

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية

دراسة حالة لمجموعة من البنوك (بنك الأردن الإسلامي، بنك قطر الإسلامي، بنك الإنماء السعودي) خلال الفترة (2016-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ(ة):

- سهام العايب

إعداد الطالبتين:

- غالية بواللوف

- كنزة تيبقي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حبيبة بن الزغدة	أستاذة بجامعة جيجل	رئيسة
سهام العايب	أستاذة محاضر ب	مشرفا ومقررا
بولعسل محمد	أستاذ بجامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
تُحْمَلُهُ السَّحَابُ
وَيُنزِلُ مِنْ سَحَابِهِ
مَاءً يَسْقِيهِ
وَالَّذِي يُخْرِجُ
الْحَيَاةَ مِنَ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُحْيِي
الْبُيُوتَ
وَالَّذِي يُخْرِجُ
الْحَيَاةَ مِنَ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُحْيِي
الْبُيُوتَ

الإهداء

" إلى والدي العزيز " ذو القلب الكبير الذي تعلمت منه معنى العمل والمثابرة،
إلى معنى الحب والحنان والتفاني بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي

" أمي الحبيبة "

إلى كل أقارب عائلة " بواللوف "

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي

" فاطمة " " أحسن " " راضية " " إسمهان " " صباح " " سمير " " آية "

إلى من سأكمل معه مشوار حياتي وقوتي " يونس "

إلى الكتاكيت وأفراح العائلة

" ملاك " " أميرة " " الاء " " تسنيم " " صالح " " عمران " " اسراء "

إلى من وجدت فيهم معنى الصداقة والوفاء والمحبة صديقتي الرائعات اللواتي تحلى الحياة بوجودهم

وأخص بالذكر " خديجة " " نورية " " فاطمة " " نوال " " كزّة "

خالية



الإهداء

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم
جراحي إلى ملاكي في الحياة، أعلى الحبايب "جدي الغالية".

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار "أبي العزيز" ولا أنسى إنسانة كانت سند وعونا
لي "ليلي" وخالتي "أسياء"، إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخوتي "
كريم، محمد، إيمان وأخص بالذكر العزيز على قلبي بلال "
إلى كل الأهل والأقارب خاصة عائلة «تبيقي».

إلى من وجدت فيهم معنى الصداقة والوفاء والمحبة صديقاتي الرائعات اللواتي تحلى
الحياة بوجودهم "وداد، حسناء، يسرى، سلاف، أميرة، بسمة
إلى أعز وأقرب الناس إلى قلبي "يونس".

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم.

كنزة



شكر وعرقان

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي
بسنته اهتدينا، وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا، وبسورة العلق
أنارت دربنا وفتحت طريق العلم أمام أعين الأنام.

وعليه لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرقان للأستاذة

المشرفة: **سهام العايب**

التي أنارت دربنا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة، وحرصها على إتمام هذه
الدراسة على أكمل وجه مع مراعاة إتباع القواعد المنهجية.

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع، كما
نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرقان إلى كل الأعضاء لجنة المناقشة

وفي الأخير تحية وشكر وعرقان للجميع



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	الإهداء
	شكر وتقدير
VII -V	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
XI	فهرس الأشكال
XIII	قائمة الملاحق
أ - ث	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
08	المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية
12	المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية
14	المطلب الثالث: الأسس التي تقوم عليها البنوك الإسلامية
15	المطلب الرابع: وظائف البنوك الإسلامية
17	المبحث الثاني: مصادر الأموال واستخدامات البنوك الإسلامية
17	المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية
20	المطلب الثاني: استخدامات البنوك الإسلامية
24	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
27	المبحث الثالث: عوامل نجاح البنوك الإسلامية، التحديات والمخاطر التي تواجهها
27	المطلب الأول: عوامل نجاح البنوك الإسلامية
29	المطلب الثاني: صعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية
30	المطلب الثالث: المخاطر وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
34	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الأداء المالي في البنوك الإسلامية	
36	تمهيد

37	المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي
37	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
39	المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي
41	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك والجهات المستفيدة منه
44	المبحث الثاني: القوائم المالية في البنوك الإسلامية
44	المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)
47	المطلب الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
49	المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية للبنوك الإسلامية(تدفقات الخزينة)
52	المطلب الرابع: قائمة الأرباح المحتجزة (التغيرات في حقوق أصحاب الملكية)
54	المبحث الثالث: المؤشرات المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي للبنوك
54	المطلب الأول: الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي في البنوك
60	المطلب الثاني: نموذج CAMELS
63	المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة
64	المطلب الرابع: نموذج Z SCORE للتنبؤ بالفشل المالي
67	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمجموعة البنوك الإسلامية المدروسة باستخدام النسب المالية	
69	تمهيد
70	المبحث الأول: تقديم مجموعة البنوك الإسلامية المدروسة
70	المطلب الأول: تقديم بنك الأردن الإسلامي
72	المطلب الثاني: تقديم بنك قطر الإسلامي
75	المطلب الثالث: تقديم بنك الإنماء السعودي
76	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية المدروسة
76	المطلب الأول: تحليل مصادر الأموال في البنوك عينة الدراسة
79	المطلب الثاني: تحليل استخدامات الأموال في البنوك عينة الدراسة
81	المطلب الثالث: تحليل كل من الإيرادات، التكاليف وصافي الربح للبنوك عينة الدراسة
84	المبحث الثالث: تطبيق النسب المالية على مجموعة البنوك الإسلامية المدروسة

84	المطلب الأول: مؤشرات كفاية رأس المال
90	المطلب الثاني: مؤشرات السيولة
94	المطلب الثالث: مؤشرات النشاط
98	المطلب الرابع: مؤشرات الربحية
102	خلاصة الفصل
104	الخاتمة العامة
109	قائمة المصادر والمراجع
117	الملاحق



فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
10	البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها في الفترة 1980-1990	(1-1)
26-25	أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.	(2-1)
46-45	قائمة المركز المالي (المصرف الإسلامي العالمي)	(1-2)
47-46	تابع لقائمة المركز المالي (المصرف الإسلامي العالمي)	(2-2)
49-48	قائمة الدخل (المصرف الإسلامي العالمي)	(3-2)
51-50	قائمة التدفقات النقدية (المصرف الإسلامي العالمي)	(4-2)
53	قائمة التغيرات في أصحاب حقوق الملكية (المصرف الإسلامي العالمي)	(5-2)
62	تصنيف المصارف حسب معيار camels	(6-2)
76	تطور إجمالي المطلوبات للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(1-3)
77	تطور إجمالي الودائع للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(2-3)
78	تطور حقوق الملكية للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(3-3)
79	تطور إجمالي الموجودات للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(4-3)
80	تطور إجمالي الاستثمار للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(5-3)
81	تطور الإيرادات للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(6-3)
82	تطور التكاليف للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(7-3)
83	تطور صافي الأرباح للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(8-3)
84	مؤشرات كفاية رأس المال لبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(9-3)
90	مؤشر السيولة في البنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(10-3)
94	مؤشر النشاط للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(11-3)
98	مؤشرات الربحية للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(12-3)



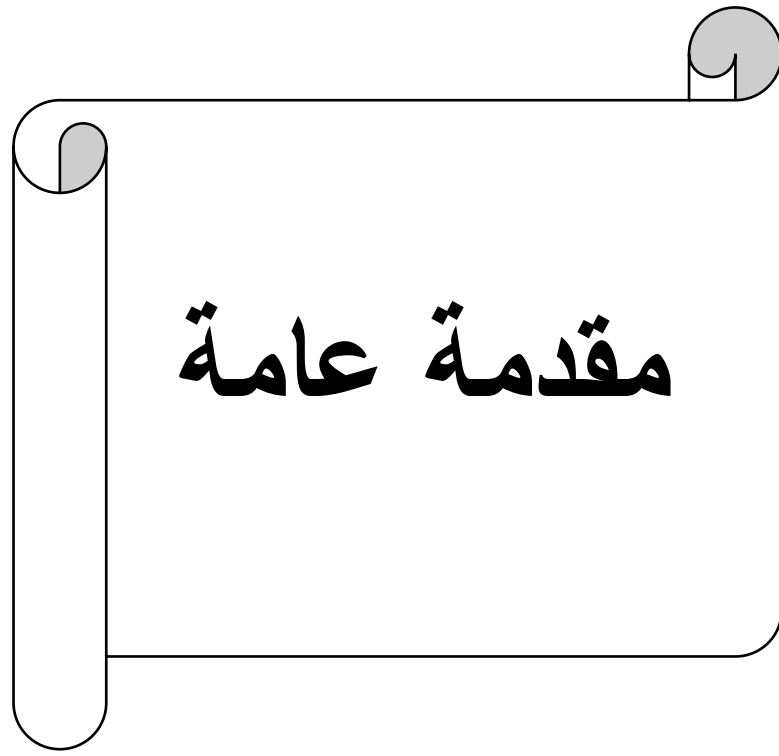
فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
71	الهيكل التنظيمي لبنك الأردن الإسلامي	(1-3)
74	الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي	(2-3)
85	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(3-3)
86	نسب كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(4-3)
88	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(5-3)
89	مضاعف حقوق الملكية للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(6-3)
91	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(7-3)
92	نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(8-3)
93	نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(9-3)
95	معدل توظيف الموارد المتاحة للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(10-3)
96	معدل توظيف الودائع للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(11-3)
97	مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(12-3)
99	العائد على حقوق الملكية للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(13-3)
100	معدل العائد على الأصول للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(14-3)
101	هامش الربح للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)	(15-3)



قائمة الملاحق

الرقم	الملحق
01	قائمة المركز المالي لبنك الأردن الإسلامي (2016-2017)
02	قائمة الدخل لبنك الأردن الإسلامي (2016-2017)
03	قائمة المركز المالي لبنك قطر الإسلامي (2016-2017)
04	قائمة الدخل لبنك قطر الإسلامي (2016-2017)
05	قائمة المركز المالي لبنك الإنماء السعودي (2016-2017)
06	قائمة الدخل لبنك الإنماء السعودي (2016-2017)
07	قائمة المركز المالي لبنك الأردن الإسلامي (2017-2018)
08	قائمة الدخل لبنك الأردن الإسلامي (2017-2018)
09	قائمة المركز المالي لبنك قطر الإسلامي (2017-2018)
10	قائمة الدخل لبنك قطر الإسلامي (2017-2018)
11	قائمة المركز المالي لبنك الإنماء السعودي (2017-2018)
12	قائمة الدخل لبنك الإنماء السعودي (2017-2018)



تعتبر البنوك عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي لكونها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها، فالبنوك التقليدية رائدة في المجال المصرفي نظرا لخبرتها وتجربتها الطويلة التي تقوم على أساس التعامل بالربا، وفي الربع الأخير من القرن العشرين ظهرت البنوك الإسلامية لتسد فراغ تطبيق الشريعة الإسلامية في الوقت الذي أدرك فيه المسلمون عجز البنوك الغربية والتقليدية على ملائمة المعتقدات الدينية وذلك من خلال إنشاء بنوك لا تقوم على أساس الربا.

حيث بدأت البنوك الإسلامية نشاطها لتوفر في المقام الأول فرص استثمارية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية. وبالنظر إلى مستوى الإفلاس الذي وصلت إليه العديد من المؤسسات المالية منها البنوك التقليدية إثر الأزمة العالمية لسنة 2008، أدى ذلك إلى زيادة الإهتمام بالبنوك الإسلامية التي كانت أقل تأثرا بانعكاسات الأزمة، إنطلاقا من ركائز عملها المميزة والمستمدة من الشريعة الإسلامية. حيث أثبتت هذه البنوك جداتها وصمودها في وقت تهاوت فيه أعرق البنوك العالمية في ظرف وجيز. وبالرغم من كون البنوك الإسلامية لم تتأثر بشكل كبير من الأزمة المالية 2008، ومع نمو الصناعة البنكية لابد من التأكيد على ضرورة وضع مبادئ معايير خاصة بإدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

تقييم الأداء المالي يعد من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو وإستمرار البنوك عامة والبنوك الإسلامية خاصة، وذلك من أجل معرفة نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها، من خلال إجراء تقييم لأدائها السابق والأداء الحالي بالإعتماد على القوائم المالية.

أولاً: إشكالية البحث

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق عوائد مجزية على أنشطتها وعملياتها الاستثمارية التي تقوم بها، وذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاستخدامات المتصلة بها، وبذلك تتمثل مشكلة البحث في:

كيف يتم تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية محل الدراسة؟

ومن هذه الإشكالية تنبثق لدينا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو البنك الإسلامي؟ وفيما تتمثل مصادره واستخداماته؟
- ما لفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟
- ما المقصود بالأداء المالي؟ وماهي مؤشرات قياسه؟
- هل هناك إختلاف كبير في قيم النسب بين البنوك الإسلامية المدروسة؟
- ما الذي تعكسه قيم النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للبنوك المدروسة؟

ثانياً: فرضيات البحث

وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية، ننتقل من الفرضيات التالية:

- تتمتع البنوك الإسلامية المدروسة بالكفاءة في التحكم بالتكاليف مقارنة بالإيرادات؛
- تعتمد البنوك الإسلامية المدروسة على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة؛

- تحتفظ البنوك الإسلامية المدروسة بسيولة أكثر من حاجاتها؛
- إيراد البنوك المدروسة يعكس حجم استثماراتها.

ثالثا: أهمية الدراسة

أهمية البحث مستمدة من أهمية البنوك الإسلامية وانتشارها في مختلف دول العالم، حيث أصبح لديها طابع علمي جعل الباحثين يولون لها الإهتمام. لذا لابد من تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية وذلك باستخدام النسب المالية للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها، واقتراح التوصيات اللازمة.

رابعا: أهداف الدراسة

- التعرف على البنوك الإسلامية وتطورها وأهدافها وكذا مصادر الأموال فيها واستخداماتها؛
- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؛
- الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال دراسة حالة البنوك الإسلامية؛
- تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية محل الدراسة.

خامسا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

من أجل معالجة هذه الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، اتبعنا المنهج التاريخي حيث نتناول فيه نشأة وتطور البنوك الإسلامية، والمنهج الوصفي باعتباره الأنسب لوصف واستعراض الإطار النظري للبنوك الإسلامية من مفاهيم وأسس وأهداف، بالإضافة إلى الإطار النظري لتقييم الأداء المالي وطرقه. بالإضافة إلى المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي لتحليل البيانات المتوفرة في القوائم المالية الصادرة عن مجموعة البنوك المدروسة بالاعتماد على النسب المالية والمقارنة بينها. الأدوات المستخدمة: استخدمنا كل من الكتب، المجلات، رسائل الجامعة، الملتقيات، التقارير السنوية ومواقع الإنترنت.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

1. أسباب ذاتية

- الإهتمام الشخصي بالبنوك الإسلامية؛
- توسع نشاط البنوك الإسلامية وانتشارها الكبير في العام والقبول الذي تحظى به في المجتمع؛
- الرغبة في التعرف أكثر على الصناعة البنكية الإسلامية كونها مستمدة من الشريعة الإسلامية.

2. أسباب موضوعية

- بحكم دراستنا الجامعية والذي يدخل ضمن تخصصنا الجامعي؛
- التعرف على دور البنوك الإسلامية والخدمات التي يقدمها وما يميزها على البنوك التقليدية؛
- موضوع متجدد ويحتاج الى إثراء خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم.

سابعاً: حدود الدراسة

1. الحدود المكانية

تناول البحث دراسة وتحليل القوائم المالية المدرجة في التقارير السنوية والمتعلقة بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل، في كل من بنك الإنماء الإسلامي وبنك قطر الإسلامي وبنك الأردن الإسلامي.

2. الحدود الزمانية

دراسة مقارنة لثلاث سنوات 2016 و 2017 و 2018 للبنوك الثلاثة حسب التقارير المتاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنوك المدروسة.

ثامناً: الدراسات السابقة

بعد الإطلاع على مختلف المراجع المتوفرة وذات الصلة بالموضوع اخترنا دراسات الباحثين التالية:

- **الدراسة الأولى:** أمارة محمد عاصي يحي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية،** رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2009-2010. وتتمحور إشكالية الدراسة حول مدى تأثير الهيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي (محل الدراسة) على الأداء المالي؟، توصلت الباحثة إلى أن استخدامات الأصول تنمو بمعدلات مضاعفة خلال الفترة المدروسة وهو ما يشير إلى أن المصرف الإسلامي (محل الدراسة) قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.
- تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في عدد سنوات الدراسة، وكذا عدد البنوك المدروسة، كما أن الباحثة لم تعتمد على النسب في تحليلها بل قامت بتحليل المصادر والاستخدامات في البنك المدروس.
- **الدراسة الثالثة:** زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2010-2011. وتتمحور إشكالية الدراسة حول دلالة مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟ وهل يوجد اختلاف بينهما؟ وقد قام باستخدام المؤشرات المالية في مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية، وقد توصل لعدة نتائج أهمها احتفاظ البنوك الإسلامية بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، كما تبين أن البنوك الإسلامية تقوم بتوجيه جزء كبير من أموالها نحو مجال الاستثمار والتمويل، وقد قدم الباحث توصيات من بينها ضرورة عمل البنوك الإسلامية على استحداث أساليب استثمارية جديدة ومتنوعة في محاولة لزيادة معدل إيراداتها.

تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في سنوات الدراسة والبنوك المدروسة، حيث قمنا نحن بالمقارنة بين البنوك الإسلامية فيما بينها، على عكس الباحث الذي قام بمقارنة البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية.

• **الدراسة الثانية:** عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، الجزائر، 2014/2013.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول مدى كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية؟ وما انعكاس ذلك على مؤشرات الربحية في هذه البنوك؟، بعد الدراسة توصل الباحث إلى جملة من النتائج، أن معدل تكلفة الدخل تأثير عكسي على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية، في حين حجم الموجودات وحجم الودائع له تأثير إيجابي على معدل العائد على الأصول فقط.

تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في مجموعة البنوك المدروسة حيث إعتدنا على ثلاثة بنوك إسلامية فقط، في حين إعتد صاحب الدراسة على 22 بنكا إسلاميا، وكذا الإختلاف في سنوات الدراسة، مع توسعه في مؤشرات الربحية.

تاسعا: صعوبات الدراسة

خلال إعدادنا للمذكرة واجهتنا بعض الصعوبات لعل أكثرها تأثيرا ما يتعلق بالشق التطبيقي خاصة في الجانب المتعلق بإستخلاص البيانات المالية من التقارير المعتمد عليها، على إعتبار أن التقارير الخاصة بالبنوك الثلاثة إختلفت في تصنيفاتها وأبوابها، كما تختلف بعض التقارير في بعض المسميات.

عاشرا: هيكل الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وأسئلتها الفرعية قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول. نتناول في الفصل الأول ثلاث مباحث، الأول ويتمثل في ماهية البنوك الإسلامية والثاني فيخصص للتعريف بمصادر واستخدامات البنوك الإسلامية، أما الثالث فسنتناول فيه كل من عوامل نجاح البنوك الإسلامية وكذا التحديات والمخاطر التي تواجهها. أما بالنسبة للفصل الثاني فيتمحور حول الأداء المالي في البنوك الإسلامية، وتم تقسيمها إلى ثلاث مباحث، الأول يتمثل في أساسيات حول تقييم الأداء المالي، أما الثاني تتناولنا فيه القوائم المالية للبنوك الإسلامية، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تطرقنا لمختلف المؤشرات التي يتم إعتماها لتقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية.

إستكمالا للخلفية النظرية لموضوع البحث، فقد خصصنا الفصل الثالث للدراسة التطبيقية، وسنقوم فيه بتقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك تتمثل في بنك الأردن الإسلامي، بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي، وقسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول نقدم فيه نبذة عن البنوك المدروسة، الثاني نقوم بتحليل القوائم المالية الخاصة بهم، أما الثالث سوف نقوم بتقييم أدائها وذلك بتطبيق النسب المالية عليها.

**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك
الإسلامية**

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات البنوك الإسلامية.

**المبحث الثالث: عوامل نجاح البنوك الإسلامية، التحديات
والمخاطر التي تواجهها.**

تمهيد

إن ظهور البنوك الإسلامية بمثابة الدافع للأمة الإسلامية من أجل الإندماج ومواكبة العصر بطريقة تتماشى ومعتقدات المسلمين، وفي ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورة إقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا، ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية. من هذا المنطلق فرضت البنوك الإسلامية نفسها كبديل شرعي عن البنوك التقليدية، فاستمدت أسسها وخصائصها من تعاليم الدين الحنيف، لتحقيق غايات تخدم المصلحة العامة أولاً ومصالح الخاصة ثانياً.

تعتمد البنوك الإسلامية على مصادر مختلفة لتمويل أنشطتها وتوفير خدمات بنكية إسلامية لعملائها، في إطار المنهج العقائدي المستمد من الشريعة الإسلامية، والمحافظة على النهج الإسلامي من خلال القيام بوظائف تسعى لإرساء مبادئه. وتقع على عاتق البنوك الإسلامية مسؤوليات إقتصادية واجتماعية وجب تحقيقها، مع الأخذ بعين الإعتبار الصعوبات التي تواجهها لتحقيق التكافل الاجتماعي وتنمية المال بما يتفق وأحكام الشرع.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

استطاعت البنوك الإسلامية خلق مكان لها على مستوى السوق البنكية عامة والإسلامية خاصة، إنطلاقاً من مبدأ عملها المستمد من الشريعة الإسلامية وتقوم على أسس تختلف على الأسس التي تقوم عليها البنوك التقليدية مما جعلها تتميز بخصائص تميزها عن باقي البنوك.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

إن نقشي ظاهرة البنوك التقليدية في البلاد الإسلامية وتعاملها بالربا المحرم شرعاً، دفع علماء الأمة الإسلامية ومفكرها إلى البحث عن بديل إسلامي، وإقامة بنك يتماشى ومتطلبات العصر وذلك بما يتفق والإطار العقائدي للشريعة الإسلامية.

أولاً: نشأة البنوك الإسلامية

إنطلاقاً من مبدأ حقيقة أن التعامل بالفائدة هي عين الربا وإيماناً بإستحالة أن يكون ما حرمه الله سبحانه وتعالى شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه، قامت البنوك الإسلامية. وتمثلت البداية في الدعوة إلى التحرر الإقتصادي تدعيماً للإستقلال السياسي بالعودة إلى الهوية وتطبيق شرع الله والإلتزام بإحكامه في مجال المال والمعاملات وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال وابن باديس ومحمد عبده وغيره¹.

يعود تاريخ ظهور البنوك الإسلامية إلى عام 1963م، حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الإدخار المحلية والتي أقيمت بمدينة ميث غمر بجمهورية مصر العربية والتي أسسها الدكتور أحمد النجار، وقد إستمر هذه التجربة حوالي أربع سنوات بعدها تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، حيث يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة البنكية أخذاً وعطاءً؛

وقد جاء الإهتمام بإنشاء بنوك إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في 1973، ونص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول العربية وتم إنشائه عام 1975، متمثلاً في بنك دبي الإسلامي ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل إلى أكثر من 267 بنك على مستوى العالم². وكان بروز البنوك الإسلامية ناتج عن عدة عوامل أهمها³:

- إنتشار الوعي وزيادة الوازع الديني للأفراد؛
- جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وإرتفاع عدد المسلمين إلى أزيد من 1.3 مليار مسلم؛

¹ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 12.

² شوقي بورية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2013، ص 89.

³ حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص ص 44،

- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية؛
- ضرورة وجود مصارف إسلامية في ظل الحياة الإقتصادية المعاصرة دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، وإستبعاد التعامل بالفائدة المحرمة شرعا والمجمع عليها؛
- زيادة الوعي البنكي لدي كافة شرائح المجتمعات الإسلامية وحاجتهم لكثير من الخدمات البنكية؛
- المحاولات الجادة من قبل الباحثين والعلماء لإيجاد بدائل للمؤسسات البنكية الربوية؛
- التخلص من المشكلات الاجتماعية والإقتصادية الناجمة عن التعامل بالربا والإستمرار فيه؛
- الرغبة الأكيدة في تحقيق التنمية الإقتصادية الحقيقية القائمة على استثمارات حقيقية ملموسة موجهة نحو حاجات المجتمع المشروعة.

ثانيا: تطور البنوك الإسلامية

مرت البنوك الإسلامية بمجموعة من الأحداث يمكن توضيحها بالمراحل التالية¹:

1. مرحلة دخول البنوك التقليدية إلى العالم الإسلامي (1850-1940)

تميزت هذه الفترة بتأخر البنوك التقليدية في البلدان الإسلامية إلى أواخر القرن التاسع عشر وذلك تزامنا مع الحركة الاستعمارية التي جابهها العالم الإسلامي، وأمام ما حققته البنوك الربوية من فوائد غير شرعية وبطرق إستغلالية واستفحالها في الدول الإسلامية، تعالت أصوات العلماء والفقهاء إلى إنشاء بنوك تتماشى والطبيعة العفائية للدول الإسلامية. وبرزت بعض محاولات الباحثين ورجال الفكر والسياسة والإقتصاد من أجل تبرير الفائدة وإضفاء الشرعية لعمل المؤسسات البنكية ورفع الحرج عن المسلمين في غياب البديل الإسلامي؛

2. مرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية (1940-1970)

بدأت هذه المرحلة بظهور بنوك إسلامية برؤوس أموال وأحكام متواضعة، مما جعلها في الغالب غير معروفة. فقد تم إنشاء صناديق إيداع بعيدة عن الفائدة في ماليزيا سنة 1940م وباكستان سنة 1960م، وكانت تجربة أحمد النجار في البنوك الإيداع المحلية التي رغم أنها لم تستمر إلى بضع سنوات إلا أنها حققت نجاحا كبيرا في مصر، واتسعت دائرة عملائها ليلعب عددها تسع فروع كبيرة وما يزيد عن عشرين فرعا صغيرا؛

3. مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية (1970-1980)

تميزت هذه الفترة بتأسيس أول بنك إسلامي بشكله الرسمي سنة 1971م في مصر، وهو بنك ناصر الاجتماعي والذي نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذا وعطاء، غير أن البداية الحقيقية للعمل البنكي المتكامل، تمثلت في إنشاء بنك دبي الإسلامي عام 1975م. أضيف إلى ذلك

¹ الغالي بن إبراهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،

أنه في الفترة نفسها تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، وبعده تم إنشاء بيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل الإسلامي السوداني في 1977م؛

4. مرحلة توسع نشاط البنوك الإسلامية (1980-1990)

تميزت هذه العشرية بظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة، تتكون من البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار المنتشرة في العالم. كما تميزت بالمحاولات الرائدة لأسلمة النظام البنكي في بعض الدول الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران حيث أصبحت جميع الوحدات البنكية لديها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وإستمر تأسيس البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية حيث بلغت سنة 1980 إلى 25 بنك إسلامي وأصبح ما يزيد عن 90 مصرف ومؤسسة مالية في نهاية عقد الثمانينات.

الجدول رقم (1-1): البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها في الفترة (1980-1990)

الدولة	البنك	السنة
السودان	• بنك التضامن الإسلامي	1981
	• بنك غرب السودان الإسلامي	1984
	• بنك البركة السوداني	1984
قطر	• مصرف قطر الإسلامي	1982
	• بنك قطر الإسلامي الدولي	1990
ماليزيا	• بنك إسلام ماليزيا برهاد	1983
تونس	• بنك التمويل التونسي السعودي	1983
تركيا	• بنك البركة التركي للتمويل	1983
بنغلادش	• بنك بنغلادش الإسلامي	1983
البحرين	• بنك البركة البحريني الإسلامي	1984
	• بنك الأمين البحريني	1987
موريتانيا	• بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي	1985
السعودية	• شركة الراجحي البنكية	1986
مصر	• بنك التمويل السعودي المصري	1988

المصدر: بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012، ص23.

4. مرحلة إنتشار البنوك الإسلامية (1990-إلى الآن): تميزت هذه المرحلة بما يلي:
شهدت هذه الفترة من الزمن تنامي السريع للبنوك الإسلامية، وظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية المشتركة التي تدار بالطرق المشروعة وبشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية. بلغ عدد البنوك الإسلامية في سنة 2004 حوالي 265 بنكا إسلاميا¹.

¹بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من ضروريات العصر الحديث، نظرا لما تقدمه من خدمات تلبي احتياجاته وتتماشى مع معتقداته.

أولاً: تعريف البنوك الإسلامية

اختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية فقد تعددت التعارف كل حسب منظوره ومعيار محدد، وفيما يلي نورد بعض التعاريف التي قدمت للبنوك الإسلامية:

عرفتها اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة "يقصد بالبنوك الإسلامية في ذلك النظام تلك البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً"¹.

عرفه الدكتور محسن أحمد الخضيرى بأنه: "مؤسسة نقدية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، بما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنميتها"².

البنوك الإسلامية هي منظمات مالية إسلامية تسعى لتحقيق رسالة إقتصادية واجتماعية وذلك في نطاق وإطار تعاليم الإسلام الحنيفة، بحيث تساهم في دعم المجتمع وبناء مجتمع إسلامي متكاتف وقوي ومتعاون من أجل الخير والنماء³.

البنوك الإسلامية هي مؤسسات ذات نشاط مصرفي يقوم على المبادئ الإسلامية، التي لا تسمح بدفع وتلقي الفوائد (الربا) وتعزز مشاركة الأرباح في تسيير الأعمال البنكية⁴.

من التعاريف السابقة نستخلص أن البنوك الإسلامية، هي مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية أساسية واجتماعية تعمل في إطار تعاليم الدين الحنيف، تهدف إلى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وفقاً للشريعة الإسلامية وتلتزم بها في جميع المعاملات البنكية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي.

ثانياً: خصائص البنوك الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية بعدد من السمات تميزها عن غيرها من البنوك أهمها:

- قيام البنك الإسلامي على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛

¹ عبد الناصر براني أبو شهيد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 112.

² محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 17.

³ أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية الماضي وتكنولوجيا المستقبل، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 25.

⁴ Melaty Binti Ghazali, **the bank-specific and macroeconomic determinants of islamic bank**, of the requirements for the Degree of Master of Business Administration, faculty of business and accountancy, university of malaya, 2008, p01.

- تطبق البنوك الإسلامية مبدأ صفرية معدل الفائدة، أي أن نشاط البنوك الإسلامية ينص على الاستثمار الحقيقي بدل الإقتراض، كما تهدف أيضا نحو الاستثمار الحلال وتجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار¹؛
- البنوك الإسلامية لا تقدم قروض نقدية بل تقدم تمويلا عينيا أي أنها بنوك لا تتاجر في الائتمان²؛
- البنوك الإسلامية ترتبط مع عملائها عن طريق المشاركة القائمة على مبدأ تحمل المخاطرة والمشاركة في النتائج ربحا كانت أو خسارة وليست علاقة دائنة ومديونية³.

ثالثا: أهداف البنوك الإسلامية:

يتمثل الهدف الأساسي للبنك الإسلامي الذي يسعى إلى تحقيقه في إقامة مجتمع إسلامي عملي مستمد من الشريعة الإسلامية وتعميق الروح الدينية للأفراد، إضافة إلى أهداف أخرى منها:

1. أهداف مالية: تسعى البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التقليدية إلى تعظيم الربح وتقليل المخاطر، أي المحافظة على المال وتنميته بما يتفق وأحكام الشرع⁴؛
2. أهداف استثمارية: حيث تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الإدخاري بين الأفراد، وترشيد سلوكيات الإنفاق بهدف تعبئة الموارد الفائضة والأموال العاطلة وتوظيفها في المجالات الإقتصادية التي تعظم عائدها⁵؛
3. أهداف تنموية: من خلال دفع عجلة التنمية الإقتصادية بإيجاد جو ملائم يجلب رؤوس الأموال، وتحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة، والقضاء على البطالة من خلال التوظيف الفعال لموارد البنك الإسلامية⁶؛
4. أهداف اجتماعية: تعمل البنوك الإسلامية عند توظيفها لمواردها الموازنة بين تحقيق الربح الإقتصادي وتحقيق الربحية الاجتماعية. ويتم ذلك من خلال جانبين أساسيين يتمثل الجانب الأول في التدقيق في مجالات التوظيف والتأكد سلامتها وقدرتها على سداد التمويل وتحقيق عائد مناسب، أما الجانب الثاني فيقوم برعاية أبناء المسلمين كالعجزة والمعوقين، عن طريق صناديق الزكاة ورعاية المرافق الإسلامية العامة ودور العبادة، وتوفير سبل التعليم والتدريب باستخدام وسائل مختلفة⁷؛

¹ أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 60.

² عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية - بنوك تجارية - أسواق مالية شركات تأمين شركات استثمار، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص 31.

³ قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 39.

⁴ زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 56.

⁵ عبد الله خباية، الإقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 238.

⁶ عصام عمر أحمد المنذور، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص 259.

⁷ المرجع السابق، ص 240.

5. **الهدف الإرتقائي والإشباعي:** يعمل البنك على الإرتقاء بحاجات الأفراد وإشباعها الإشباع السليم من حيث تقديم الخدمات البنكية، كما يعمل بشكل مستمر على استحداث أدوات مصرفية جديدة سواء في مجال الموارد والودائع أو مجالات التوظيف والائتمان والاستثمار، كما تسعى إلى تجويد وإتقان إدارة أجهزتها وفروعها¹.

المطلب الثالث: الأسس التي تقوم عليها البنوك الإسلامية

هناك مجموعة من الأسس تميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك أهمها:

1. **المنهج الإسلامي هو أساس التعامل :** تستمد البنوك الإسلامية مدخلها العقائدي من الشريعة الإسلامية، لذلك يتم استبعاد التعامل بالربا الذي هو الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية، وإتباع قاعدة الحلال والحرام في التعاملات التي تستمد من القرآن والسنة النبوية²، لقول الله تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾³.
2. **الأساس الاجتماعي:** البنوك الإسلامية لها طابع اجتماعي من خلال الأدوات التمويلية المتنوعة التي تخدم فئات المجتمع، ودورها في التكافل الاجتماعي وما تقدمه من خدمات اجتماعية جليلة، هذا الدور الذي تقوم به البنوك بالزكاة المفروضة شرعا لأبد من أدائها عن أموال المساهمين والقروض الحسنة، كذلك منع تمويل الأنشطة الضارة وغير ذلك فهي تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي. ففي أداء الزكاة تظهر الجانب المميز للبنك بصفته الاجتماعية والتي تؤدي دورا في التقليل من التفاوت في الطبقات⁴؛
3. **الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** البنوك التقليدية عكس البنوك الإسلامية حيث هذه الأخيرة لها الموقف الإيجابي باهتمامها بالنتيجة النهائية للأعمال واستخدامات الأموال، فهي تجني الأرباح إذا كانت النتيجة موجبة، وتحمل الخسارة في حالة النتيجة سالبة. فالبنوك الإسلامية تعتمد على مبدأ المشاركة ربح وخسارة، كسب وغرم، بدلا من فائدة ثابتة. وتستند إلى قاعدتين كالخراج بالضمان والغنم بالعزم، أي الحصول على المكسب يكون بقدر الإستعداد لتحمل الخسارة⁵؛

¹ عبد الله خبايا ، مرجع سابق، ص 240.

² محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 31.

³ سورة البقرة الآية 275.

⁴ إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 34.

⁵ عبد القادر برسيت وزينب خلدون، الابتكار في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد

الثالث، 2016، ص 37.

4. **الصفة التنموية للبنوك الإسلامية:** فالبنوك الإسلامية هي بنوك تنموية تقوم على فكر خاص وهو النظام الإسلامي الشامل، فهي بذلك تقوم بتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يستطيع البنك القيام بهذه الوظيفة عن طرق تدعيم الوعي الإدخاري بين أفراد المجتمع والمشاركة في العملية الاستثمارية¹.

المطلب الرابع: وظائف البنوك الإسلامية

إن أنشطة البنوك الإسلامية تتسم بالتفرع والتعدد وضرورة الدقة في التنفيذ، حيث يقوم البنك بأعمال استثمارية وأعمال الخدمات البنكية بما في ذلك سعيه لتحقيق رسالة اجتماعية وتتمثل في:

أولاً: الوظيفة الاستثمارية

يعتبر الاستثمار في البنوك الإسلامية ركيزة أساسية أخرى تضاف إلى الركائز السابقة في تعامله مع العملاء وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبعيدا عن الربا والشبهات الربوية مهما كانت أشكالها وصورها، بحيث يمكن تشبيه البنك الإسلامي برجل الأعمال الذي يقوم باستثمار أموال العملاء بشكل يعود عليه وعلى العملاء بالمنافع والأرباح، متحملين سوية الخسائر والمخاطر وبعيدا عن المتاجرة بالديون؛

إنطلاقاً من ذلك يركز البنك الإسلامي على الودائع الجارية باعتبارها أموالاً إقترضها البنك من أصحابها دون فائدة ربوية أي مجاناً، مع ضمان البنك ردها حين الطلب مع أحقية البنك في استخدام تلك الودائع في قيامه بمنح قروض مجانية أيضاً تتصل بالخدمات البنكية، أو يضاف إلى ذلك ودائع المشاركة التي يرغب أصحابها في توظيفها واستثمارها، حيث يقوم البنك بالعملية الاستثمارية لقاء عمولة معينة مثلما يفعل بيت التمويل الكويتي وبنك الشمال بالبحرين².

ثانياً: الوظيفة المرتبطة بالخدمات البنكية للرابوية

يقوم البنك الإسلامي بتقديم مجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي³:

- تحصيل قيمة الشيكات التي يودعها العملاء في حساباتهم وتحويل الأموال في الداخل والخارج، وفتح الإعتمادات المستندية، وبيع وشراء الشيكات السياحية، وكذا تأجير الخزائن الحديدية لعملاء، وإدارة الممتلكات القابلة للإدارة؛
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للمتعاملين مع البنك وغيرهم في مجال الاستثمارات الخاصة، وتقديم المعلومات على الاستثمارات المختلفة؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية على أساس السعر الحاضر أو إصدار شيكات بهذه العملاء؛
- ممارسة أعمال التأمين عن طريق المساهمة في إنشاء صندوق للتأمين التبادلي؛

¹ إبراهيم عبد الحلیم عباده، مرجع سابق، ص 25.

² أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إدارة الأعمال، جامعة حلب، سوريا، 2010/2009، ص ص 25، 26.

³ حسين بني هاني، إقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص 264، 265.

- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات وتنفيذ الوصايا؛
- توفير خدمة الصراف الآلي وذلك بهدف توفير الخدمات البنكية للعملاء على مدار الساعة بأقل وقت وجهد ممكن. حيث يوفر الصراف الآلي خدمة السحب والإيداع، التحويلات الخارجية والاستفسار، وطلب كشف حساب مختصر وطلب دفتر شيكات.

ثالثاً: وظيفة ترتبط بنظام الإقراض اللاربوي

يتميز البنك الإسلامي بكونه بنكا لا يمارس الإقراض بالربا، وهذا على النقيض من البنوك التقليدية. إن الإقراض في البنوك الإسلامية يتسم بالمجانبة، حيث لا مقابل للإقراض سوى عمولة محددة وثابتة ومتناسبة مع الخدمات البنكية، وخاضعة للأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، علما أن الإقراض في البنوك الإسلامية لا يعتبر خدمة أساسية بل ثانوية. يقدم البنك الإسلامي صوراً عديدة من القروض المجانية مقابل العمولة الشرعية مثل القروض الاستهلاكية الضرورية التي يحتاجها العملاء. كما يقدم أيضاً قروض قصيرة الأجل لعملاء البنك خاصة، وفق شروط معينة وذلك بسبب حاجة العملاء للسيولة المؤقتة أو الطارئة أو الموسمية. وكذلك يقدم البنك الإسلامي شكلاً آخر من القروض المجانية مقابل العمولة الشرعية مثل الإقراض العرضي المرتبط بقيام البنك الإسلامي ببعض الخدمات البنكية، كخدمات الضمان وتحصيل الأوراق التجارية أو قبولها، وكذلك الإعتمادات المستندية وفقاً للأسلوب الإسلامي في التعامل مهما كانت الظروف، مع إمكانية تطوير سياسة الإقراض بشكل ينعكس على البنك والعميل بالمنفعة الشرعية¹.

رابعاً: الوظيفة الاجتماعية

يركز البنك الإسلامي على النواحي الاجتماعية حيث يقوم بجمع الزكاة في صندوق خاص يصرف منها على أوجه صرف الزكاة حسب أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه يقدم القروض الحسنة بدون عائد بهدف تمكين المستفيدين من قضاء حاجاتهم².

¹أمانة محمد يحي عاصي، مرجع سابق، ص28.

²مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص53.

المبحث الثاني: مصادر الأموال واستخدامات البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية تعد شريان إقتصاد أي دولة يقوم نشاطها على تعبئة الموارد وتمويل الاستثمارات في إطار الشريعة الإسلامية، فتجنب التعامل بالفائدة لن يمنع البنوك الإسلامية من ممارسة نشاط تقديم الخدمات البنكية المعروفة باستخدام أساليب وطرق مشروعة.

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى جذب المصادر المالية واستخدامها بالطرق الشرعية، وتتمثل هذه المصادر في مصادر داخلية ومصادر خارجية نوجزها في:

أولاً: المصادر الداخلية

لا تختلف المصادر الداخلية في البنوك الإسلامية عنها في البنوك الربوية، وهي تعبر عن حقوق الملكية وتتضمن كل من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجز تتمثل في¹:

1. رأس المال: يتمثل في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة أو مقابل زيادة رأس المال، والتي تلجأ إليها البنوك الإسلامية من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل، إذ يتم بموجب رأس المال إيجاد الكيان الإعتباري للبنك وإعداده ليتمكن من ممارسة النشاط البنكي، ويعد رأس المال من الضمانات لحقوق المودعين إذ يمتص النقص الحاصل في موارد البنك عندما يستثمرها، فرأس المال يعد بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين؛

2. الاحتياطيات: هي عبارة عن المبالغ المقطوعة من الأرباح المحققة للبنك لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله من إقنطاع في حالة وقوع خسارة ما، فهي تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك، وتكون مبالغها من حق المساهمين لأنها تقتطع من الأرباح التي كان من المفروض أن تتوزع عليهم، وتشمل الاحتياطيات على الأنواع التالية:

- **الاحتياطي القانوني:** هو الذي تفرضه السلطات النقدية على البنوك، وهو عبارة عن إقنطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية التي تحققتها البنوك لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال.
- **الاحتياطي النظامي:** نكون أمام الاحتياطي النظامي عندما يتضمن عقد الشركة ونظامها الأساسي نصاً يقتضي تكوين احتياطي يخصص لمواجهة الأغراض التي يخصصها النظام. ويسمى في هذه الحالة الاحتياطي النظامي نظراً لأن نظام الشركة هو الذي يقضي على خلاف الاحتياطي القانوني الذي يقرره القانون ويخصص لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالبنك، وبذلك لن يعرف أصحاب

¹ خديجة خالدي وعبد الرزاق بن حبيب، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص ص73-75.

البنك أو الودائع الخسارة إلا في الحالة التي تكون فيها الخسارة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود.

ونادرا ما يحدث في هذه الظروف الإقتصادية العادية؛

• **الاحتياطي الاختياري:** وهو الذي تقرره الجمعية العامة العادية لمواجهة نفقات طارئة؛

3. حصص الأرباح غير الموزعة (المحتجزة): تمثل في أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، ويكون لأغراض مالية أو إقتصادية، ويتم استخدامها لدعم المركز المالي للبنك وتوسيع نشاطاته في تمويل استثمارات جديدة مما يعطي له القوة لمنافسة البنوك التجارية؛

4. المخصصات: يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة إلتزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة. والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت الأرباح أو لم تتحقق، ونفرق بين نوعين من المخصصات وهما مخصصات إستهلاك الأصول ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول، مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية.

وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك الإسلامية، وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله، وخاصة في المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص إستهلاك الأصول الثابتة، ويجب أن يؤخذ في الإعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل؛

5. الموارد الأخرى: هناك موارد أخرى تتاح لدى البنوك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، كما تضم هذه الموارد العملات والأجور والرسوم. فالبنوك الإسلامية تتقاضى عملات وأجور عن الخدمات التي تؤديها للزبائن كتأجير الخزائن الحديدية والقيام بأعمال الوكالة في التحصيل أو التحويل أو غير ذلك من الخدمات، بناء على كل من عقد الوكالة والإجارة.

ثانيا: المصادر الخارجية

تتشابه الموارد الخارجية للبنوك الإسلامية مع الموارد الخارجية للبنوك التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل ولكنها تختلف عنها من ناحية الهدف وهذه الموارد هي:

1. الحسابات الجارية أو الودائع الجارية (تحت الطلب): هي الودائع التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت سواء عن طرق الشيكات أو نقدا أو عن طريق أمر التحويلات البنكية لعملاء آخرين ولا تدفع البنوك عليها أي عوائد لعدم ثبات رصيدها الذي قد يصبح صفرا في أي لحظة؛ وتمثل الحسابات الجارية جانبا كبيرا من موارد البنوك التقليدية ومن مجموع الودائع بصفة خاصة فتصل نسبتها إلى أكثر من 25% بينما في البنوك الإسلامية تقل نسبتها عن 10% من

مجموع الودائع. ويستخدم البنك الإسلامي هذه الحسابات شأنه في ذلك شأن البنوك التقليدية، ويعتبر الحساب الجاري بمثابة دين والتزام على مساهمي البنك¹.

2. **الحسابات الإدخارية:** تهتم بجذب الودائع الإدخارية لتحقيق هدف هام من أهدافه وهو نشر وتدعيم السلوك الإدخاري، وروح المشاركة الإيجابية، وفضلا عن الأهداف التمويلية الأخرى. هذه الحسابات تساهم في توفير السيولة اللازمة لمقابلة بعض الإحتياجات التمويلية لاستثماراته. ورغم إعتبار أموال هذه الحسابات لدى البنك الإسلامي قروضا فإنها لا تستحق المشاركة في الأرباح، إلا أنه قد يقرر البنك تخصيص جزء من الأرباح توزع على المدخرين كحوافز مالية لمن يسمحون للبنك باستخدام مدخراتهم².

3. **الحسابات الاستثمارية:** حسابات الأموال التي يودعها العملاء بدون تحديد مدة أو لمدة معينة، ويفوض أصحابها البنك في استثمارها. ويمكن تقسيمها إلى نوعين هما³:

- **حسابات الاستثمار المشترك:** وموضوعها الأموال التي يشارك مودعها البنك فيما يقوم به من تمويل واستثمار منظم بشكل متعدد ومستمر، والحصول على نسبة من الأرباح السنوية الصافية حسب شروط الحساب الداخلة فيه؛

- **حسابات الاستثمار المخصص:** وموضوعها الأموال التي يفوض فيها المودع للبنك باستثمارها في مشروع أو غرض معين، فيكون البنك مضاربا يحصل على حصة يتفق عليها من الأرباح التي تحقق من هذه العملية دون أن يتحمل الخسارة الناشئة عنها مالم يخالف.

4. **الهبات، التبرعات، أموال الزكاة والودائع العينية:** تعتبر الهبات والتبرعات مصدرا من المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية سواء تقدم بها أفراد أو جماعات وسواء كانت لغرض معين أو للصالح العام للمسلمين⁴.

¹فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص101.

²نجاح عبدالعليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الإقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص376.

³ المرجع السابق، ص ص 376، 377.

⁴ محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص110.

المطلب الثاني: استخدامات البنوك الإسلامية

يمكن القول أن استخدامات البنوك الإسلامية هي كل الأعمال التي تقوم بها هذه الأخيرة من إستقبال ودائع ومنح تمويلات، إلى جانب ممارسات مصرفية أخرى. وتتمثل هذه الاستخدامات في مجموعة من العناصر نوجزها في:

أولاً: الأرصدة النقدية الحاضرة والأصول المتداولة

وهي الاستخدامات التي تكون عبارة عن أصول تمتلكها البنوك الإسلامية ويمكن إيجازها في¹:

1. الأرصدة النقدية الحاضرة: تتمثل في:

- **النقدية بالصندوق:** تتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها لمواجهة متطلبات السحب اليومي؛
- **الأرصدة لدى البنك المركزي:** هي النسبة المفروضة من البنك المركزي على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث تتمثل في عقد مضاربة بين البنك (المضارب) والمودع (رب المال) توزع بينهم الأرباح والخسائر بالنسبة المتفق عليها دون تعد أو تقصير من البنك. ومن هنا فإن إحتجاز جزء من أموال المودعين دون استثمار لا يجوز شرعاً؛
- **أرصدة لدى البنوك الأخرى:** يظهر هذا الحساب لديها كحساب جاري إذا كانت هناك معاملات ضرورية مع بنوك تقليدية، ولا يمكن أن يكون هذا الحساب سالباً لدى هذه البنوك ويوجد هذا الحساب بالطبع بين البنك الإسلامي وغيره من البنوك الإسلامية الأخرى داخل الدولة وخارجها؛
- **أرصدة لدى المراسلين بالخارج:** تجتهد البنوك الإسلامية أن يكون مراسلوها في الخارج من البنوك الإسلامية كما صدر بذلك فتوى المؤتمر الثالث للبنك الإسلامي بدبي عام 1985م، ولكن قد لا توجد بنوك إسلامية في بعض البلدان فتتخذ مراسلين لها من البنوك التقليدية، غير أنها تعقد معها إتفاقات تقضي بأن الأرصدة الدائنة للبنوك الإسلامية لا تدفع لها البنوك التقليدية فوائد؛

2. الأصول المتداولة: تتمثل في:

- **محفظة الأوراق المالية:** تنحصر محفظة الأوراق المالية في البنوك الإسلامية في الأسهم العادية فقط، فلا يجوز التعامل بالسندات وبالأسهم الممتازة باعتبارهم من المعاملات الربوية، ورغم إجازة التعامل بالأسهم العادية إلا أن هناك بعض الضوابط يجب مراعاتها تتمثل في:
 - ✓ ألا يكون عقد المؤسسة المصدرة للأسهم العادية باطلاً بناء على مبادئ الشريعة الإسلامية؛
 - ✓ ألا يكون النشاط الذي تمارسه المؤسسة غير مشروع؛

¹شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 97، 98.

- **الأصول الثابتة:** تتمثل في الموجودات التي تكون درجة سيولتها منخفضة، حيث يقوم البنك بشرائها من أجل القيام بوظائفه الأساسية، وتتمثل في الأراضي والمباني والأثاث ووسائل النقل... الخ.

ثانياً: صيغ العقود الاستثمارية

وهي التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في استخدام أموالها تتمثل في:

1. **عقد المضاربة:** هو عقد شركة بين صاحب رأس المال النقدي وعنصر العمل (المضارب) بهدف تحقق الربح من النشاط الإنتاجي. يكون هذا العقد عندما يكون هناك رأس مال نقدي بدون خبرة، وعمل ذو خبرة دون رأس المال. وتجرى المؤسسة المضاربة في جميع أنواع التجارة (هذه الصورة الغالبة)، ولا يوجد هناك ما يمنع بأن تكون في المجالات الأخرى؛

شكل المضاربة التي تستخدمها البنوك الإسلامية هي المضاربة بالمشاركة أو ما يعرف بالمضاربة الموازية وتتضمن ثلاثة أفراد يشتركون في الربح المودعون (المستثمرون) أصحاب رأس المال النقدي، البنك الإسلامي كمضارب في العمل، مضارب ثاني في العمل وهو الجهة التي يقوم البنك بتمويلها. بالتالي يكون النفع على أكثر من جهة، ويكون خطر الخسارة أقل لتوزيعها على أكثر من جهة، لكن توزيع الأرباح أكثر تعقيداً. وقد أخذت المضاربة بالمشاركة حيزاً هاماً في استثمارات البنوك الإسلامية حيث بلغت حوالي 19% من إجمالي استثماراتها¹. للمضاربة شروط أجمع عليها الفقهاء وعموماً يمكن تقسيمها إلى²:

- **شروط خاصة برأس المال:** تتمثل في أن يكون من الأثمان أي النقود وما يقوم ورائها، ويجب أن يكون معلوماً لكل من رب المال والمضارب، وكذا أن يكون دين في الذمة عند جمهور الفقهاء؛
- **شروط خاصة بالعمل:** تتمثل في أن يسلم رأس المال إلى المضارب مناولاً أو بالتمكين منه، وكذلك إستقلالية المضارب إستقلالاً تاماً بالعمل والإدارة، من شروط المضاربة أنه في الخسارة يخسر المضارب عمله وجهده ويخسر رب ماله، وإذا خالف المضارب شرط من شروط صاحب المال إعتبر متحدياً وعليه ضمان رأس المال؛
- **شروط خاصة بالربح:** يجب تحديد نصيب كل من رب العمل والمضارب من الربح وأن يكون هذا النصيب جزءاً شائعاً كالثالث أو النصف.

تتقسم المضاربة إلى عدة أنواع كل حسب وجهة النظر إليها³:

¹ عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص 275.

² خبابه عبد الله، مرجع سابق، ص ص 250-251.

³ مريم زابدي، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص ص 70، 71.

- من حيث شروط المضاربة: تنقسم إلى مضاربة مطلقة وهي التي لا تتقيد بزمان ولا بمكان ولا نوع تجارة، ولا يتعين من يعامله المضارب في التجارة ولا بأي قيد كان. المضاربة المقيدة وهي التي يضع فيها صاحب المال شروطا تقيد حركة المضارب؛
 - من حيث دوران رأس المال: تنقسم إلى المضاربة الموقوتة والمضاربة المستمرة، فالمضاربة الموقوتة هي المضاربة المحددة بدورة واحدة لرأس المال، أما المضاربة المستمرة فهي التي تتميز بدوران رأس المال عدة مرات؛
 - من حيث أطراف المضاربة: تنقسم إلى مضاربة مشتركة ومضاربة منفردة، فالمضاربة المشتركة تسلم النقود للبنك التي يرغب أصحابها في استثمارها، سواء في شكل إيداع في حسابات الاستثمار المشترك أو بالإككتاب في سندات المقارضة. أما المضاربة المنفردة هي أن يقدم البنك التمويل ويقوم المضارب بالأعمال اللازمة والأرباح بحسب الإتفاق؛
2. عقد المرابحة: هو عقد بيع مباح، وهو أهم الأدوات الاستثمارية المستخدمة في البنوك الإسلامية. وقد استخدمت هذه الأخيرة شكلا خاصا أطلق عليه بيع المرابحة لأمر بالشراء. في هذا العقد يطلب العميل من البنك أن يشتري له سلعة معينة، ويتعهد هذا العميل شراء السلعة من البنك بنفس الثمن بالإضافة إلى ربح متفق عليه مسبقا. ويتم تسديد الثمن من العميل بأقساط، قد تمتد من 6-10 أشهر. وقد إنتشر استخدام هذه الصيغة لسهولة تطبيقها، ووضوح معالمها وإرتفاع عوائدها¹.
- من شروط العمل بالمرابحة²:
- العلم بالثمن الأول وبالربح؛
 - العلم بأحوال المبيع المكروهة عادة؛
 - العلم بأوصاف الثمن.
3. عقد السلم: وهذا عقد بيع يتأخر فيه تسليم السلعة وتقديم تسليم الثمن، وهو عكس البيع بالأجل. يعد هذا العقد من أدوات الاستثمار ذات الكفاءة العالية في أنشطة البنوك الإسلامية. وتستجيب لحاجات شرائح مختلفة من العملاء. والصيغة المطورة التي يستخدمها البنك الإسلامي هو ما يسمى بعقد السلم الموازي حيث يمكن للبنك أن يبيع السلع التي إشتراها من الطرف الأول بعقد سلم آخر إلى طرف ثالث وبسعر أعلى، ويتعهد البنك بتسليم السلعة الموصوفة في الوقت المحدد بالعقد من الطرف الأول، ويحقق البنك ربحا من فروق الأسعار. قد انتشر إستعمال هذا العقد في البنوك الإسلامية في السودان لتمويل عمليات زراعية مختلفة وحقق نجاحا كبيرا³.

¹ عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 258.

² محمد الطاهر قادري واخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص ص 43، 44.

³ عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 259.

الشروط التي يجب توافرها لصحة بيع السلم¹:

- أن كون المبيع من الأموال التي يتم تعيينها بالوصف والمقدار ويتوافر وجودها عادة وقت السلم؛
- أن يتضمن العقد بيان جنس المبيع ونوعه وصفته ومقداره وزمان إيفائه؛
- إذا لم يعين في العقد مكان التسليم لزم البائع تسليم المبيع في مكان العقد.

4. **عقد الاستصناع:** وهو عقد بيع يتم فيه شراء ما يصنع من سلعة قبل صنعها وفقا لطلب العميل، وهو عقد مجاله واسع يصنع عن طريق التوصية، ويتضمن على عقدين جائزين هما عقد السلم لأن استلام السلع مؤجلا وعقد الإجارة للعمل. والصيغة التي تستخدمها البنوك الإسلامية في هذا العقد هو الاستصناع الموازي، حيث لا يشترط أن تكون الصنعة من قبل صانع بعينه. ومن هنا يمكن للبنك أن يتعاقد مع المشتري الراغب في سلعة معينة، ثم يذهب البنك للبحث عن شخص ليصنع السلعة المطلوبة. يقوم البنك بتسليم السلعة في الوقت المحدد وغالبا ما يكون الثمن في العقد الأول مؤجلا، وفي العقد الثاني معجلا وبأقل من السابق مما يتيح له فرصة الربح².

5. **عقد الإيجار:** يشارك فيها طرفان المُستأجر والمؤجر، المؤجر (البنك) هو المالك الحقيقي للأصل أو العقار ويتم تأجيره إلى المستأجر حتى يتم إستلام المبلغ كاملاً. لدى المستأجر خيار الإبقاء على الأصل عند إستحقاق العقد أو إعادته إلى البنك. إذا تم استلام جميع المدفوعات، يمكن للمستأجر الإحتفاظ بالأصل ولكن بسعر أعلى من سعر الأصل المعتاد³. وهو عقد على منفعة تصدر من أصل رأسمالي وقسم إلى قسمين⁴:

- **التأجير التشغيلي:** يؤجر الأصل الرأسمالي لفترة وإيجار محددتين، يتم إعادة الأصل في نهاية المدة؛
- **التأجير المنتهي بالتملك:** يؤجر الأصل الرأسمالي بشروط معينة كمدة وقيمة التسديد؛ وعادة ما تكون الإيجارات المدفوعة حتى نهاية فترة الإيجار يساوي تكاليف الأصل مضافا إليها ربح البنك، كما يتم توقيع عقد بالتنازل عن الأصل في نهاية المدة دون مقابل.

6. **عقد المشاركة:** يقوم على أساس أن البنك يقدم جزءا من التمويل لمشروع معين، بينما يقوم العميل الشريك بتغطية الجزء الباقي من التمويل. ومن الصيغ الحديثة التي تستخدمها البنوك الإسلامية هي المشاركة التي تنتهي بالتملك لأحد الشركاء، والتي تطلق عليها بالشركة المتناقصة. وتقضي أن يعطي

¹ مريم زايد، مرجع سابق، ص 48.

² عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 259.

³ Houcem Smaoui and Ines Ben Salah, **Profitability of Islamic Banks in the GCC Region**, Global Economy and Finance Journal, No 01, March 2012, P86.

⁴ عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 260.

فيها البنك الحق للشريك في الحلول محله في الملكية إما دفعة واحدة أو على دفعات. وقد استخدمت هذه الصيغة في المشاريع العقارية والمستشفيات، وحققت فيها البنوك الإسلامية ربحاً معقولاً¹. وللمشاركة نوعان²:

- **المشاركة الدائمة:** يقصد بها إشتراك البنك في تمويل مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وتأخذ شكلين هما المشاركة في رأس المال والمشاركة حسب الصيغة الواحدة؛
- **المشاركة المتناقصة:** يعطي البنك العميل الحق في أن يحل محله وذلك بشراء حصته بعد فترة معينة على دفعة واحدة أو على دفعات حسب الشروط المتفق عليها، وبذلك يصبح العميل في النهاية المالك.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

إن طريقة وطبيعة العمل المتبعة في كلا النظامين التقليدي والإسلامي تفرض وجود أوجه اختلاف وأوجه تشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

أولاً: أوجه التشابه

من أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نجد النقاط التالية³:

1. البنوك الإسلامية مؤسسات ذات طبيعة مصرفية ومالية شأنها البنوك التقليدية، فهي تقوم بالأعمال المتصلة بالجوانب المالية سواء تعلق الأمر بالنسبة للحصول على الموارد أو استخدامها؛
2. كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية عند القيام بأعمالهم يقومون بالتمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية؛
3. كل منهما تمارس الأعمال ذاتها التي لا تتضمن تعاملًا بالفائدة، تتمثل بأداة الخدمات البنكية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة (الحسابات الجارية، تحصيل الشيكات والتحويلات النقدية)؛
4. تتماثل البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في بعض أوجه الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية؛
5. تتماثل كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في عدم دفع الفائدة لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة؛

¹ المرجع السابق، ص 260.

² خديجة سعدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2017، ص 76.

³ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 99-101.

6. تخضع كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية للرقابة المالية الداخلية والخارجية من طرف البنك

المركزي المتمثلة بهيئات الرقابة المالية.

ثانيا: أوجه الإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

يمكن تلخيص أوجه الإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): أوجه الإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
التعريف	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي، عمله الأساسي قبول الودائع لإستعمالها في منح القروض وخصم الأوراق التجارية، وشرائها وبيعها وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للإتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
طبيعة الدور	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين المودعين والمستثمرين.	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة البنكية والوساطة المالية بأدوات وأساليب متعددة يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا
أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة.
صفة المتعامل معه	مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقرض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مستأجر لبعض الخدمات البنكية كصناديق الأمانة	صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. صاحب حساب استثماري فهو صاحب رب المال. مشتري/بائع في جميع أنواع البيوع الحلال.
المحظور والجائز	يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع لسداد دين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة. يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى.	يجوز له ممارسة الصناعة والتجارة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.
الموارد المالية	الودائع والقروض على أساس الفائدة.	لا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابات للاستثمار (حساب استثمار عام والخاص)، ويؤسس الأول على قواعد مضاربة مطلقة، والثاني على قواعد المضاربة المقيدة.
استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس التمويل القائم على تقاسم الأرباح المشاركة- المضاربة- المزارعة شركة التمويل بالبيوع وكلها صيغ تمويل إسلامية.

<p>مضارب في مضاربة مطلقة بإعتبار المودعين في مجموعهم رب مال وللمضارب أي البنك أن يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل هم المضارب.</p>	<p>يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.</p>	<p>الوظيفة الرئيسية</p>
<p>الربح أو الخسارة بعد خصم المصروفات والنفقات فقط والربح وقاية لرأس المال وجابر له من الخسران.</p>	<p>تحسب الفائدة ضمن عناصر تكلفة رأس المال ومن تم تؤثر على الربح.</p>	<p>طريقة حساب الفائدة/الربح</p>
<p>أحد الركائز في تطبيق المنهج الإقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي، فهو أحد المزايا التنافسية القوية</p>	<p>لا مكان له فيه</p>	<p>صندوق الزكاة</p>
<p>من أهم محددات البية العمل وممارسة النشاط.</p>	<p>ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.</p>	<p>مقاصد الشريعة وأولوياتها</p>
<p>الرقابة الشرعية والجمعية العمومية ومراقب الحسابات والسلطات النقدية.</p>	<p>من قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات والسلطات النقدية.</p>	<p>الرقابة</p>

المصدر: محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص ص38-45.

المبحث الثالث: عوامل نجاح البنوك الإسلامية، التحديات والمخاطر التي تواجهها

على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية إلا أنها فجرت تيارا فكريا في مجال المعاملات المالية الإسلامية، فبالرغم من النجاحات التي حققتها خاصة في السنوات الأخيرة إلا أن هناك تحديات وعقبات ومخاطر عديدة تواجهها، مما يستلزم إدارة هذه المخاطر.

المطلب الأول: عوامل نجاح البنوك الإسلامية

تتمثل هذه العوامل في ما يلي¹:

أولاً: العامل الشرعي:

من خلال الدور الفعال الذي تلعبه هيئة الرقابة الشرعية التابعة، البنوك الإسلامية في تحقيق ضوابط الشريعة الإسلامية في كل المعاملات المالية البنكية، حيث تحرص على السلامة الشرعية لاستخدامات الأموال ومصادرها من خلال:

- الحرص على خلو المعاملات من كل أنواع الربا والجهالة والغرر والإلزام بما لا يلزم.
- الحرص على تحديد موقف الإسلامي، إن كان مضاربا أم مشاركا أم وكيلًا، كما تقوم الهيئة بالإعتراض على ما تجده داخل البنك من خلل شرعي.
- التحري عن فعالية الأساليب ونجاعتها، لأن من نتائج صحة التطبيق الشرعي للمعاملات البنكية وسلامتها إظهار محاسن الشريعة وإثبات كمالها وتامها.
- يتحمل أعضاء الهيئة عبء تحري الطابع الإسلامي لهذه، البنوك في الجوهر والمضمون؛

ثانياً: العامل البنكي

نوجزها في مجموعة من العناصر كما يلي:

- **الهندسة المالية الإسلامية:** يساعد وجود الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الكوادر الإدارية التي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة البنكية التي تتطلبها العمل البنكي الإسلامي، ومن التطبيقات المعاصرة للهندسة المالية في البنوك الإسلامية ما يلي:
- ✓ نموذج المرابحة للدكتور سامي السويلم والذي يقوم على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر للشراء من خلال عقد المرابحة؛
- ✓ نموذج الوكالة بأجر للدكتور جمال الدين عطية الذي يقوم على إعادة هندسة علاقة المودعين مع البنك الإسلامي من خلال علاقة المضاربة المشتركة إلى عقد وكالة بأجر، حيث يعتبر البنك وكيلًا عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت؛
- ✓ نموذج الإجارة الموصوفة في الذمة للدكتور منذر قحف؛

¹ هاجر رزاق، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص ص 13-16.

- ✓ سندات الإجارة وهي تجمع بين السند كأداة مالية وصيغة الإجارة والسلم في البنوك الإسلامية؛
- **كفاءة إدارة الاستثمار في البنوك الإسلامية:** هي أحد مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية كونها تتولى مهمة توليد الموارد المالية للمساهمين والمودعين معاً، من خلال تسعير الخدمات البنكية وكفاءتها في تحصيل الإيرادات وتحقيق وفرات ربحية، إنتقاء الاستثمارات ذات العوائد الكبيرة والإفادة من وفرات الإنتاج الكبيرة (اقتصاديات الحجم، سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات)؛
- **إدارة السيولة:** تعتبر مؤشراً هاماً لمعرفة مدى سلامة المركز المالي للبنك، حيث تؤثر نسب السيولة على نشاط البنك فلا يجب أن تكون عالية فتحمل البنك تكلفة الفرصة البديلة وتخف من ربحيته، وألا تكون منخفضة فتعرض البنك للحرج أمام عملائه وبالتالي تضع فرص تحقيق ربح كذلك، لهذا فإن كفاءة إدارة السيولة هي عامل رئيسي لنجاح البنوك الإسلامية وتطورها وإستمرارها؛
- **إدارة التسويق:** تؤدي إدارة التسويق دوراً أساسياً في جذب الودائع والاستثمارات معاً، وهذا الدور هو العصب الأول الذي إذا فسد فسد البنك كله وإن صلح صلح البنك كله، لأنها الإدارة المسؤولة عن تنمية الأعمال ورواجها من خلال تقديم شكل المنتجات البنكية الإسلامية بمختلف أنواعها؛

ثالثاً: إدارة المخاطر:

تعتبر عنصراً ملازماً للنشاط البنكي فالبنوك بمختلف أنواعها تتعرض للعديد من المخاطر التي تهدد وجودها وإستمرارها، ولمقابلة هذه المخاطر أصبح من الضروري إيجاد أساليب وآليات التقليل منها والتحكم فيها؛

رابعاً: العامل الإقتصادي والاجتماعي

إن إعتداد البنوك الإسلامية على المنتجات المالية الإسلامية المختلفة ساعدها على توجيه العمليات البنكية لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تحقيق توازن في إختيار الاستثمارات ذات المكاسب الإقتصادية الحقيقية (إنتاج فعلي) والاجتماعية على حد سواء، وهذا ما جعلها تحظى بالقبول العام وتلقى رواجاً كبيراً في مختلف أقطار المعمورة. كما ركزت على تضمين البعد الاجتماعي والإنساني في معاملاتها المالية وذلك من خلال أجهزة الزكاة والقروض الحسن والعديد من أنظمة التكافل الاجتماعي والإنساني، كما إهتمت البنوك الإسلامية بتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والحرفية وخلقت فرص عمل كبيرة وساعدت في أعمال التدريب وإكساب المهارات في العمل البنكي.

المطلب الثاني: صعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية

في إطار سعي البنوك الإسلامية لتحقيق أهدافها وتواجهها مجموعة من الصعوبات الداخلية منها والخارجية، خاصة مع النضرة العدائية لكل ما هو إسلامي.

أولاً: المشاكل الداخلية التي تواجه البنوك الإسلامية

1. مشاكل تعدد الآراء فقهية ونقص الخبرة التي تعاني منها البنوك الإسلامية¹:
 - **تعدد الآراء الفقهية:** لقد تعددت آراء المراقبين الشرعيين في الحكم على بعض النشاطات البنكية وأصبح المسلمون يتشككون من إختلاف فتاوي المفتين التي وصلت إلى حد التضارب والتناقض أحيانا، مما أحدث بلبله فكرية لدى المسؤولين عن إدارة هذه البنوك والقائمين عليها. وأصبحت هذه المشكلة نقطة ضعف عند البنوك الإسلامية يقوم باستغلالها المنافسون لها؛
 - **نقص الخبرة البنكية لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:** إن معظم أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تتألف من الفقهاء ذوي الإطلاع الواسع على الآراء الفقهية للمذاهب الإسلامية المختلفة، إلا أن خبرتهم الإقتصادية والبنكية ليست بمستوى إطلاعهم وخبرتهم بالأمر الشرعية، وربما كان هذا السبب الذي دفع الكثير من هذه الهيئات إلى رفض الكثير من صور التعامل البنكي وأشكاله والتي لم يرد ما يماثلها في الفقه الإسلامي.
2. بالإضافة إلى تحديات تواجهها من نواحي قانونية، تشغيلية، إقتصادية وإدارية تتمثل في²:
 - **نواحي القانونية:** عدم إعتراف البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية في معظم الدول التي تعمل في نطاقها ذلك أن معظم قوانين التجارة والبنوك والشركات قد وضعت في البلدان الإسلامية وفق النمط الغربي الذي لا يلائم عمل البنوك الإسلامية؛
 - **نواحي إقتصادية:** منع البنوك الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة وتملك الأدوات والمعدات واستئجارها وتأجيرها مع أمن تلك الأعمال من صميم عمله وندرة الاستثمارات طويلة الأجل للبنوك الإسلامية كما أن فرص الضرائب وعوائدها تؤثر سلبا على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رؤوس الأموال وفوائد البنوك التقليدية؛
 - **نواحي التشغيلية:** إلزام البنوك الإسلامية بضرورة الإحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو مالا يتفق مع الشريعة الإسلامية، ومن التحديات أيضا زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى البنوك مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع ابتكار أدوات استثمارية جديدة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية؛

¹ موسى محمد شحاده، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الإقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في التسيير، إدارة الأعمال، الجامعة الحرة في هولندا، فلسطين، 2011، ص ص 95-99.

² نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقد وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص ص 67، 66.

- نواحي إدارية: إفتقارها للتنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس وقواعد المراقبة وأسقف الائتمان ومشاكل نسب الاحتياطات والسيولة والتنسيق فيما بين البنوك الأخرى.

ثانيا: الصعوبات الداخلية

تتمثل الصعوبات الداخلية التي تواجهها البنوك الإسلامية، في النظرة التقليدية من قبل العملاء لهذه البنوك ونخص بالذكر التعامل بالربا حيث إعتاد المستثمرون الحصول على قروض بفوائد وهو الأمر الذي لا تتوافق معه البنوك الإسلامية، كما أن بعد القوانين الوضعية عن الأحكام والقواعد الشرعية، ونخص بالذكر التعامل في الضرائب حيث يعد صعوبة من الصعوبات التي تواجهها، بالإضافة إلى ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلدان الإسلامية، وغموض العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية¹.

المطلب الثالث: المخاطر وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

يختلف العمل البنكي الإسلامي عن التقليدي في مبادئه وأسس عمله، الأمر الذي إنعكس على طبيعة المخاطر التي يتعرض لها أثناء مزاولته لأنشطته التمويلية والاستثمارية.

أولاً: أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية

قبل التطرق إلى أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية سوف نتطرق إلى تعريف المخاطر في البنوك الإسلامية، حيث يرى فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري أن المخاطر هي "إحتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة فإذا كانت هناك إحتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضاً، أما إذا كانت الإحتمالية منخفضة، فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضاً"². تواجه البنوك الإسلامية عدة مخاطر نذكر منها³:

1. مخاطر فقدان الثقة في العمل البنكي الإسلامي: تنشأ هذه المخاطر من إفتقاد الفهم السليم لرسالة البنوك الإسلامية ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما الغنم بالغرم والخراج بالضمان، سواء تعلق الأمر بالعاملين في البنك أو المتعاملين معه وهذا يؤدي إلى إهتزاز الثقة في مكانة البنك؛
2. مخاطر التمويل بالمرابحة: وإن التمويل بالمرابحة لا يخلو هو الآخر من المخاطر التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعرض أموال البنك للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري؛

¹ أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 99-102.

² جميلة الجوزي وعلي حدو، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الإقتصادية، العدد السابع، 2018، ص 81.

³ صالح مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، الجزائر، يومي 20 و 21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009، ص ص 4-9.

- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة، ففي بيوع المرابحة للأمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقاً؛
 - تحمل البنك المسؤولية إتجاه البضاعة سواء هلك السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها؛
- 3. مخاطر التمويل بالمضاربة:** تعتبر صيغة التمويل بالمضاربة من أهم الصيغ التي كان منظر منها الكثير وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا، إلا أن البنوك الإسلامية لا تعتمد على هذه الصيغة كثيراً، وهذا يعود إلى تعدد مخاطرها التي نذكر منها مخاطر عجز السيولة، خطر الصرف إن تم التعامل بالعملة الأجنبية ومخاطر ترتبط بالنشاط التجاري مثل كساد النشاط؛
- 4. مخاطر التمويل بالمشاركة:** يصاحب التمويل بالمشاركة في رأس المال المخاطر التالية:
- تلك المخاطر التي تتمثل في احتمال فقدان رأس المال ذاته: يجب أن تتأكد البنوك الإسلامية الممولة من أن الشركة أو النشاط الذي يتم تمويله من شأنه أن يحقق عائداً مناسباً حالياً أو مستقبلياً وأنه يدار بطريقة سليمة وإذا كان التأكيد المطلوب لا يتم إلا بإجراء تقسيم الشركات والأنشطة المطلوب تمويلها قبل اتخاذ قرار التمويل، وفي متابعتها عن كثب بعد ذلك حتى تمام تصفية المشروع؛
 - الاستثمار بطريق المشاركة في رأس المال: هو نوع الاستثمار الدائم، والذي لا يتيسر تحويله إلى سيولة إلا ببيع الأسهم إلى طرف آخر، الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم تكن الأسهم مسجلة في البورصة، وحركة التعامل فيها نشطة، لكن في الواقع العملي فإن البنوك الإسلامية تشكو من زيادة السيولة لديها أكثر من قدرتها الإستيعابية؛
 - تشترط قوانين كثير من الدول أن يكون رأس مال الشركات المنشأة على أرضها بعملتها الوطنية، وكذلك إذا كان سعر صرفها غير ثابت بالنسبة للعملة الأجنبية، ففي هاتين الحالتين تتعرض البنوك الإسلامية للمشاركة في التمويل إلى تقلبات سعر الصرف من ناحية، ولعدم سهولة تحويل استثماراتها إلى الخارج عند نهاية المدة من ناحية أخرى، ويخضع لهذين الخطرين كل من أصل مبلغ الاستثمار وعوائده؛
- 5. مخاطر التمويل بعقد السلم:** هناك مخاطر بالتمويل بالسلم ومصدرها الطرف الآخر وتتمثل مخاطر الطرف الآخر في عدم تسليم السلعة في الوقت المحدد أو عدم تسليمها تماماً أو تسليم نوعية مختلفة عن العقد وتزداد هذه المخاطر إذا كان العقد قائماً على بيع منتجات زراعية كونها تحتاج إلى تخزين وهي تكلفة إضافية على البنك بالإضافة إلى مخاطر إنخفاض الأسعار الذي يقع على البنك؛

6. **مخاطر التمويل بالإجارة:** تتمثل هذه المخاطر في مخاطر تسويقية فعند شراء هذه الأجهزة لابد من الأخذ بعين الإعتبار لإحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات وإلا تعرض البنك إلى مخاطر كبيرة. وأيضا مخاطر عدم إنتظام دفع الأجرة أي تعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه. بالإضافة إلى مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية وخاصة في تزايد التقدم التكنولوجي والعلمي، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعرض البنك لمخاطر كبيرة؛

7. **مخاطر التمويل بالاستصناع:** وقد تكون هذه المخاطر لأن البنك الإسلامي عندما يدخل في عقد الاستصناع يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء والمورد، وبما أن البنك لم يتخصص في هذه المهن فإنه يعتمد على المقاولين. وتتمثل هذه المخاطر في مخاطر الطرف الآخر الخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا، وكذا مخاطر العجز عن السداد في جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك.

إذ أعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيترجع عنه. وإن تمت معاملة العميل في عقد الاستصناع معاملة العميل في عقد المراجعة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع.

ثانيا: مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تمثل إدارة المخاطر في الأدوات والوسائل التي تسعى لتحديد وقياس المخاطر بهدف إدارتها والسيطرة عليها، ليتحقق أعلى عائد عند مستوى مخاطر معينة أو تحقيق أدنى مستوى من المخاطر عند معدل معين من العائد، ولا بد للبنوك الإسلامية من إدارة المخاطر المرتبطة بتوظيف المدخرات بطريقة تحقق التوازن بين إشباع حاجات العملاء وأهدافه¹.

الهدفان الرئيسيان لإدارة المخاطر هما التخفيف من تأثيرات المخاطر وتقليل التكلفة إلى الحد الأدنى ومن بين الأهداف المتعددة لإدارة المخاطر أيضا نجد الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالبنك، والإطمئنان أنها ضمن الحدود المقبولة الموافق عليها، التوصل إلى أنسب وسيلة للسيطرة على الخطر أو تقادي الأخطار والخسائر قبل حدوثها².

¹ عبد الله إبراهيم نزال ومحمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية (آليات تطوير عملياتها)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 227.

² دلال براجح، قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2018، ص 180.

تقوم البنوك الإسلامية بمجموعة من التدابير والإجراءات من أجل التحوط ضد المخاطر التي تتعرض لها من خلال الخطوات التالية¹:

- **تحديد الأهداف والغايات لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:** تعتبر هذه الخطوة جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر، والتي يحدد البنك فيها الأهداف المرجوة من إدارة المخاطر الخاصة به، حيث يجب أن تتسم هذه الأهداف بالمرونة وسرعة التكيف لضمان كفاءة برنامج المخاطر؛
- **التعرف على المخاطر وتحديدها:** هذه المرحلة تكون لغرض إكتشاف المخاطر وتصنيفها لتسهيل تقييمها والسيطرة عليها لاحقاً. حيث تستخدم البنوك الإسلامية التقنيات المتوفرة لديها وتكييف الأخرى من أجل تحقيق أهداف برنامج إدارة المخاطر، ومن بين أهم التقنيات نجد:
 - ✓ خرائط تدفق العمليات حيث ينظر للبنك كوحدة تتدفق منها وإليها المعلومات من مختلف مستوياتها ووحداتها التابعة إليها؛
 - ✓ تحليل القوائم المالية يساعد على إكتشاف حالات التعرض للمخاطر؛
 - ✓ السجلات والوثائق الأخرى تتسم بالدقة وسهولة تداولها؛
 - ✓ عمليات معاينة البنك والمقابلات الشخصية، استقصاءات تحليل المخاطرة.
- **تحليل المخاطر:** وذلك بتجزئتها بغية فهمها وقياسها وتقديم معلومات لتسهيل عملية تقييمها، ويعتمد التحليل على الأحكام والإفتراضات التي تنطوي على عنصر عدم التأكد والمعلومات غير الكاملة؛
- **تقييم المخاطر في البنوك الإسلامية:** أي تشخيص نقاط القوة والضعف للبنك من خلال قياس حجم الخسارة المحتمل حدوثها ثم تصنيفها حسب أهمية المخاطر وأثارها على البنك؛
- **دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر في البنوك الإسلامية:** يقوم البنك في هذه المرحلة بدراسة البدائل واختيار التقنية التي تناسب الإمكانيات وطبيعة المخاطر. حيث تعتمد على التنبؤ بالإضافة إلى التعامل عن طريق تفادي وتقليل وتحويل وإقتسام المخاطر؛
- **تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر في البنوك الإسلامية:** حيث أن هناك قرارات فنية تساعد على وضع القرار موضع التنفيذ وكذا قرارات إدارية تمثل كل ما يتعلق بتنفيذ القرار من الناحية الإدارية؛
- **التقييم والمراجعة في البنوك الإسلامية:** تتطلب هذه العملية مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، ومن ثم تصحيح الإنحرافات مع إمكانية إيجاد مخاطر جديدة. وتولي البنوك الإسلامية إهتماماً حيث أنها تضمن كشف تعثر العميل وبالتالي تحديد الأساليب اللازمة للتعامل مع مستوى التعثر.

¹ شوقي بورقية وهاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية (دراسة تحليلية)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص129-136.

خلاصة الفصل

نشأة البنوك الإسلامية كانت نتيجة حاجة المجتمع الإسلامي لمواكبة تطورات الحاصلة في المجتمعات العالمية وذلك بما يتوافق والمنهج العقائدي، وتتميز بخصائصها وأساليب عملها المختلفة عن غيرها، ولكنها تتشارك مع المؤسسات الأخرى في كونها تسعى لتحقيق الربح لضمان إستمراريتها. وبتطور نشاطها إزدادت المخاطر التي تحيط بها، حيث تشترك مع البنوك التقليدية في مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق بالإضافة إلى مخاطر تنفرد بها كمخاطر صيغ التمويل. ومع إزداد المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية حتم على البنوك أن تزيد من إهتمامها بإدارة تلك المخاطر والتحوط منها، وذلك من خلال ابتكار جملة من الأساليب والأدوات المالية التي تمنحها القدرة في تسيير وإدارة أنشطتها الائتمانية والاستثمارية ضمن مجال مخاطرة مسموح به.

الفصل الثاني: الأداء المالي في البنوك
الإسلامية

- المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي
المبحث الثاني: القوائم المالية في البنوك الإسلامية
المبحث الثالث: المؤشرات المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي

تمهيد

سعيًا للتطوير الشامل للمؤسسة الإقتصادية يتم اللجوء إلى العديد من أساليب التقييم التي تتعلق بأدائها المالي، حيث تضمن استخدام الأموال فيها بفاعلية وكفاءة. فتقييم الأداء المالي عبارة عن تقييم نشاط مشروع أو مؤسسة معينة بهدف قياس النتائج المحددة ومقارنتها بالنتائج المحققة في السنة السابقة. يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل المستخدمة للتعرف على نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع أداء المنافسين، والعمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف من خلال عمليات التخطيط، الذي يعد الخطوة المكتملة لعملية التحليل المالي الذي لا يقتصر على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها القوائم المالية وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عن الدلالات والمعاني لتلك الأرقام، التي بدورها يمكن أن تساعد في التنبؤ بالإتجاهات المستقبلية للوحدة الإقتصادية.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث في المبحث الأول سنتطرق إلى مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثاني فسننتقل إلى القوائم المالية في البنوك الإسلامية، وأخيرا وليس آخرا في المبحث الثالث سنتطرق إلى مجموعة من المؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو وإستمرار البنوك عامة والإسلامية خاصة، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفاهيم عامة عن تقييم الأداء المالي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي أكثر ميادين الأداء استخداما وقدما لقياس أداء البنوك لأنه يمتاز بالإستقرار والثبات، ويساهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، كما يساهم في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيقه لأهدافه.

أولاً: تعريف الأداء المالي

قبل إعطاء تعريف للأداء المالي لا بد من الإشارة إلى مصطلح الأداء، الذي هو محصلة قدرة المنظمة في إستغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فهو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية، وإستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافه¹.

بعد تعريف الأداء سوف نتطرق لتعريف الأداء المالي الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة². الأداء المالي هو عبارة عن وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد الإتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات/المطلوبات وصافي الثروة³.

يعرف الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة⁴.

مما سبق نستنتج أن الأداء المالي هو إستغلال الموارد المالية المتاحة بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف الوظيفة المالية وتحقيق الفوائض من الأرباح.

ثانياً: أهمية الأداء المالي

يعد الأداء المالي وصف لوضع المنشأة ويحدد الإتجاهات التي استخدمتها للوصول لأهدافها كما يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية.

¹ وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، ص 38.

² مندر صبحي عبدالله السقا، تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة واثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص 93.

³ علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص 251.

⁴ نصر الدين بن ندير وأيوب شمال، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كألية لحكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، يوم 25 أفريل، جامعة البليدة، الجزائر، 2017، ص 4.

تتمثل أهمية الأداء المالي في ما يلي¹:

- متابعته ومعرفته بنشاط المنشأة وطبيعتها؛
- متابعة ومعرفته بالظروف المالية والإقتصادية المحيطة؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

ثالثاً: معايير الأداء المالي:

هناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي²:

1. **المعايير التاريخية:** وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل لمالي الخارجي؛
2. **المعايير القطاعية (الصناعية):** يستفيد المحلل بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وتمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دورياً وخاصة وأن المنظمة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود إختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد؛
3. **المعايير المطلقة:** وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة؛
4. **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المحققة بالفعل بالنسب المستهدفة تبرز وجه الإنحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

¹فلاح حسن الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص

234.

²علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص 256.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي أهمية خاصة عند تطبيقها، لكونها البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط، ويدعم سير الإدارة لتحقيق أهدافها.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

عملية تقييم الأداء ليست بالأمر البسيط، فضلاً عن احتلالها موقعا استثنائيا في المنظمات الناجحة وفيما يلي نقدم مفهومًا لتقييم الأداء.

1. تعريف تقييم الأداء:

تقييم الأداء هو القياس للتأكد من الأداء الفعلي لكل ما يتعلق به من صفات نفسية، بدنية، مهارات فنية، سلوكية أو فكرية، فهو عملية دورية تهدف لقياس نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقاً¹.

وعرف أيضاً أنه: عملية قياس إنجازات المؤسسة المحققة فعلاً باستخدام مؤشرات أغلبها كمية ليصبح لدى المسير معلومات حقيقية تعبر عن النتائج الفعلية للمؤسسة أو إحدى وظائفها بالإضافة إلى معلومات معيارية، تسمح بالمقارنة بينهما بإصدار أحكام تقييمية بشأن أداء المؤسسة أو إحدى وظائفها².

وفي تعريف آخر: هو فحص تحليل انتقادي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة وإقتصادية الموارد واستخدامها أفضل استخدام وأعلى كفاءة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها³.

من التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الأداء عبارة عن جزء من عملية رقابية على تنفيذ نشاط المؤسسة، وذلك بقياس الإنجازات المحققة ومقارنتها بما كان مخططاً له مسبقاً .

2. أهداف تقييم الأداء

- توطيد العلاقات بين الأفراد وترشيد سياسة الإختيار والتعيين والحرص على سلامتها وكذلك إحترام نظام العمل وقواعده؛
- إستفادة جماعات العمل من تقويم الكشف عن الإحتياجات التدريبية وإعادة النظر في سياسات وأساليب الأفراد⁴؛

¹ مؤيد سعيد السالم وآخرون، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)، الطبعة الثالثة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 102.
² عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001، ص ص 95، 96.

³ عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات إطار نظري، الطبعة الثانية، دار محلاوي للنشر، عمان، الأردن، ص 189.

⁴ زاهد محمد ديري، الرقابة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص 57.

- إعطاء الفرصة كاملة للموظفين لمناقشة الأداء ومعايير الأداء مع المشرفين، وتحديد الأساس الذي يتم من خلاله تقديم التوصيات الخاصة بالمرتبات والأجور والكفاءات والنقل والترقية... الخ¹؛
- اكتشاف مواطن القوة والضعف والنتائج وتحديد مسبباتها².

ثانيا: تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المنشأة ومدى تحقيق أهدافها.

1. مفهوم تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي " هو الحكم على إدارة الموارد الطبيعية المادية والمالية المتاحة، وذلك لخدمة رغبات أطرافها، أي يعبر عن قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا"³. يرى peter rose تقييم الأداء المالي بأنه: "الأداة التي تستخدم لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بنتائج محددة مسبقا، بهدف الوقوف على الانحرافات وتحديد مسبباتها"⁴.

تقييم الأداء المالي "تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة"⁵. مما سبق يمكن تعريف الأداء المالي بأنه عملية هدفها قياس النشاط المؤدي للوقوف على حقيقة نتائجه، ومقارنتها بالنتائج السابقة وكذا قياس مدى كفاءة الوسائل والطرق المستخدمة.

2. الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي

ويمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تتركز على الأركان الأساسية التالية⁶:

- وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير) وقد تكون في صورة خطة، سياسة، معيار أو نمط؛
- قياس الأداء الفعلي بالإعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات؛

¹ سيد محمد جاد الرب، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية)، 2009، ص 511.

² محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2000، ص 281.

³ عبد الغني دادان، قراءة في الأداء المالي القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 41.

⁴ حمزة عقبي، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم

التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 110.

⁵ حياة بزقاري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر،

بسكرة، الجزائر، 2010/2011، ص 12.

⁶ الطيب بولحية وعمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية لفترة 2009/2013)،

مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص 3، 4.

- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير وذلك لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية واتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات ويتوقف هذا على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط.

3. خطوات تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء بالخطوات التالية¹:

- **الخطوة الأولى:** الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة، وذلك لحساب مختلف نسب المؤشرات؛
- **الخطوة الثانية:** حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء، كنسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، الرفع المالي والتوزيعات... الخ. وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- **الخطوة الثالثة:** دراسة وتقييم النسب لمعرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع، أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في ذات القطاع؛
- **الخطوة الرابعة:** وضع التوصيات الملائمة اعتماداً على عملية تقييم الأداء المالي بعد تحديد الفروقات ومعرفة أسبابها هذه وأثرها على المؤسسات، وذلك للتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك والجهات المستفيدة منه

يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الوظائف في البنوك عامة والبنوك الإسلامية خاصة وذلك لطبيعة عمل هذه البنوك المتميزة، وكذلك لحاجة العديد من الجهات في معرفة مدى كفاءة البنك في إدارة واستخدام موارده المالية المتاحة.

أولاً: تقييم الأداء المالي للبنوك وأهدافه

الأداء المالي للبنوك هو " استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية. ويعبر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما: الربحية، والمخاطرة"².

¹ عبد الباقي بوضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2009 / 2012، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص 30.

² إبراهيم عبد الحليم عياده، مرجع سابق، ص 161.

لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض أبرزها بالآتي¹:

- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعاً وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، ويتم ذلك بالإستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛
- الكشف عن مواطن الضعف في نشاط البنك وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلاً؛
- بيان مدى كفاءة استخدام البنك للموارد المتاحة بالصورة المثلى؛
- تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك من مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع وهذا بدوره سيعمل حتماً على رفع مستوى الأداء في البنك؛
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط البنك.

ثانياً: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك

هناك العديد من الجهات التي تستفيد من تقييم الأداء المالي للبنوك وهي²:

1. **إدارة البنك:** تهتم إدارة البنك بتحليل وتقييم الأداء لأسباب عديدة منها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية، باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى الإنحرافات وتصحيحها، وأيضاً ضرورة التوفيق بين هدفي سيولة البنك وربحيته، وإذا كانت المنشآت عموماً تهتم بالتحليل المالي لغرض متابعة السيولة بوجه خاص، فإن البنك يهتم بذلك أكثر من غيره لأن البنك أكثر من 10/9 من تمويله آتية من الودائع؛
2. **البنك المركزي:** لكي يستطيع البنك المركزي أداء مهماته لصالح الإقتصاد الوطني، فإنه يجب أن يحصل على مؤشرات دورية ودقيقة لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من كافة البنوك وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة؛
3. **المودعون:** الإيداع هو الركن الأول في عمل البنك، غير أن إستمرار حصول البنك على الأموال مرهون بالدرجة الأولى بمدى قدرته على استثمارها وتوظيفها التوظيف الأمثل، ومقدرته على تقديم منتجات وخدمات بنكية متميزة، وما لأثر ذلك على تحفيز المودعين على إيداع الأموال بحثاً عن العائد

¹ سامية جديني وجمال الدين سحنون، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر، ص ص 304، 305.

² زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص ص 21-23.

- الأفضل والتميز في الخدمة والبعد عن المخاطرة. وبالتالي يكون لدى المودعون إهتمام دائم بالمشورات التي تعكس هذه المقدرة على الأداء الجيد؛
4. **المستثمرين الحاليين والمرتبين:** يهتم المساهم الحالي أو المحتمل بالعائد على الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، لذلك إن عملية تقييم الأداء تساهم في وجود مؤشرات تفيد كافة المستثمرين في فهم ومعرفة هذه الجوانب وتوجههم نحو اتخاذ القرارات الملائمة؛
5. **هيئة سوق رأس المال والبورصة:** تقوم الهيئة العامة لسوق رأس المال بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة ومن بينها البنوك، بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية لما يعكسه ذلك من إعطاء الصورة العادلة للسعر الحقيقي للسهم، ومن ثم مدى إنعكاس ذلك على مؤشرات السوق المالية للبنك، كما يتولى السوق المالي إعداد ونشر المعلومات الخاصة بالبنوك بشكل دوري لكي تستفيد منها الجهات المتعددة؛
6. **السلطة الضريبية:** تقوم السلطة الضريبية ممثلة عن الحكومة بفرض وجباية الضرائب المستحقة دورياً على البنوك، ولذلك فهي بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه التكاليف والمصروفات، وتساعد القوائم المالية السنوية على التقييم الدقيق لحجم الضرائب؛
7. **الجمهور:** يستفيد الجمهور بشكل أو بآخر من تقييم الأداء المالي للبنوك، ويهتم دائماً بالبحث عن خدمات بنكية متميزة وسريعة تلي التطورات المستمرة بالحياة المعاصرة، ويتم ذلك من خلال مواقع الخدمات المنتشرة وإنخفاض التكلفة، وليس من شأن كل ذلك أن يتم بدون تحقيق البنك للعوائد الكبيرة، والناجحة عن أدائه الجيد ونجاحه في توظيف الأموال والاستثمارات.

المبحث الثاني: القوائم المالية في البنوك الإسلامية

تتشكل القوائم والتقارير المالية في مجملها مخرجات النظام المعلومات المحاسبي، وهي عبارة عن كشوفات مالية ومحاسبية توضح لنا حقوق وديون المنشأة تجاه الغير وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة .

المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)

هي إحدى القوائم التي تعدها جميع المنشآت دون إستثناء فهي تعطي معلومات للمستخدمين وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وفيما يلي تعريف لهذه القائمة.

أولاً: تعريف قائمة المركز المالي

يمكن تعريف قائمة المركز المالي أنها " بيان مالي منظم ومستخرج من الدفاتر في تاريخ معين بأرصدة الحسابات" ¹.

وتعرف أيضاً بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية، وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة(حقوق الملكية والإلتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول)، وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف الأصول والاستخدامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية(31/12)، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمنشأة في ذلك التاريخ، تعد هذه القائمة بأشكال متعددة، فيمكن أن تعد على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة حساب(الميزانية العمومية) إلا أن الشكل الأول (القائمة) يوفر أساساً جيداً للتحليل المالي ذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية وإيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها ².

ثانياً: استخدامات قائمة المركز المالي

إن الاستخدامات الرئيسية لقائمة المركز المالي تتركز على توفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة ومصادر تمويلها، فهي تساعد المستخدمين في تقييم بعض خصائص الوضع المالي للمنشأة بصفة خاصة بما يتعلق ب³ :

1. نسبة السيولة: وتنقسم إلى نوعين هما السيولة النقدية والسيولة القانونية؛

2. تقييم هيكل رأس المال: وذلك لقياس متانة رأس المال؛

3. معدل كفاية رأس المال؛

¹ محمود علي حسن الزمار، مدى إلتزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة المالية رقم (01) الخاص بالعرض والإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014-2015، ص 44.

² مؤيد راضي حنفر وفلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006، ص 37.

³ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية(الإطار الفكري-التطبيقات العملية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 107.

4. حساب معدلات العائد على الاستثمار: ويعرف العائد على أنه مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، وهناك عدة طرق لاحتساب العائد أهمها:

- العائد على الموجودات: ويدل على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح؛
- العائد على حقوق الملكية: يدل هذا المؤشر على كفاءة البنك في استخدام موارده الذاتية؛

5. الحكم على درجة المخاطرة: ويقصد بها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وتنشأ المخاطرة عن ظاهرة عدم التأكد المحيطة بإحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع .

ثالثاً: عناصر قائمة المركز المالي للبنوك الإسلامية

تتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1. الموجودات: الموجود هو الشيء القادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية أو منافع إقتصادية أخرى في المستقبل بمفرده أو بالاشتراك مع موجود أو موجودات أخرى التي تم إكتتاب الحق فيها نتيجة عمليات أو أحداث في الماضي، ويجب أن تكون قابلاً للقياس المالي وغير مرتبطة بالالتزام أو حق لطرف آخر غير قابلين للقياس بدرجة موثوق بها، يكون للمصرف حق التصرف أصالة ونيابة؛

2. المطلوبات: المطلوب هو الإلتزام القائم في حين من الواجب سداه في المستقبل، ويشترط في قابليته للقياس المالي وإلتزام البنك بالوفاء بالإلتزام دون قيد أو شروط قابلية وضع منفعة أحد موجودات البنك أو نقله أو تحويله للطرف الآخر للوفاء بالإلتزام¹.

3. حقوق أصحاب الاستثمار وما في حكمها: هي النقدية التي يتسلمها البنك على أساس القبول العام من أصحاب الأموال وموافقتهم بإستعمالها واستثمارها دون قيد أو شرط بما في ذلك خلطها باستثمارات البنك وإشتراك الطرفين بحصص شائعة من الأرباح، على أن يأخذ البنك نصيبه من ربح حسابات الاستثمار بصفته مضارباً، بينما توزع الخسارة بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال².

فيما يلي توضيح لعناصر المركز المالي للبنك الإسلامي بعرض الشكل التالي:

جدول رقم (2-1): قائمة المركز المالي (البنك الإسلامي العالمي)

للسنة المنتهية 31/12/N

البيان	إيضاح	N	N
		دينار	دينار
الموجودات			
النقد وما في حكمه			
فهم البيوع الآجلة			

¹ حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية (في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص 390.

² حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص 101.

استثمارات			
			أوراق مالية مضاربات مشاركات مساهمات بضاعة
			عقارات موجودات مقتناة للتأجير استصناع استثمارات في الأوراق المالية استثمارات أخرى....
مجموع الاستثمارات			
			موجودات
			صافي الموجودات الثابتة
مجموع الموجودات			

جدول رقم (2-2): تابع لقائمة المركز المالي (البنك الإسلامي العالمي)

للسنة المنتهية 31/12/N

N-1	N	إيضاح	البيان
دينار	دينار		

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية

المطلوبات			
			الحسابات الجارية وحسابات الإيداع الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية ذمم دائمة الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين مطلوبات أخرى
مجموع المطلوبات			
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة حقوق الأقلية مجموع المطلوبات وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية
حقوق الملكية			

			رأس المال المدفوع
			الإحتياطيات
			الأرباح المبقة المحتجزة
مجموع حقوق الملكية			
			مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من () إلى رقم () جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المصدر: حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة البنوك الإسلامية (في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص395.

المطلب الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

توضح قائمة الدخل كل من الإيرادات والعوائد وكذلك نفقات المنشأة وخسائرها لمدة محددة سنستعرض في هذا الجزء تعريف قائمة الدخل وعناصرها إضافة إلى الشكل التوضيحي:

أولاً: تعريف قائمة الدخل

تعتبر من أكثر القوائم أهمية ويتم فيها تقرير عن نتائج الأعمال وتعرف على أنها ملخص المصاريف التي يتحملها البنك والعائدات التي يحققها خلال فترة زمنية معينة¹.

ثانياً: أهداف قائمة الدخل

الهدف الرئيسي لقائمة الدخل هو تزويد قارئها بمعلومات مفيدة لاتخاذ القرارات بشكل عقلائي بالإضافة إلى الأهداف التالية²:

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛
- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها؛
- تقييم مدى جدارة المشروع بالإقتراض من البنك وجمهور المستثمرين؛
- تحديد الإتجاه لدورة تالية إعتقاداً على نتائج الدورات السابقة وفق الأساليب المعروفة في الإحصاء.

ثالثاً: عناصر قائمة دخل المركز الإسلامي

تناول بيان المحاسبة المالية رقم (1) المفاهيم الأساسية لعناصر قائمة الدخل وتشمل³:

¹ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي في دراسات وتقييم جدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 67.

² صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 108.

³ حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص394.

1. **الإيرادات:** وهي مقدار الزيادة في الموجودات أو النقصان في المطلوبات، أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة عن طريق وأساليب مشروعة من الاستثمارات بجميع أنواعها ووسائلها، بحيث يكون هذا التغيير في الموجودات والمطلوبات ناشئة عن الاستثمارات؛
2. **المصرفيات:** هي مقدار النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة الناتج عن توظيف الأموال أو إدارة الاستثمار بطرق ووسائل مشروعة أو تقديم الخدمات بمختلف أنواعها؛
3. **المكاسب:** هي مقدار الزيادة في موجودات البنك الناتجة عن حيازة موجودات زادت قيمتها خلال الفترة المالية أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، باستثناء التحويلات التي تجري بين البنك وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار؛
4. **الخسائر:** هي مقدار النقص في صافي الموجودات البنك الناتج عن حيازة موجودات إنخفضت قيمتها خلال الفترة المالية أو من عمليات عرضية، باستثناء التحويلات بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار؛
5. **عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة:** وهي حصص في الربح والخسارة عن أموالهم المستثمرة بالمشاركة مع أموال البنك، وتعتبر توزيعا لأرباح أو خسائر الاستثمارات التي شاركت بها هذه الأموال؛
6. **صافي الدخل أو الخسارة:** وهو مقدار الزيادة أو النقص في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن الإيرادات التي شاركت بها هذه الأموال.

وفيما يلي عرض لقائمة حسابات نتائج البنك الإسلامي:

جدول رقم (2-3): قائمة الدخل (البنك الإسلامي العالمي)

للسنة المنتهية 31/12/N

N-1	N	إيضاح	البيان
			الدخل
			البيوع المؤجلة الاستثمارات
			مجموع الدخل
			يطرح
			عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			نصيب البنك بصفته مضاربا
			عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة قبل الزكاة
			نصيب البنك من خلال الاستثمارات كمضارب
			نصيب البنك من خلال الاستثمارات
			نصيب البنك من خلال استثمارات ذاتية

			نصيب البنك من دخل استثمارات مقيدة كمضارب نصيب البنك من خلال استثمارات مقيدة كوكيل إيرادات الخدمات البنكية إيرادات أخرى
			إجمالي إيرادات البنك
			يطرح: مصروفات إدارية وعمومية الإستهلاك الدخل (الخسارة) قبل الزكاة والضريبة يطرح: الزكاة المستحقة الدخل قبل نصيب الأقلية يطرح نصيب الأقلية
			صافي الدخل

تعتبر الإيضاحات المرفقة من () إلى رقم () جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المصدر: صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 411.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية للبنوك الإسلامية (تدفقات الخزينة)

تعتبر أهم القوائم المالية التي يفصح عنها من قبل المنشأة المالية والإقتصادية فهي توضح المركز النقدي للمنشأة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداد هذه القائمة.

أولاً: تعريف قائمة التدفقات النقدية

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة مالية معينة، وتقسّم إلى ثلاث أقسام تتمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية¹.

ثانياً: أهداف قائمة التدفقات النقدية

ترود قائمة التدفقات النقدية للمستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة كما يمكن للمستخدمين تحقيق الأهداف التالية²:

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي؛
- تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الإلتزامات؛
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية؛
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

¹ مؤيد راضي حنفر وغسان فلاح مطارنة، مرجع سابق، ص 49.

² المرجع السابق، ص 49.

ثالثاً: مكونات قائمة التدفقات النقدية

تشمل هذه القائمة ثلاث أقسام:

1. **التدفقات النقدية من العمليات:** وهي التدفقات النقدية الداخلة للبنك أو الخارجة من خلال فترة زمنية معينة نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها في قائمة الدخل باستثناء التدفقات النقدية الناتجة من التصرف في الأصول واستثمارات طويلة الأجل؛
2. **التدفقات النقدية من الاستثمارات:** هي تلك التدفقات الناتجة عن إقتناء البنك لموجودات بغرض الاستثمار¹؛
3. **التدفقات النقدية من التمويل:** هي النقد الداخل إلى البنك نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية وإيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وكذلك إيداعات أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الإدخار، أو النقد الخارج من البنك نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية، وأو سحبات أصحاب الحسابات بأنواعها².

جدول رقم (2-4): قائمة التدفقات النقدية (البنك الإسلامي العالمي)

للسنة المنتهية N/12/31

البيان		N	N-1
		دينار	دينار
التدفقات من العمليات:			
صافي الدخل			
تسوية صافي الدخل في زيادة النقد الناتج عن العمليات:			
استهلاك الأصول الثابتة			
مخصص الديون المشكوك فيها			
مخصص الزكاة			
مخصص الضريبة			
يطرح: الزكاة المدفوعة			
يطرح: الضريبة المدفوعة			
عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
مكاسب بيع موجودات ثابتة			
استهلاك أصول مؤجرة			
مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية			
يطرح: ديون معدومة			
يطرح: شراء أصول ثابتة			

¹حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 111.

²صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 430.

صافي التدفقات النقدية من العمليات		
		<p>التدفقات النقدية من الاستثمار:</p> <p>بيع موجودات ثابتة مكتناة للتأجير</p> <p>يطرح: شراء موجودات ثابتة للتأجير</p> <p>بيع عقارات</p> <p>يطرح: شراء أوراق مالية</p> <p>يطرح الزيادة في المضاربات</p> <p>بيع بضائع</p> <p>بيع استصناع</p> <p>يطرح صافي الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة</p>
صافي التدفقات النقدية من الاستثمار		
		<p>التدفقات النقدية من التمويل:</p> <p>صافي الزيادة في حسابات الاستثمار المطلقة</p> <p>صافي الزيادة في الحسابات الائتمانية</p> <p>يطرح الأرباح الموزعة</p> <p>الزيادة في الأرصدة الدائنة والمصاريف</p> <p>يطرح: النقص في المصروفات المستحقة</p> <p>الزيادة في حقوق الأقلية</p> <p>النقص في الموجودات الأخرى</p>
صافي التدفقات النقدية من التمويل		
		الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
		يضاف: النقد وما في حكمه في بداية السنة
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من () إلى رقم () جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية
 المصدر: صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع،
 الأردن، 2011، ص 413.

المطلب الرابع: قائمة الأرباح المحتجزة (التغيرات في حقوق أصحاب الملكية)

هي قائمة تقوم بإعدادها مختلف المنشآت المالية وسوف نتطرق لتعريف هذه القائمة وعناصرها.

أولاً: تعريف قائمة الأرباح المحتجزة

تقوم قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، لكن تعددت مصادر التغيرات في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة لإفصاح عن التغيرات المختلفة إلى جانب التغير في قائمة الدخل¹.

ثانياً: مصادر التغيرات في قائمة الأرباح المحتجزة

تتكون من²:

1. رأس المال المدفوع: ويتكون من:

- رأس المال القانوني ويمثل القيمة الإسمية للأسهم أو قيمة الحصص؛
- رأس المال الإضافي ويتمثل في علاوة أو خصم الإصدار الأسهم والهبات الرأسمالي وأسهم الخزينة؛

2. رأس المال المكتسب أو الأرباح المحتجزة: وتتكون من ثلاث عناصر:

- رصيد الأرباح المحتجزة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة؛
- توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة؛
- صافي الدخل الشامل أو الخسارة حسب نتيجة الدورة؛

3. رأس المال المحتسب: يتكون من مكاسب أو خسائر إعادة التقدير، مكاسب أو خسارة الحيازة غير

المحققة ومكاسب أو خسارة ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الدورة.

ثالثاً: عناصر قائمة في قائمة الأرباح المحتجزة

وتشمل العناصر التالية³:

1. قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية: وتتكون من صافي الدخل أو الخسارة، استثمارات حقوق

أصحاب الملكية والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.

¹ رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 123 .

² المرجع السابق، ص ص 123 - 125 .

³ حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص 397.

2. قائمة الأرباح المبقة (المحتجزة): وتشمل العناصر التالية: صافي الدخل أو الخسارة، توزيعات الأرباح

على أصحاب حقوق الملكية وتحويل الأرباح إلى حسابات أخرى لأصحاب حقوق الملكية.

وفيما يلي عرض جدول قائمة الأرباح المحتجزة:

جدول رقم (2-5): قائمة التغيرات في أصحاب حقوق الملكية (البنك الإسلامي العالمي)

للسنة المنتهية N/12/31

المجموع	الأرباح المبقة (المدورة) ح. أخرى	الاحتياطات (إيضاح) ح. قانوني	رأس المال المدفوع (إيضاح)	البيان
				الرصيد N-112/31/ إصدار (...سهم صافي الدخل الأرباح الموزعة المحول للاحتياطات
				الرصيد N-1 صافي الدخل الأرباح الموزعة المحول للاحتياطات
				الرصيد في N/12/31

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (إلى رقم) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

المصدر: حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع،

الأردن، 2009، ص 398.

المبحث الثالث: المؤشرات المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي للبنوك

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه وظيفة تقييم الأداء المالي في الكشف عن كفاءة البنك وحسن استخدامه للموارد المالية المتاحة، وكذا مدى تحقيقه لأهدافه المخطط لها، كان لابد من ظهور أساليب لتقييم الأداء المالي خاصة في ظل تغيرات الإقتصاد بين كساد وتضخم، وقد تطورت هذه الأساليب بتطور عمل البنوك، والتي تهدف في مجملها إلى رفع أداء المؤسسات من خلال الكشف عن مستواه، ومن ثم المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الأول: الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي في البنوك

أولا: التحليل المالي للقوائم المالية في البنوك الإسلامية

ويعرف التحليل المالي أنه خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي ووضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في قائمة الدخل والميزانية العمومية لذا فإنه أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح¹ وينقسم التحليل المالي إلى نوعين أساسيين هما:

- **التحليل الرأسي:** يتمثل التحليل الرأسي في دراسة العلاقة الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ معين، ويوصف هذا التحليل بالثبات والجمود²، ويهدف إلى التغلب على مشكلة الحجم في عملية مقارنة المركز المالي والأرباح والخسائر بين عدة بنوك، ويتم ذلك من خلال إعطاء أوزان لمكونات البيانات بالنسبة لإجمالي الأصول في حالة الميزانية العامة، وإجمالي الإيرادات في حالة جدول الأرباح والخسائر والذي يجب أن يساوي كل منهما 100%، ويتضمن التحليل العمودي إعداد بيانين هما الميزانية العامة وجدول الأرباح والخسائر ذو الحجم الموحد³.
- **التحليل الأفقي:** يتمثل هذا النوع من التحليل في دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصان، وبذلك هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية⁴، ويتم التحليل أولا بإختيار سنة الأساس، وثانيا إعطاء نسبة 100% لسنة الأساس، وثالثا يتم نسبة أرقام نفس العنصر للسنوات التالية والسنوات السابقة لسنة الأساس إلى قيمة العنصر في سنة الأساس⁵.

¹ خلدون ابراهيم الشريقات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 93.

² محمد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار ومكتبة الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 103.

³ الطيب بولحية وعمر بوجميلة، مرجع سابق، ص ص 4، 5.

⁴ محمد عبد الهادي، مرجع سابق، ص 104.

⁵ الطيب بولحية وعمر بوجميلة، مرجع سابق، ص 5.

ثانياً: النسب المالية

1. مؤشرات كفاية رأس المال: تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، وكذا مدى إعماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت هذه النسبة إزداد أمان المودعين، وتحسب كما يلي¹:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

- كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار: تمكن هذه النسبة من التعرف على مدى مقدرة البنك على مقابلة مخاطر الاستثمار أياً كان نوعها، فإنخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات البنك اتجاه الغير، وتحسب هذه النسبة كما يلي²:

$$\text{كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار} = \frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات: وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الإعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله، وتعطى وفق العلاقة التالية³:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

- مضاعف حقوق الملكية: يقيس درجة الرفع المالي للبنك حيث يهدف إلى مقارنة أصول البنك بأمواله الخاصة، وتشير القيمة الأكبر من هذا المؤشر إلى إعماد درجة أكبر من التمويل بالصيغ الإسلامية مقارنة بالأموال الخاصة، ويحسب وفق العلاقة التالية⁴:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

¹ سمير عبد الرزاق السرايري، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، بحث إقتصادية عربية، العدد أربعة وأربعون، جامعة الملك سعود، 2008، ص 141.

² المرجع السابق، ص ص 141-142.

³ منير ابراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، 2006، ص 417.

⁴ دلال بربايح، مرجع سابق، ص 205.

- **نسبة الأصول الخطرة:** تتمثل الأصول الخطرة في كافة الأصول مطروحا منها الأرصدة النقدية وشبه النقدية وكذا الأوراق المالية الحكومية، وبعبارة أخرى تتمثل في الأصول التي قد يتعرض البنك من جراء بيعها إلى خسائر، وكذلك يصعب تحويلها أصلا إلى نقدية، وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاية رأس المال لمقابلة هذه الأصول الخطرة، وتعطى وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات (ماعدات الموجودات السائلة)}}$$

2. **مؤشرات السيولة:** تمثل مؤشرات السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات البنكية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة البنكية والمودعين والملاك والمقرضين، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها²:
 - **نسب سيولة الأصول:** تتمثل هذه النسب في:

- ✓ **نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:** تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى البنك إلى إجمالي موجوداته، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{أرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى} + \text{النقدية الجاهزة}}{\text{إجمالي موجودات البنك}}$$

وتشير هذه المعادلة إلى نسبة الأصول السائلة لدى البنك الموجودة على شكل نقد، أي غير المستثمرة، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلالة على أن البنك يتمتع بسيولة عالية من جهة، ومن جهة أخرى تدل على عدم قدرة البنك على إستغلال مصادر أمواله في توظيف فعال قادر على جني العوائد؛

- ✓ **نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الموجودات:** وتشير هذه النسبة إلى احتياطات البنك من الأصول غير السائلة، لكنها أكثر قابلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحبات غير عادية أو فرص استثمارية سانحة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{(استثمارات البنك الذاتية في الأوراق المالية المتاحة للبيع} + \text{الأوراق المالية المتاحة للبيع)}}{\text{إجمالي موجودات البنك}}$$

- **نسب سيولة المطلوبات:** وتشمل هذه النسب كل من نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول كما يلي:

¹ عمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014/2013، ص 122.

² المرجع السابق، ص ص 122-124.

✓ **نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات:** وتشير إلى نسبة المصادر الخارجية المجانية إلى إجمالي المصادر الخارجية بالإضافة إلى مدى سيولة مطلوبات البنك، أي مدى استحقاق هذه المطلوبات، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{حسابات البنوك والمؤسسات البنكية} + \text{حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب}}{\text{مجموع المطلوبات}}$$

مجموع المطلوبات

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ضرورة توفير حجم عالي من الأصول السائلة لمواجهة أي سحبات ممكنة في أي وقت.

✓ **نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات:** وتشير إلى نسبة مصادر الأموال المجانية إلى إجمالي مصادره الداخلية والخارجية، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{حسابات البنوك والمؤسسات البنكية} + \text{حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

مجموع الموجودات

• **نسب سيولة البنك:** وتشمل هذه النسب كل من نسبة السيولة المتداولة ونسبة السيولة السريعة، وذلك كما يلي:

✓ **نسبة السيولة المتداولة:** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل، ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100%، ولذا فهي تقاس بعدد المرات وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الاستثمارات قصيرة الأجل} + \text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلوبات المتداولة

✓ **نسبة السيولة السريعة:** تقيس هذه النسبة قدرة موجودات البنك السائلة، أي النقد وما في حكمه، على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل، ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100% أيضاً، ولهذا فهي تقاس بعدد المرات، كما يجب أن يكون ناتج هذه النسبة أقل من نسبة السيولة المتداولة، وذلك لإنخفاض قيمة البسط في هذه المعادلة عنه في المعادلة السابقة، وذلك كما يلي:

$$\frac{\text{السيولة السريعة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

3. **مؤشر النشاط (توظيف الأموال):** تشير هذه المؤشرات إلى مدى كفاءة إدارة البنك في إستغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولته، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- **معدل توظيف الموارد المتاحة:** وتقيس مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة له والمتمثلة في الودائع وحقوق الملكية في الاستثمارات، وتحسب وفق العلاقة التالية¹:

$$\frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{(إجمالي الودائع + حقوق الملكية)}}$$

- **معدل توظيف الودائع:** يقصد به نسبة الاستثمارات إلى إجمالي ودائع البنك، ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في استثمارات مدرة للعوائد، وذلك وفق العلاقة التالية²:

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

- **مؤشر التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات:** ويقيس هذا المؤشر كلفة إدارة الموجودات الاستثمارية لدى البنك، فهو يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي يتحملها البنك كتكلفة مقابل كل مئة وحدة نقدية مستثمرة، وبالتالي فإن المنحنى التنازلي لهذا المؤشر يعبر عن كفاءة البنك في إدارة التكاليف لديه، ويعطى بالعلاقة التالية³:

$$\frac{\text{إجمالي التكاليف}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

- **مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:** يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة البنوك على توليد الإيرادات من خلال نشاط الاستثمار، ويعطى بالعلاقة التالية⁴:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

4. **مؤشرات الربحية:** تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، وتبين هذه النسب مدى قدرة البنوك على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها، ولا تقتصر أهمية هذه النسب على الإدارة فقط بل على المساهمين والمودعين. وتتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة من أهمها⁵:

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROA):** يستخدم هذا المعدل كأساس لتحليل ربحية البنك ويتمثل هذا العائد في النسبة بين نتيجة الدورة الصافية أو الربح الصافي وإجمالي حقوق الملكية كالتالي:

¹ سمير عبد الرزاق السرايري، مرجع سابق، ص 146.

² إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص 177.

³ عمر بوجميلة، مرجع سابق، ص 125.

⁴ مريم زايد، مرجع سابق، ص 80.

⁵ دلال براج، مرجع سابق، ص 205.

$$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

- **معدل العائد على الأصول (ROA):** ويهدف هذا المؤشر إلى الكشف عن كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق مستوى معين من الربحية، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{معدل العائد على الأصول}$$

- **نسبة هامش الربح PM:** يعبر هذا الهامش عن نسبة كل وحدة نقدية من صافي الدخل المحقق من الإيرادات الكلية، أي معرفة مدى قدرة البنك على التحكم في مصاريفه وحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{مجموع الإيرادات}} = \text{هامش الربح}$$

المطلب الثاني: نموذج CAMELS

تعد طريقة CAMELS من أهم الطرق الحديثة والمتطورة في تقييم الأداء في البنوك وفيما يلي نستعرض مفهوم بسيط حول هذا النموذج.

أولاً: نشأة ومراحل تطور نموذج CAMELS

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980، من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنحدار المبكر (EVS)، وذلك بسبب الإنهيارات البنكية التي تعرضت لها عام 1929، ولقد توصل المحللون الإقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل في البنوك ومدى تحديد سلامتها البنكية، كانت أفضل من نتائج التحليل الإحصائي التقليدي، وأثبتت هذه الطريقة المقدرة على تحديد درجة الخطورة بالبنك قل كشفها عبر آلية السوق ولأسعار¹.

ومر هذا النموذج بالمراحل التالية²:

1. نموذج CAEL: وهو أداة للرقابة البنكية المكتتبه ويعتمد على تحليل التقارير الربع سنوية، ثم وضع

تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربع عناصر من العناصر الستة CAMELS وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة؛

2. نموذج CAMALS: تم إضافة عنصر جديد إلى النموذج السابق وهو الإدارة، ويعد النموذج أحد

الوسائل الرقابية المباشرة، حيث عملت الإدارات والسلطات الرقابية على حد سواء على الأخذ بنتائج نموذج CAMEL أكثر من نموذج CAEL والإعتماد عليها في القرارات لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك ويشمل النموذج كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة؛

3. نموذج CAMALS: تم تطوير النموذج بإدخال عنصر السادس عليه وهو الحساسية لمخاطر السوق

وبالتالي جعل النموذج أكثر كفاءة لخدمة عملية التقييم والوقوف على الأداء البنكي، بإستنباط نموذج يساعد البنوك على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة الأداء لفروعها الداخلية بدلا من الإعتماد فقط على الربحية بوصفها معيار القياس لأداء الفروع.

ثانياً: عناصر نموذج CAMELS

توجد ستة عناصر يتضمنها نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك³:

¹شوقي بورية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص ص 73، 74.

² بسام اسعد، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد الأول، 2018، ص 291.

³ فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد الرابع، 2017، ص 467.

1. كفاية رأس المال **capital adequacy ratio**: تعكس نسبة كفاية رأس المال مقدرة رأس مال البنك على تحمل الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الإلتزامات؛
2. جودة الأصول **asset quality**: من أكثر المقاييس المستخدمة لجودة أصول البنك نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة القروض غير العاملة على إجمالي القروض للبنك؛
3. كفاءة الإدارة **management efficiency**: تعكس هذه النسبة مدى قدرة وكفاءة مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية في تسيير أعماله وإدارة مخاطره، وسيتم قياس كفاءة الإدارة من خلال قدرتها في التحكم بالمصاريف التشغيلية للبنك ذلك من خلال قسمة المصاريف التشغيلية للبنك على إجمالي الأصول؛
4. ربحية البنك **Earnings**: تحقيق الربحية أحد أهداف ومحددات أداء البنك، وذلك نظرا لأن الأرباح تعتبر المصدر الأساسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي البنك ولتعزيز رأس مال البنك، ويتم احتساب ربحية البنك من خلال صافي هامش الفائدة من خلال قسمة الفوائد المدفوعة على إجمالي الدخل؛
5. سيولة البنك **Liquidity-L**: تحل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وخاصة المودعين، ويتم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول؛
6. الحساسية لمخاطر السوق **sensitivity to market risk**: يقيس هذا المتغير مدى تعرض البنك لمخاطر السوق، وتم قياسها من خلال قسمة محفظة الأوراق المالية لدى البنك على إجمالي الأصول.

ثالثا: استخدام طريقة CAMELS

تم تطوير معيار CAMELS بإدخال بعض التعديلات عليه يجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وذلك باستنباط نموذج يساعد البنوك على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة الأداء المالي بدلا من الإعتماد على الربحية فقط كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية، حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه من البنك المركزي ويتم تصنيف البنوك حسب هذا المعيار كالأتي¹:

¹ عز الدين الكور القيومي، أثر قوة السوق على أداء البنوك التجارية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص 275.

جدول رقم (2-6): تصنيف البنوك حسب معيار CAMELS

التصنيف	الدرجة
قوي	1
مرضي	2
معقول	3
هامشي	4
غير مرضي	5

المصدر: عز الدين الكور القيومي، أثر قوة السوق على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص 275.

رابعاً: مميزات نموذج CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات هذا المعيار في النقاط التالية¹:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد، وتوحيد أسلوب كتابة التقارير وعمل تطبيق شامل للنظام البنكي ككل؛
- إختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛
- الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها؛

خامساً: عيوب نموذج CAMELS

نوجزها في النقاط التالية²:

- أعطى النموذج أوزاناً ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والإعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل للأوزان المناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار لمتغيرات وهذا أيضاً قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، وهذا بالرغم من أن متوسط يختلف إختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر، داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛

¹محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمشترقات (CAMELS) في ظل المخاطر، مجلة المراقبة للعلوم الإدارية، العدد الخامس والأربعون، ص 265.

²شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)، مرجع سابق، ص ص 75، 76.

- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام البنكي ككل فإنه عادة لا تتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة

القيمة الاقتصادية المضافة تعد مؤشرا لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، كما أنها طريقة للتحفيز، حيث نجدها تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين.

أولا: تعريف القيمة الاقتصادية المضافة

يعود الأساس النظري المباشر للقيمة الاقتصادية المضافة لفكرة الربح المتبقي، غير أنه قد استند مؤسسا هذا المؤشر "Joel Stern et G.Bennett Stewart" أيضا على النموذج الإقتصادي لقيمة المؤسسة الذي قدمه "F.Modigliani et M.H.Miller" سنة 1961 باعتبار أنه أساس لنظام شامل للإدارة المالية، كما استند أيضا إلى أعمال كل من W.Mecling et M.C.Jensen في مجالات السلوك التنظيمي وتكاليف الوكالة، وبذلك يرجع الفضل لـ"ستارن وستوارد" في تحويل هذه المفاهيم النظرية إلى نظام يسهل فهمه ويساعد المسيرين في توجيه الأمتل لموارد المؤسسة نتيجة الجهد المشترك الذي استمر نصف قرن. ويؤكد ويضيف "كابي وهيرجواين 2001" في هذا المجال بأن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة يسجل كامتداد لأعمال "موديجلياني وميلر 1961، 1966؛

وقد عرف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض¹.

وتعطي القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية²:

$$EVA = RE - (K \times CI)$$

حيث أن:

EVA = القيمة الاقتصادية المضافة. K = تكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

CI = رأس المال المستثمر RE = نتيجة الإستغلال خارج الضريبة.

ثانيا: مزايا القيمة الاقتصادية المضافة

يمكن تلخيص أهم مزايا مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة فيما يلي³:

- تساهم القيمة الاقتصادية المضافة في إظهار تكلفة مصادر التمويل وتبين الإستعمال الأمتل للأصول؛

¹ عمر بوجميلة، مرجع سابق، ص 146.

² عبد الباقي بوضياف، مرجع سابق، ص 33.

³ شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، مرجع سابق، ص 118.

- تكون القيمة الاقتصادية المضافة بمثابة إشارة لكل الأطراف في العملية الاستثمارية تميز المشاريع الاستثمارية التي تكون فيها المساهمة الصافية للنتيجة الإجمالية للمؤسسة أكبر من تكلفة رأس المال في المدى القصير؛
- تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة طريقة لقياس الربحية الحقيقية للمؤسسة ولتوجيهها بشكل صحيح من وجهة نظر المساهمين؛
- تعمل على تخفيض مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المسيرين على التصرف كمالك للمؤسسة.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة للقيمة الاقتصادية المضافة

لقد وجهت لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة جملة من الانتقادات أهمها¹:

- يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من مؤشرات خلق القيمة فيما هو إعادة فقط لصياغة طريقة القيمة الحالية الصافية؛
- يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على الأداء المالي لسنة مالية واحدة أي الأداء قصير الأجل وهذا ما يجعل المؤسسة عرضة لمخطر الأجل القصير؛
- يتم حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من البيانات المالية المعدة في نهاية الفترة وهو بذلك لا يساعد المسيرين على تحديد الأسباب الحقيقية لعدم الكفاءة في النواحي التشغيلية.

المطلب الثالث: نموذج Z SCORE للتنبؤ بالفشل المالي

لغرض إختبار مدى إستقرار البنوك وسلامتها المالية يتم الإعتماد على نموذج التمان الذي يعد من النماذج الأكثر استخداماً وذلك لمرونته وسهولة التعامل معه.

أولاً: تعريف نموذج Z SCORE

لقد جرى تعريف (z) وتحديد عدد النقاط في 1986 من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (edwerd altman) باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية. حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من 66 شركة صناعية مدرجة في السوق المالي، 33 شركة فاشلة وأخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول، وللتأكد من دقة التصنيف الشركات تم استخدام تحليل التصنيف بدقة بلغت في العام الأول 94% و97% للشركات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس، وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار 22 نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال الفترة من 1964_1965، تم تصنيفها الى خمس فئات وهي السيولة الربحية الرفع المالي

¹ عبد الباقي بوضياف، مرجع سابق، ص34.

والقدرة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل والنشاط ووقع الإختيار على هذه النسب للتنبؤ بالفشل المالي ويمكن تعريف نموذج متعدد المتغيرات المالية الذي وضعه Altman بالصيغة العامة على النحو التالي¹:

$$Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 99.9X5$$

وهو مزيج خطي بين خمسة نسب مالية ومعامل الوزن تتمثل في النسب الخمسة التالية²:

X1 : رأس المال العامل إلى مجموع الأصول؛

X2 : الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول؛

X3 : الربح التشغيلي قبل الفوائد إلى مجموع الأصول؛

X4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الإلتزامات؛

X5 : المبيعات إلى مجموع الأصول؛

وصنف التمان المؤسسات إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

- المنطقة الحمراء إذا كان نتيجة النموذج أقل من 1.8 ($z < 1.8$)؛
- المنطقة الضبابية إذا كان نتيجة النموذج تتراوح من 1.9-2.9 ($2.9 < z < 1.9$)؛
- المنطقة الخضراء إذا كان نتيجة النموذج أكبر من 2.9 ($z > 3.0$)

هو مؤشر مركب يستخدم لقياس الإستقرار المالي في البنوك، وذلك بناء على فكرة مفادها أن العائد على الأصول (ROA) ذو توزيع متوسطه (μROA) وإنحرافه المعياري (δROA) وأن نسبة رأس المال البنكي الإجمالي الأصول ($K=E/TA$) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول (μROA) كالتالي³:

$$Z=(K+ \mu ROA) / \delta ROA$$

$K=E/TA$: وتمثل حقوق المساهمين + الاحتياطات القانونية العامة/إجمالي الأصول؛

μROA : متوسط العائد على الأصول المعدل بالإيرادات غير المحققة من القطع البنوي خلال أربع مشاهدات ربعية في كل سنة؛

δROA : الإنحراف المعياري للعوائد على الأصول المعدلة وتقييس مدى التذبذب في العوائد على الأصول.

ثانيا: هدف نموذج Z SCORE

يهدف هذا النموذج إلى قياس المخاطرة البنكية على المستوى الكلي للبنك، ويشير الى عدد الإنحرافات المعيارية في عوائد أصول (موجودات) البنك التي يجب أن تخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنفد حقوق الملكية، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالإلتزاماته المالية، أو يصبح على عتبة

¹ فهيمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص 81.

² هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج التمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 27.

³ رانيا زهير ونرمين الحموي، مدى ملائمة مؤشر لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد الأول، 2016، ص 311.

الإفلاس وبهذا فإنه يقيس مدى إستقرار البنك ومن ثم يؤشر على البعد (المسافة) من الإفلاس، وهكذا فإن قيمة Z SCORE المرتفعة تدل أن البنك أقل احتمالية للتعرض للتعثر والإفلاس، والوقت نفسه تشير الى أنه أكثر استقرارا وبالتالي فعالية إدارة المخاطر البنكية أقل¹.

ثالثاً: مميزات النموذج: هذا النموذج بأنه²:

- لا يتأثر بطبيعة البنك بحيث يمكن تطبيقها على البنوك التي تستخدم أساليب محاسبية محددة، كما في القطاع البنكي الإسلامي؛
- يقيس مخاطر الإعسار، في حين تشير الأساليب الأخرى إلى مشاكل السيولة لأنه يعتبر أكثر خطورة.

¹ محمد اليفي، الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد الرابع عشر، 2016، ص 76.

² فاضل موسى حسن المالكي وإسراء نظام الدين حسين الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد العشرون، جامعة كربلاء، العراق، ص 191.

خلاصة الفصل

يعد قياس أداء البنوك الإسلامية ضرورياً للتمكن من اكتشاف المشاكل، وتسوية المخاوف بشأن سلامة استثمارات المودعين والمديرين والمنظمين على حد سواء. حيث تعددت أساليب قياس الأداء المالي للبنوك من خلال تحليل الأداء المالي عن طريق القوائم المالية له ومعرفة ما تحتويه من بيانات عن فترة سابقة بقصد الحصول على معلومات تبين وضع البنك المالي. كما تعتبر النسب المالية (النسب المالية) من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارات للوقوف على سلامة المركز المالي.

ومن الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك نجد طريقة CAMELS التي تشمل على مجموعة من المؤشرات المالية والإدارية التي يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك من جميع الجوانب، كما يعتبر أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة مؤشراً لقياس أداء البنوك الإسلامية يحدد وبدقة ما يقدمه البنك للملاك المساهمين وأصحاب الودائع. بالإضافة الى نموذج Z SCORE وهو مزيج خطي بين أربعة أو خمسة نسب مالية ومعامل الوزن.

**الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك
الإسلامية**

المبحث الأول: تقديم مجموعة البنوك الإسلامية المدروسة
المبحث الثاني: القوائم المالية للبنوك الإسلامية المدروسة
**المبحث الثالث: تطبيق النسب المالية على البنوك الإسلامية
المدروسة**

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع المدروسة المتمثل في "تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية" رأينا أنه هناك العديد من الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنك، ومن هذه الأساليب استخدام النسب المالية التي هي من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية للوقوف على سلامة المركز المالي.

من خلال هذا الفصل وإعتمادا على مجموعة من النسب المالية (مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات السيولة، مؤشرات النشاط ومؤشرات الربحية)، سنحاول تحليل القوائم المالية لمجموعة من البنوك الإسلامية (بنك الأردن الإسلامي، بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي)، خلال الفترة 2016-2018. وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، مبحث أول نقدم فيه البنوك التي سنقوم بتقييم أدائها، المبحث الثاني نقوم بتحليل قوائمها المالية وأخيرا نقوم بتطبيق بعض النسب المالية على البنوك الثلاثة والمقارنة بينها.

المبحث الأول: تقديم مجموعة البنوك الإسلامية المدروسة

انتشرت البنوك الإسلامية في فترة قصيرة بشكل كبير في مختلف أقطار العالم، منها ما أصبحت رائدة ومنها ما هي في طور النشأة وقد إختارنا ثلاثة بنوك إسلامية لتقييم أدائها المالي من خلال تطبيق بعض النسب المالية وهذه البنوك هي بنك الأردن الإسلامي، بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي.

المطلب الأول: تقديم البنك الأردني الإسلامي

من بين البنوك الإسلامية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية في العالم العربي والغربي، البنك الإسلامي الأردني وهو من أوائل البنوك الإسلامية في العالم وفيما يلي سوف نتطرق إلى نبذة تعريفية.

أولاً: نشأة البنك الأردني الإسلامي

تأسس في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، وسجل بصفته شركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ 28 أكتوبر 1978 تحت رقم 124 وذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك، وطبقاً لأحكام قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم 13 لسنة 1978 الذي حل محله القانون رقم 62 لسنة 1985 والذي تم إلغائه بموجب قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 المفعول إعتباراً من 2000/08/2، الذي اشتمل على فصل خاص بالبنوك الإسلامية¹.

ثانياً: رؤيا ورسالة البنك

تمثلت في²:

- الإلتزام بتسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة؛
- الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وممولين وموظفين؛
- السعي إلى كل ما هو جديد في مجال الصناعة البنكية والتكنولوجية، والتطلع لبلوغ ثقة الجميع في خدماتنا المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار إلتزامنا بمنهجنا الإسلامي.

¹ التقرير السنوي الأربعون لبنك الأردن الإسلامي، 2018، ص 7.

² الموقع الرسمي للبنك الأردني الإسلامي:

المطلب الثالث: تقديم بنك قطر الإسلامي

يدرك بنك قطر الإسلامي أن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم إداري تعمل بموجبه الشركات على إدماج النواحي الاجتماعية والبيئية في إدارة أعمالها وتعاملاتها مع شركائها.

أولاً: تعريف بنك قطر الإسلامي

بنك قطر الإسلامي هو أول بنك إسلامي في قطر، بدأ عمل بنك قطر عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات البنكية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42.3% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد؛

يقدم البنك خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر. كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء مراكز الخدمات البنكية الخاصة، مراكز خدمات التميز، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. بالإضافة إلى إمتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل البنك على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الإلكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال البنك، والخدمات البنكية عبر الإنترنت، وأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM، بالإضافة إلى مركز إتصال حائز على عدة جوائز؛

يتبنى البنك استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كبنك إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية. ويعد مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر حلولاً بنكية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتمتلك مجموعة البنك حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها بنك "كيو إنفست"، وهو مؤسسة بنكية استثمارية تابعة للبنك، هذا إلى جانب الشركات الزميلة شركة "بيمه" (المختصة في تقديم برامج التكافل التأميني)، وشركة الجزيرة للتمويل (شركة تمويل إستهلاكي)؛

وللمجموعة حضورها في الأسواق الرئيسية مما يمكنها من تلبية حاجة عملائها بالخارج بتقديم برامج وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما يمتلك البنك حضوراً في لبنان من خلال بيت التمويل العربي هذا بالإضافة إلى فرع في السودان¹.

ثانيا: رؤيا ورسالة وقيم بنك قطر الإسلامي

تتمثل في ما يلي¹:

1. رؤيا البنك: بنك إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية؛ الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل البنكي، وبشارك في تنمية الإقتصاد الوطني والعالمي؛

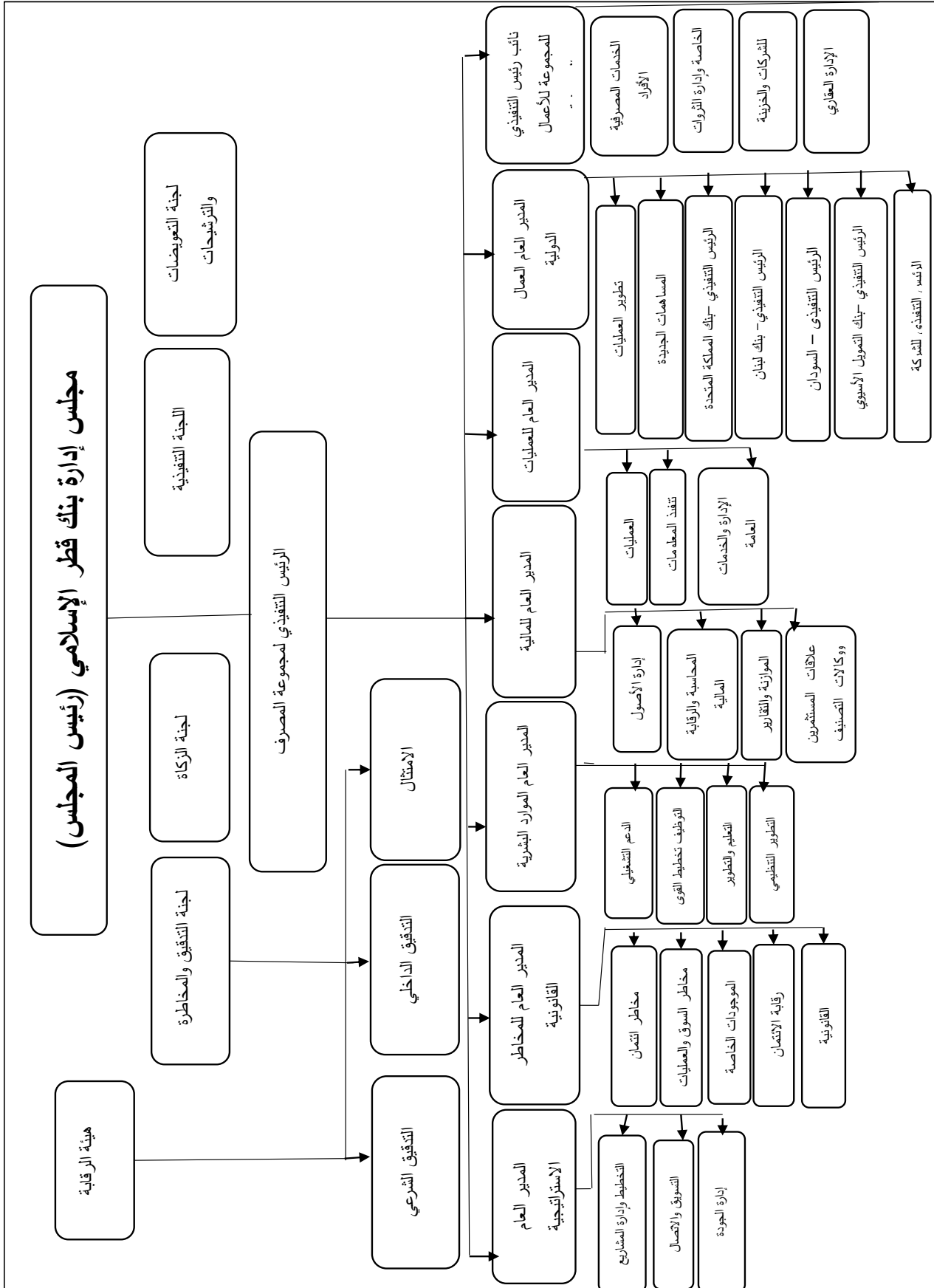
2. رسالة البنك وتتمثل في:

- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق والشريعة الإسلامية؛
- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء؛
- إحتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها وفي المستوى التقني المتميز؛

3. قيم البنك

- النزاهة، الشفافية، العدل، روح التعاون والعمل الجماعي، الولاء والإلتزام، التميز.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير السنوي للبنك قطر الإسلامي، 2017، ص 29.

المطلب الثالث: بنك الإنماء السعودي

يعتبر بنك الإنماء من أشهر البنوك في المملكة العربية السعودية وهو يمارس الأعمال البنكية بطريقة محترفة.

أولاً: نشأة وتعريف بنك الإنماء السعودي

تأسس بنك الإنماء كشركة مساهمة عامة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ 1427/2/28 هـ الموافق 2006/3/28م، والسجل التجاري رقم (1010250808) وتاريخ 21 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 26 ماي 2008م، لتقديم الخدمات البنكية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية؛

وقد بلغ رأس مال بنك الإنماء (15,000,000,000) خمسة عشر ألف مليون ريال مقسم إلى 1,500,000,000 وخمسمائة مليون سهماً إسمياً متساوية القيمة، قيمة كل منها (10) عشرة ريالات وجميعها أسهم عادية؛

مؤسسو البنك هم صندوق الاستثمارات العامة، المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث خصص لكل منهم 10% من أسهم البنك عند التأسيس، وتم طرح 70% للإكتتاب العام خلال شهر ربيع الثاني من عام 1429 هـ الموافق شهر أبريل 2008 م¹.

ثانياً: رؤية، رسالة وقيم بنك الإنماء السعودي²

- رؤية البنك: لنكون شريكك المالي المفضل؛
- رسالة: البنك تزويد شركائنا بجميع الحلول المالية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، في ظل أفضل بيئة عمل تحقق النمو المتواصل وتسهم في خدمة المجتمع؛
- قيم: البنك تأتي أهمية قيم بنك الإنماء من كونها مبادئ أساسية يُسترشد بها في وضع الأهداف وإعداد الخطط وبناء الإستراتيجيات التي تقود بإذن الله إلى أفضل مستويات الإتقان والفعالية في العمل وخدمة الشركاء.

¹التقرير السنوي لبنك الإنماء السعودي، 2018، ص 13.

²المرجع السابق، ص 11.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية المدروسة

تعد القوائم المالية مدخلات لعملية التحليل والتقييم المالي وهي في نفس الوقت بمثابة المخرجات للنظام المحاسبي، لذا كان من الضروري عرض القوائم المالية للبنوك المدروسة وتحليلها لتكون أكثر فائدة في عملية تقييم الأداء المالي وذلك خلال الفترة (2016-2018).

المطلب الأول: تحليل مصادر الأموال في البنوك المدروسة

مصادر أموال البنوك هي عبارة عن المدخلات المالية التي يحصل عليها البنك من المطلوبات وحقوق الملكية لتمويل نشاطاته الاستثمارية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التغيرات التي طرأت على مصادر الأموال للبنوك المدروسة خلال الفترة المدروسة (2016-2018)

أولاً: تحليل إجمالي الخصوم

تتمثل مطلوبات البنوك الإسلامية في إلتزاماتها إتجاه جهة أو أكثر وتتمثل في الحسابات الجارية وحسابات الإيداع والذمم الدائنة...إلخ، وفي الجدول التالي نبين تغيرات لمطلوبات في البنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018) كالآتي:

الجدول رقم(3-1): تطور إجمالي الخصوم للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)

معدل النمو %		إجمالي الخصوم			البنك	السنة
2018	2017	2018	2017	2016		
(3.21)	(5.59)	1192356146	1231980248	1304931892	بنك الأردن الإسلامي (دينار أردني)	
6.85	15.03	47315813	44280240	38493125	بنك قطر الإسلامي (ريال قطري)	
5.96	10.35	100035619	94407914	85551400	بنك الإنماء السعودي (ريال سعودي)	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد التقارير السنوية للبنوك المدروسة (الملاحق 1، 3، 5، 7، 9، 11).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تفاوت في معدل الزيادة في إجمالي مطلوبات البنوك الإسلامية خلال الفترة (2016-2018)، حيث كان الارتفاع الأكبر لبنك قطر الإسلامي بمعدل 15.03% من سنة 2016 إلى غاية 2017، و6.85% من سنة 2017 إلى غاية سنة 2018، وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة في كل من صكوك التمويل وحسابات العملاء الجارية. كما حقق بنك الإنماء السعودي ارتفاع في إجمالي الخصوم من سنة 2016 إلى سنة 2018 بنسبة 16.31%، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على زيادة توجه الأفراد نحو التعامل مع هذين البنكين وذلك لزيادة الثقة في معاملتهما. على خلاف بنك الأردن الإسلامي

الذي عرف انخفاض على مدى الثلاث سنوات بما نسبته 8.8٪، ذلك راجع إلى انخفاض في الذمم الدائنة وحسابات العملاء الجارية وتحت الطلب.

ثانياً: تطور إجمالي الودائع

لا شك أن كل بنك يحتاج إلى مصادر مالية لتمويله، فرأس مال البنك نسبته تعتبر ضئيلة بالنسبة لمجوع الأموال التي يستخدمها، لذلك فالودائع تعتبر من أهم مصادر الأموال في البنوك كونها تمثل خدمة بنكية ذات منفعة مشتركة، حيث تفيد المدخرين من جهة وتجمع الأموال لاستخدامها في أغراض متنوعة من جهة أخرى، وفيما يلي تطور إجمالي الودائع للبنوك المدروسة:

الجدول رقم (3-2): تطور إجمالي الودائع للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018).

معدل النمو %		إجمالي الودائع			البنك / السنة
2018	2017	2018	2017	2016	
(2.03)	1.93	3593219706	3667689737	3597919471	بنك الأردن الإسلامي (دينار أردني)
(1.31)	9.54	117831951	119405677	109003664	بنك قطر الإسلامي (ريال قطري)
6.66	8.87	96446474	90417638	83044030	بنك الإنماء السعودي (ريال سعودي)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك المدروسة (الملاحق 1، 3، 5، 7، 9، 11).
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنوك الإسلامية حققت زيادة في إجمالي الودائع خلال الفترة (2016-2017)، حيث كان لبنك الإنماء السعودي أكبر متوسط زيادة بنسبة 7.76٪، إذ ارتفع إجمالي الودائع من سنة 2016 إلى سنة 2017 بنسبة 8.87٪، وبنسبة 6.66٪ من سنة 2017 إلى سنة 2018، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة في كل من أرصدة المؤسسات لدى البنوك وودائع العملاء. يليه بنك قطر الإسلامي حيث بلغ سنة 2017 بـ 9.54٪ وذلك بارتفاع في حقوق أصحاب الاستثمار المطلق، وانخفض سنة 2018 بـ 1.31٪. وفي المرتبة الأخيرة بنك الأردن حيث ارتفع بنسبة 1.93٪ من سنة 2016 إلى سنة 2017، وينخفض بما نسبته 2.03٪ من سنة 2017 إلى سنة 2018 بانخفاض في حسابات العملاء الجارية.

زيادة حجم إجمالي الودائع يدل على أن البنك يعمل على جذب المزيد من الودائع الجديدة، وتعد مجالات الاستثمار لتوظيف الأموال المتاحة له بما في ذلك رضا الجمهور عنه، والعكس في حالة الانخفاض.

ثالثاً: تطور حقوق الملكية

إن حقوق الملكية في البنوك الإسلامية هي مقدار ما تبقى من أصول البنك بعد إستبعاد خصومها وحسابات الاستثمار المطلقة للعملاء ويعرض الجدول التالي تطور إجمالي حقوق الملكية في البنوك الإسلامية المدروسة خلال الفترة (2016-2018):

الجدول رقم (3-3): تطور حقوق الملكية للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018).

معدل النمو %		حقوق الملكية			البنك	السنة
2018	2017	2018	2017	2016		
4.91	9.4	393393669	374958618	342719762	بنك الأردن الإسلامي (دينار أردني)	
(0.67)	4.4	20739377	20880165	19998661	بنك قطر الإسلامي (ريال قطري)	
4.68	6.07	21297708	20343762	19178460	بنك الإنماء السعودي (ريال سعودي)	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك المدروسة (الملاحق 1، 3، 5، 7، 9، 11).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنوك الإسلامية حققت زيادة في حقوق الملكية خلال الفترة (2016-2018)، حيث أن البنك الأردني حقق أكبر متوسط نمو بنسبة 7.15%، إذ ارتفعت حقوق الملكية من سنة 2016 إلى سنة 2017 ب 9.4%، وبنسبة 4.91% من سنة 2017 إلى سنة 2018، ويرجع ذلك إلى ارتفاع في احتياطي القيمة العادلة ورأس المال المدفوع. يليه بنك الإنماء السعودي بمتوسط نمو 5.37%، إذ ارتفعت حقوق الملكية من سنة 2016 إلى سنة 2017 ب 6.07%، وبنسبة 4.68% من سنة 2017 إلى سنة 2018، ويرجع النمو إلى ارتفاع في الاحتياطات. وفي المرتبة الأخيرة بنك قطر الإسلامي الذي حقق نمو بنسبة 4.4% سنة 2017 ويعود هذا النمو إلى ارتفاع احتياطي المخاطر واحتياطي القيمة العادلة، وانخفاض ب0.67% من سنة 2017 إلى غاية سنة 2018. وهذه الزيادة تعكس قدرة البنوك على تمويل جانب من استثمارات من مصادرها الذاتية مما يقلل من تعرضها لمخاطر الائتمان.

المطلب الثاني: تحليل استخدامات الأموال في البنوك المدروسة

يشمل جانب الأصول على الموجودات التي استثمر البنك فيها أمواله، وإجمالي نشاطاته الاستثمارية والتمويلية ونعرض فيما يلي التغيرات في إجمالي موجودات البنوك المدروسة واستثماراتها.

أولاً: تطور إجمالي الأصول

تعتبر الزيادة في مجموع الموجودات ذات أهمية بالغة، فهي تدل على قدرة البنك على النمو والنجاح، ويمكن عرض التغيرات في إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور إجمالي الأصول للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018).

معدل النمو %		إجمالي الأصول			السنة	البنك
2018	2017	2018	2017	2016		
(1.21)	5.04	4160642210	4211617666	4099519696	بنك الأردن الإسلامي (دينار أردني)	
1.9	7.53	153232365	150374876	139834128	بنك قطر الإسلامي (ريال قطري)	
5.73	9.56	121333327	114751676	104729860	بنك الإنماء السعودي (ريال سعودي)	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك المدروسة (الملاحق 1، 3، 5، 7، 9، 11)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنوك الإسلامية حققت زيادة في إجمالي الأصول خلال الفترة (2016-2018)، أي أنها استطاعت أن تحقق تدفقات نقدية ساهمت في ارتفاع موجوداتها وتعزيز مركزها المالي. لكن مقدار الزيادة كان مختلفاً من بنك لآخر، حيث كانت أكبر زيادة لدى بنك الإنماء السعودي بمعدل 15.29%، إذ ارتفع ب 9.56% سنة 2017 و 5.73% سنة 2018، وكانت تلك الزيادة بسبب ارتفاع ملحوظ في التمويل والاستثمار. ويليه في المرتبة الثانية بنك قطر الإسلامي، حيث بلغ معدل نموه من سنة 2016 إلى 2018 ما نسبته 9.43%، وذلك بسبب ارتفاع في النقد وأرصدة لدى البنوك من 2017 إلى 2018 وارتفاع في الاستثمارات من 2017 إلى 2018. أما بنك الأردن الإسلامي هو أقل منهما بنسبة 4%، وذلك بزيادة في القروض الحسنة والاستثمارات. فالزيادة في إجمالي الأصول يعني الزيادة في حجم الأموال التي يستطيع البنك استثمارها في مشروعات جديدة مما يمكن البنك من تحسين نوعية استثماراته ورفعها إلى مستوى أعلى، ما يعني أن الزيادة تدل على مدى كفاءة البنوك في الحفاظ على مركزها المالي وقدرتها على النمو والنجاح وكذا توليد الإيرادات.

أي أننا لمسنا من خلال التقارير السنوية للبنوك المدروسة إختلافاً في الإستراتيجية التمويلية والاستثمارية للبنوك الثلاثة، فكل بنك لديه زيادة في متغير أثرت على تطور إجمالي موجوداته ويختلف هذا المتغير من بنك لآخر.

ثانياً: إجمالي الاستثمارات

لا يكفي مؤشر إجمالي الأصول للتعرف الكامل على مدى قدرة البنك على تحقيق الربحية، وتشمل الاستثمارات في البنوك الإسلامية مختلف الصيغ التي تتعامل بها البنوك من مشاركة ومراحة... إلخ، والجدول التالي يوضح تطور إجمالي نشاط التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية المدروسة خلال الفترة (2016-2018):

الجدول رقم (3-5): تطور إجمالي الاستثمار للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)

معدل النمو %		إجمالي الاستثمارات			البنك	السنة
2018	2017	2018	2017	2016		
0.81	(0.45)	2242753366	2224546786	2234658052	بنك الأردن الإسلامي (دينار أردني)	
(0.21)	51.69	32945082	33014712	21763577	بنك قطر الإسلامي (ريال قطري)	
22.12	144	18399178	15066199	6157341	بنك الإنماء السعودي (ريال سعودي)	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك المدروسة (الملاحق 1، 3، 5، 7، 9، 11).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الاستثمارات سجلت معدلات متفاوتة خلال فترة الدراسة (2016-2018) لكن مقدار الزيادة مختلف من بنك لآخر، حيث كانت أكبر زيادة في إجمالي الاستثمارات لبنك الإنماء السعودي بتضاعف في الاستثمارات من سنة 2016 إلى 2017 بما نسبته 144% ليبلغ متوسط الزيادة خلال فترة الدراسة ما قيمته 83.06%، وذلك بارتفاع في الاستثمارات المتاحة للبيع بنسبة عالية. ويليه في المرتبة الثانية بنك قطر الإسلامي حيث ارتفع بنسبة 51.69% من 2016 إلى غاية 2017، لينخفض ب 0.21% من 2017 إلى 2018 ليبلغ متوسط نموه نسبة 25.24%، وكان ذلك النمو بارتفاع في استثمارات المالية والعقارية. وفي المرتبة الثالثة بنك الأردن الإسلامي حيث بلغ متوسط النمو 0.18%.

فالزيادة في حجم الاستثمار تدل على قدرة البنوك المدروسة في توظيف الموارد المتاحة لديها بنسب مختلفة، أي قدرته على التوسع في مجالات الاستثمار وتوزيعه في مختلف الصيغ التقليدية والإسلامية.

المطلب الثالث: تحليل كل من الإيرادات، التكاليف وصافي الربح

إن تحليل كل من التكاليف والإيرادات تمكننا من التعرف على مدى قدرة البنوك في التحكم في نفقاتها وتمويل نشاطاتها وتحقيق إيرادات تساهم في رفع دخلها، وعليه سيتم التطرق فيما يلي لكل من الإيرادات والتكاليف والدخل وطبيعة تغيرها في البنوك الإسلامية.

أولاً: تطور الإيرادات

تتمثل الإيرادات في مجمل الإيرادات الداخلة للبنك، ونعرض التغيرات في حجم إيرادات البنوك الإسلامية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): تطور الإيرادات للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)

معدل النمو %		الإيرادات				البنك	السنة
2018	2017	2018	2017	2016			
0.05	(1.75)	147050826	146970499	149591293	لبنك الأردن الإسلامي (دينار أردني)		
11.29	12.95	6899708	6199329	5488225	بنك قطر الإسلامي (ريال قطري)		
10.79	31.4	4844922	4372956	3327801	بنك الإنماء السعودي (ريال سعودي)		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك المدروسة (الملاحق 2، 4، 6، 8، 10، 12).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تفاوت في معدل إيرادات البنوك المدروسة خلال فترة الدراسة، حيث كان أكبر معدل نمو لبنك الإنماء السعودي بنسبة 42% من سنة 2016 إلى سنة 2018، وهذه الزيادة راجعة إلى ارتفاع أجرة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيمة بصفته وكيلا وبصفته مضاربا سنة 2017، وأجرة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيمة بصفته وكيلا سنة 2018. يليه بنك قطر الإسلامي حيث أن الإيرادات ارتفعت بنسبة 12.95% سنة 2017 وبنسبة 11.29% سنة 2018، وهذا راجع إلى الارتفاع إلى زيادة في إيرادات أنشطة التمويل سنة 2017 وإيرادات الأنشطة والتمويل وإيرادات رسوم وعملات سنة 2018. وأخيرا بنك الأردن الإسلامي حيث انخفضت إيراداته سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بنسبة 1.75%، ليرتفع سنة 2018 بنسبة 0.05%. وبدل النمو المتزايد لإيرادات البنوك على السياسة العقلانية في تسعيره للخدمات بشكل عادل وزيادة عائدات الاستثمار الذي يدل بدوره على زيادة حجم الموجودات المستثمرة وتحسن نوعيتها وهذا مهم للبنوك على وجه الخصوص، وكل هذا يساهم في الرفع من ربحية البنوك.

ثانياً: تطور التكاليف

تتمثل تكاليف البنوك الإسلامية في العوائد التي تُمنح لأصحاب الاستثمارات ونفقات الموظفين وغيرها من النفقات، وفي الجدول التالي سوف نعرض التغيرات في تكاليف البنوك الإسلامية المدروسة خلال الفترة (2016-2018):

الجدول رقم (3-7): تطور التكاليف للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)

معدل النمو %		التكاليف			البنك / السنة
2018	2017	2018	2017	2016	
8.49	0.28	71642821	66031744	65843310	بنك الأردن الإسلامي (دينار أردني)
(19.53)	6.96	1416340	1324090	1645501	بنك قطر الإسلامي (ريال قطري)
(1.43)	29.98	2322255	2356133	1812609	بنك الإنماء السعودي (ريال سعودي)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك المدروسة (الملاحق 2، 4، 6، 8، 10، 12).

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه رغم حرص البنوك على التحكم في مختلف مصاريفها ومحاولة التقليل منها إلا أنها عرفت تزايد خلال فترة (2016-2017)، حيث كان أكبر معدل نمو لبنك الإنماء السعودي بنسبة 29.98%، وهذه الزيادة راجعة إلى ارتفاع رواتب ومزايا الموظفين ومخصص انخفاض قيمة التمويل. يليه بنك قطر الإسلامي حيث أن التكاليف ارتفعت بنسبة 6.96%، وهذا راجع إلى الارتفاع في حصة حملة الصكوك من الربح. وأخيراً البنك الأردني الإسلامي الذي يتمتع بأكثر عقلانية في التسيير والحد من التكاليف، حيث ارتفعت تكاليفه من سنة 2016 إلى غاية 2018 بنسبة 0.28% و 8.49% على التوالي بسبب ارتفاع كل من نفقات الموظفين ومصرفات. لتتخفف النسبة سنة 2018 لكل من بنك قطر وبنك الإنماء السعودي حيث انخفضت بنسبة 19.53% في بنك قطر وهذا راجع لانخفاض مصرفات أخرى تمثلت في دفعات بطاقات الفيزا والمشتقات المالية. وبنسبة 1.43% في بنك الإنماء السعودي.

مما سبق نستنتج أن تكاليف كل من بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي تنمو بنسبة أقل من نمو الإيرادات مما يشكل مؤشر على كفاءة البنكين في إدارة التكاليف التشغيلية، على عكس بنك قطر الذي يحقق نمو في التكاليف أكثر من الإيرادات.

ثالثاً: تطور صافي الأرباح

يتمثل صافي الأرباح في إجمالي دخل البنك مطروحاً منه إجمالي المصروفات وضريبة الدخل، حيث يظهر الجدول التالي الأرباح الصافية وتغيراتها في البنوك الإسلامية المدروسة:

الجدول رقم (3-8): تطور صافي الأرباح للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)

معدل النمو %		الربح الصافي				
2018	2017	2018	2017	2016	السنة	البنك
(8)	0.22	49807927	54139053	54019075		بنك الأردن الإسلامي (دينار أردني)
17.33	6.62	2640695	2250521	2110724		بنك قطر الإسلامي (ريال قطري)
25.16	33.88	2517433	2011357	1502271		بنك الإنماء السعودي (ريال سعودي)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك المدروسة (الملاحق 2، 4، 6، 8، 10، 12).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي حقق زيادة في أرباحهما الصافية خلال فترة الدراسة، إلا أن قدرة البنوك على تحقيق أرباح صافية كانت بمعدلات نمو تختلف من بنك لآخر. حيث أن بنك الإنماء السعودي حقق أكبر نمو في الأرباح من سنة 2016 إلى سنة 2018 بنسبة 59.04%، ويليه بنك قطر الإسلامي الذي حقق ربح صافي بنسبة 23.94% من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018، وهذا يدل على قدرة البنكين على إدارة أمواله الذاتية وأموال المستثمرين في مشاريع استثمارية وتمويلية تحقق لها عوائد تضمن بها سلامة مركزها المالي وكسب ثقة كل من المستثمرين والعملاء معاً. على خلاف بنك الأردن الإسلامي الذي حقق تراجع في أرباحه خلال فترة الدراسة بنسبة 7.88%، مما يدل على عدم الاستغلال الأمثل للموارد ونقص الاستثمارات المذرة للأرباح وهذا ربما بسبب السياسة الاستثمارية المنكمشة للبنك وخوفه من المخاطرة.

المبحث الثالث: تطبيق النسب المالية على البنوك الإسلامية المدروسة

هناك العديد من الأساليب والأدوات التي يُمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ومن هذه الأساليب استخدام المؤشرات أو النسب المالية، حيث تعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها البنوك في تحليل القوائم المالية.

المطلب الأول: مؤشرات كفاية رأس المال

تعتبر نسب كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي وذلك باعتبارها تعبر عن كفاية رأس المال في دعم مخاطر الميزانية العامة التي استطعنا حسابها بسبب توفر المعلومات الخاصة بها في التقارير السنوية للبنوك المدروسة، أما النسب التي لم نتمكن من حسابها بسبب نقص المعلومات فقد إستغنينا عنها، وهو ما قمنا به بالنسبة لباقي المؤشرات. وفي الجدول التالي سوف نتطرق لبعض نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية المدروسة:

الجدول رقم (3-9): مؤشرات كفاية رأس المال للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)

بنك الإنماء السعودي			بنك قطر الإسلامي			بنك الأردن الإسلامي			البنك
2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016	النسبة / السنة
22.08	22.49	23.09	17.6	17.48	18.34	10.94	10.22	9.52	نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع
115	135	311	62.95	63.24	91.89	17.54	16.85	15.33	كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الائتمان
17.55	17.72	18.31	13.53	13.88	13.34	9.45	8.9	8.35	نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
5.69	5.64	5.46	7.38	7.2	7.49	10.57	11.23	11.96	مضاعف حقوق الملكية

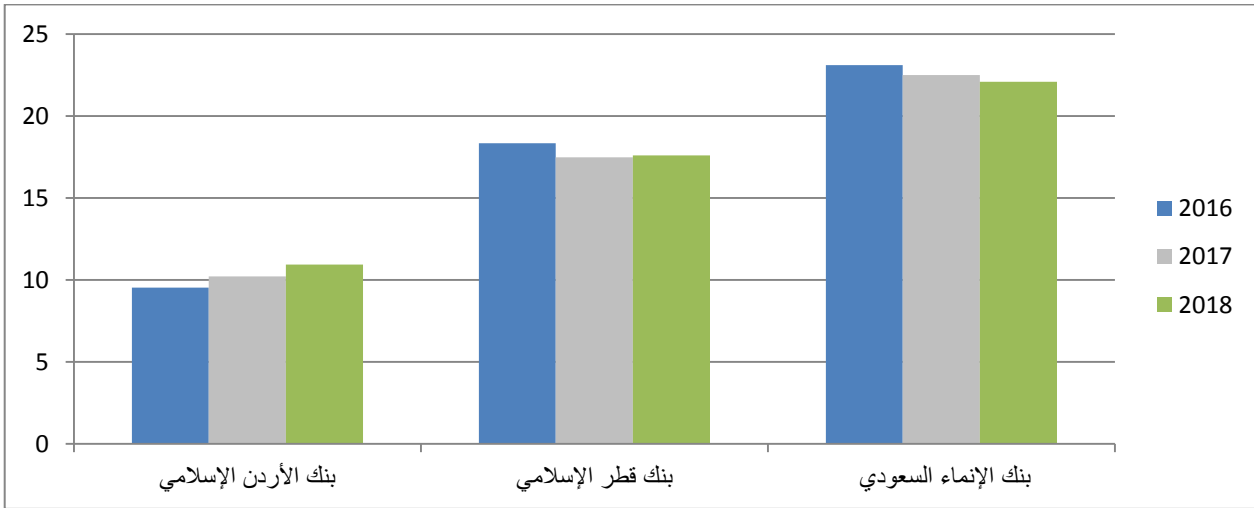
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للبنوك المدروسة (الملاحق 1، 3، 5، 7، 9، 11).

أولاً: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع في بنك الأردن الإسلامي منخفضة، حيث قدرت النسبة سنة 2016 بـ 9.52% وهذا راجع إلى كون حقوق الملكية أصغر بكثير من إجمالي الودائع أي أن البنك يعتمد على الودائع في هيكله المالي أكثر من الأموال الخاصة. لترتفع النسبة ارتفاع طفيف سنة 2017 و 2018 لتصبح 10.22% و 10.94% على التوالي، ونتج ذلك بسبب ارتفاع حجم الودائع وحقوق الملكية بالمستوى نفسه تقريباً. فالبنك قادر على رد متوسط نسبته 10.22% من أموال المودعين عن طريق أمواله المملوكة فقط.

أما بالنسبة لبنك قطر الإسلامي قد بلغت النسبة سنة 2016 ب 18.34%، لتتخفص بعدها في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 17.48% و 17.6% على التوالي، ونتج ذلك بسبب ارتفاع إجمالي الودائع بمقدار أكبر من مقدار ارتفاع حقوق الملكية. مما يعني أن البنك قادر على رد متوسط نسبته 17.8% من أموال المودعين عن طريق أمواله المملوكة، وانخفاضها يعطي مؤشر سلبي لدى المودعين. فيما يخص بنك الإنماء السعودي بلغت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع سنة 2016 ما نسبة 23.09%، لتتخفص بعدها في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 22.49% و 22.08% على التوالي، ونتج ذلك بسبب ارتفاع إجمالي الودائع بمقدار أكبر من مقدار ارتفاع حقوق الملكية. مما يعني أن البنك قادر على رد متوسط نسبته 22.55% من أموال المودعين عن طريق أمواله المملوكة وهذا يعطي نوع من الأمان لدى المودعين.

الشكل رقم (3-3): تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع في البنوك المدروسة خلال فترة (2018-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-9).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية منخفضة كما أنها تتناقص من سنة لأخرى، بخلاف بنك الأردن الإسلامي الذي كانت الزيادة فيه بمقدار طفيف. لكن ما يلاحظ أن أكبر النسب لحقوق الملكية إلى إجمالي الودائع كان لبنك الإنماء السعودي الذي يمكنه من إعطاء نوع من الأمان للمودعين أكبر من البنكين الآخرين، حيث أنه كلما كانت النسبة مرتفعة كلما حظي البنك بثقة وأمان أكثر المودعين. ويليه في المرتبة الثانية بنك قطر الإسلامي وأخيرا بنك الأردن الإسلامي. وهذا راجع إلى ارتفاع كل من حقوق الملكية وإجمالي الودائع في بنك الإنماء السعودي بمتوسط أكبر من بنك قطر الإسلامي وبنك الأردن الإسلامي. رغم هذا الارتفاع إلا أنه من الملاحظ أن النسبة منخفضة مما يعني انخفاض نسبة رد البنك للودائع من أمواله الخاصة وهذا يؤثر سلبا على أمان المودعين.

ثانيا: كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الائتمان

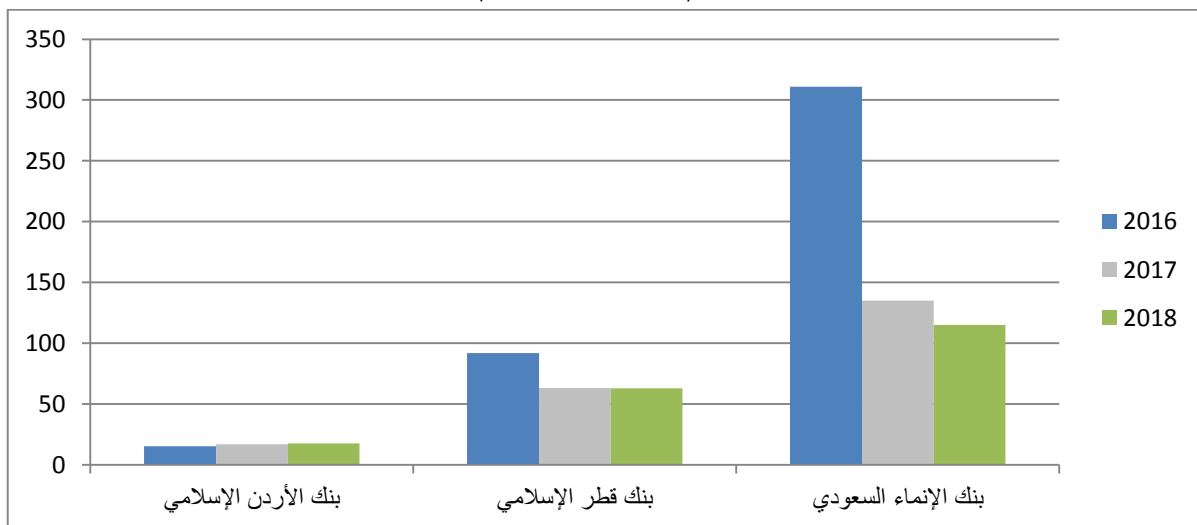
من خلال الجدول (3-9) نلاحظ أن نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الائتمان في بنك الأردن الإسلامي منخفضة، حيث قدرت النسبة سنة 2016 ب 15.33% وهذا راجع إلى كون إجمالي الاستثمار أكبر من حقوق الملكية. لترتفع النسبة في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 16.85% و17.54% على التوالي، وارتفعت نتيجة لارتفاع إجمالي الاستثمار بنسبة أعلى من ارتفاع حقوق الملكية. مما يعني أن حقوق الملكية قادرة على إمتصاص المخاطر والخسائر التي قد تحدث عن عمليات الاستثمار بمتوسط نسبته 16.57%.

أما بالنسبة لبنك قطر الإسلامي ف

نلاحظ أن نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الائتمان مرتفعة، حيث قدرت النسبة سنة 2016 ب 91.89%، لتتخفض النسبة في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 63.24% و62.95% على التوالي، وانخفضت نتيجة لارتفاع إجمالي الاستثمار بنسبة عالية. رغم الانخفاض في هذه النسبة إلا أن حقوق الملكية قادرة على امتصاص المخاطر والخسائر التي قد تحدث عن عمليات الاستثمار بشكل كبير.

فيما يخص بنك الإنماء السعودي فنلاحظ أن نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الائتمان بلغت 100% وأكثر، حيث قدرت النسبة سنة 2016 ب 311% وهذا راجع إلى كون حقوق ملكية البنك أكبر ب3.11 من إجمالي الاستثمارات. لتتخفض بعدها في سنتي 2017 و2018 لتصبح 135% و115% على التوالي، ذلك راجع إلى زيادة الاستثمارات بنسب أكبر من زيادة حقوق الملكية. ومنه نستنتج أن بنك الإنماء السعودي قادر على امتصاص المخاطر والخسائر التي قد تحدث عن عمليات الاستثمار بشكل تام من أمواله الخاصة.

الشكل رقم (3-4): نسب كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر للبنوك المدروسة خلال الفترة (2018-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-9).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسب كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية مرتفعة، لكنها تتناقص من سنة لأخرى، بخلاف بنك الأردن الإسلامي الذي كانت الزيادة فيه بمقدار طفيف. حيث أن نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الائتمان لبنك الإنماء السعودي بلغت المرتبة الأولى حيث غطت كل المخاطر أو الخسائر التي يمكن أن تتجم عن الاستثمارات، وفي المرتبة الثانية بنك قطر الإسلامي وأخيراً بنك الأردن الإسلامي. وهذا راجع إلى ارتفاع كل من حقوق الملكية وإجمالي الاستثمارات في بنك الإنماء السعودي بمتوسط أكبر من بنك قطر الإسلامي وبنك الأردن الإسلامي. رغم هذا الانخفاض في بنك قطر إلا أن نسبته في مقابلة المخاطر مرتفعة، على عكس بنك الأردن الذي لديه أقل نسبة في مقابلة هذه المخاطر.

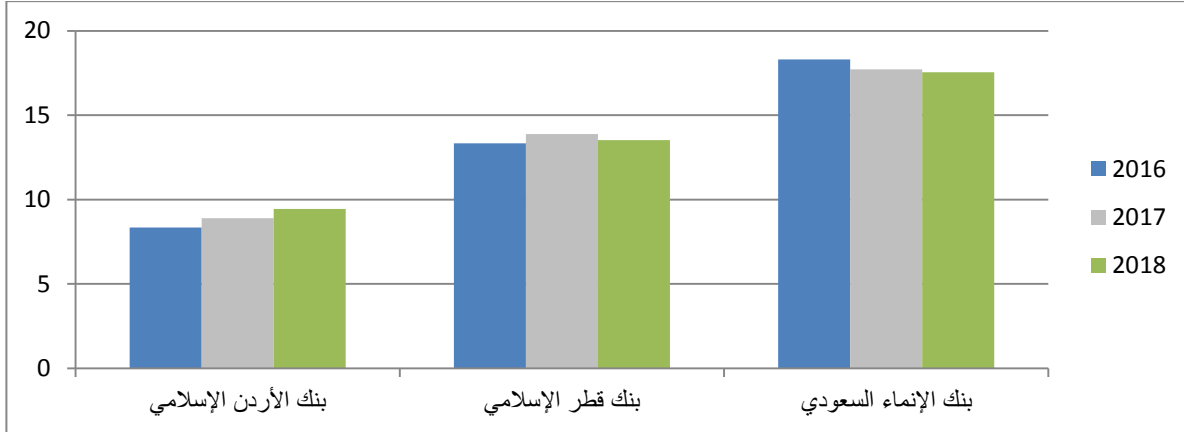
ثالثاً: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

من خلال الجدول (3-9) نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في بنك الأردن الإسلامي منخفضة، حيث قدرت النسبة سنة 2016 بـ 8.35% وهذا راجع إلى كون حقوق الملكية أصغر من إجمالي الأصول. وترتفع النسبة ارتفاع طفيف في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 8.9% و 9.45% على التوالي، ونتج ذلك بسبب ارتفاع حقوق الملكية بنسبة أكبر من ارتفاع إجمالي الأصول. فانخفاض النسب يدل على أن بنك الأردن الإسلامي يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، حيث نسبة مساهمة أموال المساهمين في التمويل الموجودات قدرت بمتوسط نسبته 8.8%، وهذا ما يجعله في خطر في حالة عجزه عن سداد التزامات الغير.

نفس الحالة بالنسبة لبنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي فنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لبنك قطر الإسلامي قدرت سنة 2016 بـ 13.34% لترتفع ارتفاع طفيف في كل من سنة 2017 وسنة 2018 وتصبح 13.88% و 13.53% على التوالي، أما بالنسبة لبنك الإنماء السعودي فنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قدرت سنة 2016 بـ 18.31% لتتخف انخفاض طفيف سنة 2017 و 2018 وتصبح 17.72% و 17.55% على التوالي. فانخفاض النسب يدل على أن البنوك تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي وإعتمادها على أموالها الذاتية بنسبة قليلة وهذا ما يجعلها في خطر في حالة عجزه عن سداد التزامات الغير.

الشكل رقم (3-5): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك المدروسة خلال الفترة

(2018-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-9).

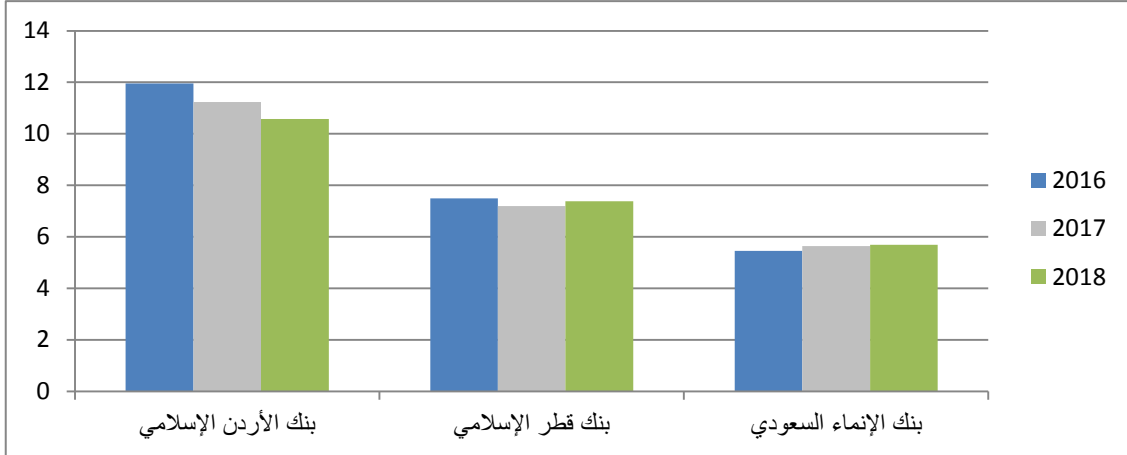
من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في البنوك الإسلامية منخفضة، كما أنها تتناقص من سنة لأخرى بالنسبة لبنك الإنماء السعودي، وترتفع بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي، ومتذبذبة بالنسبة لبنك قطر الإسلامي. حيث أن أكبر متوسط لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كان لبنك الإنماء السعودي، وذلك راجع إلى ارتفاع كل من حقوق ملكيته وإجمالي موجوداته بمتوسط أكبر من بنك قطر الإسلامي وبنك الأردن الإسلامي، ومن الشكل نستنتج أن البنوك المدروسة تعتمد على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة.

رابعاً: مضاعف حقوق الملكية (الرفع المالي)

من خلال الجدول رقم (3-9) نلاحظ أن مضاعف حقوق الملكية في بنك الأردن الإسلامي مرتفعة، حيث قدرت النسبة سنة 2016 ب 11.96 وهذا راجع إلى كون إجمالي الأصول أكبر من حقوق الملكية. وتتنخفض النسبة انخفاض طفيف في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 11.23 و 10.5 على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع حقوق الملكية بنسبة أقل من نسبة ارتفاع إجمالي الأصول. فارتفاع النسب يدل على إعتقاد البنك على التمويل الخارجي، أي مخاطر رأس مال مرتفعة.

نفس الحالة بالنسبة لبنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي، فمضاعف حقوق الملكية لبنك قطر الإسلامي قدرت سنة 2016 ب 7.79 لتتنخفض في كل من سنة 2017 وسنة 2018 وتصبح 7.2 و 7.38 على التوالي، أما بالنسبة لبنك الإنماء السعودي فمضاعف حقوق ملكيته قدر سنة 2016 ب 5.46 لترتفع سنة 2017 و 2018 وتصبح 5.64 و 5.69 على التوالي. فارتفاعه يدل على أن البنوك تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي.

الشكل رقم (3-6): مضاعف حقوق الملكية للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-9).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن مضاعف حقوق الملكية في البنوك الإسلامية مرتفعة، حيث أنها تتناقص من سنة لأخرى بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي، وترتفع بالنسبة لبنك الإنماء السعودي، ومتذبذبة بالنسبة لبنك قطر الإسلامي. وأكبر متوسط لمضاعف حقوق الملكية كان لبنك الأردن الإسلامي، حيث بلغ متوسط مضاعف حقوق ملكيته 11.5، مما معناه أن معدل العائد على حقوق الملكية سيتضاعف بأكثر من 11.5 مرة إذا كان معدل العائد على الأصول موجبا. ويليه بنك قطر الإسلامي بمتوسط قدره 7.35، مما يعني أن معدل العائد على حقوق الملكية سيتضاعف بأكثر من 7.35 مرة إذا كان معدل العائد على الأصول موجبا، وأخيرا بنك الإنماء السعودي بمتوسط قدره 5.6 مما معناه أن معدل العائد على حقوق الملكية سيتضاعف بأكثر من 5.6 مرة إذا كان معدل العائد على الأصول موجبا. وكلما كانت النسبة كبيرة دل ذلك على أن البنك يعتمد على التمويل الخارجي.

وعلى العموم ما يمكن ملاحظته ضمن قراءة الجدول السابق والتحليل السابق، أن نسب مؤشرات كفاية رأس المال كانت في بنك الإنماء السعودي أحسن منها بكثير في البنكين الآخرين يليه بنك قطر ثم بنك الأردن الإسلامي، وهذا يدل على مدى كفاءة البنك في إدارة موجوداته وودائعه مقارنة بحقوق الملكية.

المطلب الثاني: مؤشرات السيولة

مؤشرات السيولة المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك المدروسة تمثلت في نسب كل من الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم ونسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول، وهي موضحة في الجدول التالي للبنوك المدروسة:

الجدول (3-10): مؤشر السيولة للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: %

بنك الإنماء السعودي			بنك قطر الإسلامي			بنك الأردن الإسلامي			البنك
2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016	السنة
12.9	14.89	23.62	8.95	6.93	11.15	23.31	28.32	27.62	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول
96.41	95.77	97.06	69.01	76.31	71.86	90.93	91.94	92.58	نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم
79.48	78.79	79.29	21.31	22.47	19.78	26.05	26.89	29.47	نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للبنوك المدروسة (الملاحق 1، 3، 5، 7، 9، 11).

أولاً: نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول

لقد جاء في الأدبيات أن النسبة المعيارية لهذا المؤشر تكون محصورة بين 20% و30%، بمعنى إذ انخفضت النسبة عن 20% فإن البنك معرض إلى خطر السيولة، وإذا زادت هذه النسبة عن 30% فإن البنك يمتلك فائض في السيولة¹.

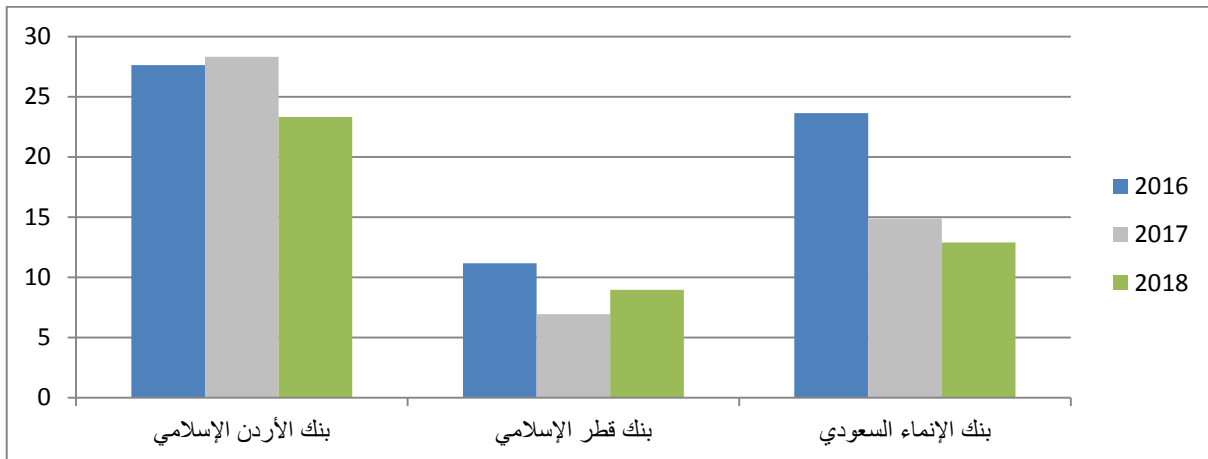
من خلال الجدول رقم السابق نلاحظ أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك الأردن الإسلامي جيدة، حيث قدرت النسبة سنة 2016 ب 27.62%، لترتفع سنة 2017 وتصبح 28.32% وذلك بارتفاع في كل من إجمالي الأصول والموجودات السائلة، وتتنخفض لتصبح 23.31% سنة 2018، بسبب انخفاض كل منهما، حيث أن البنك يمتلك نسبة كافية من أصوله في شكل سائل كما تعني هذه النسبة أن البنك يملك متوسط قدره 26% من الأرصدة النقدية لمواجهة التزاماته.

أما بالنسبة لبنك قطر الإسلامي فنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول فيه منخفضة، حيث قدرت النسبة سنة 2016 ب 11.15%، لتتنخفض سنة 2017 وتصبح 6.93% وذلك بارتفاع في إجمالي الأصول وانخفاض في الموجودات السائلة، وترتفع بنسبة 8.95% سنة 2018 بسبب ارتفاع كل منهما، ومن الملاحظ أن النسبة أقل من 20% مما يعني أن البنك معرض لمخاطر السيولة أي أن البنك يملك متوسط قدره 9% من الأرصدة النقدية لمواجهة التزاماته وبارتفاع هذه النسبة تقل مخاطر السيولة.

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014،

فيما يخص بنك الإنماء السعودي فنلاحظ أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول منخفضة أيضاً، حيث قدرت النسبة سنة 2016 بـ 23.62% حيث كان البنك يمتلك نسبة كافية من أصوله في شكل سائل، لتتخفف بعدها في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 14.89% و 12.9% على التوالي، ذلك راجع إلى زيادة الموجودات وانخفاض الموجودات السائلة مما يعني أن البنك معرض لمخاطر السيولة في السنتين الأخيرتين، كما تعني هذه النسبة أن البنك يملك متوسط قدره 16.5% من الأرصدة النقدية لمواجهة التزاماته.

الشكل رقم (3-7): نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-10).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في البنوك الإسلامية منخفضة، مما يعني أن البنوك الإسلامية تتمتع بسيولة منخفضة. حيث أنها تتناقص من سنة لأخرى بالنسبة لبنك الإنماء السعودي، ومتدبدة بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي وبنك قطر الإسلامي. وأكبر متوسط لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول كان لبنك الأردن الإسلامي الذي يتمتع بسيولة كافية، ويليه كل من بنك الإنماء السعودي وبنك قطر الإسلامي على التوالي بسيولة منخفضة عن 20% مما يعرضهما لخطر السيولة.

هذا إذا حللناها من جانب السيولة، لكن في نظريات الإدارة المالية الحديثة يفضل ألا تحتفظ البنوك برصيد عالي من السيولة بل من الأفضل الاستثمار في أنشطة موزعة للأرباح والإحتفاظ بالسيولة بالقدر الأدنى الذي يضمن لها سداد العملاء وعدم الوقوع في العجز، ومن هذا المنطلق نلاحظ أن بنك الإنماء السعودي يتبع سياسة استثمارية أفضل من بنك كل من الأردن وقطر من جهة، ويعرضه لمخاطر السيولة ومواجهة الطلب غير المتوقع بنسبة أقل من بنك قطر الإسلامي.

ثانياً: نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم

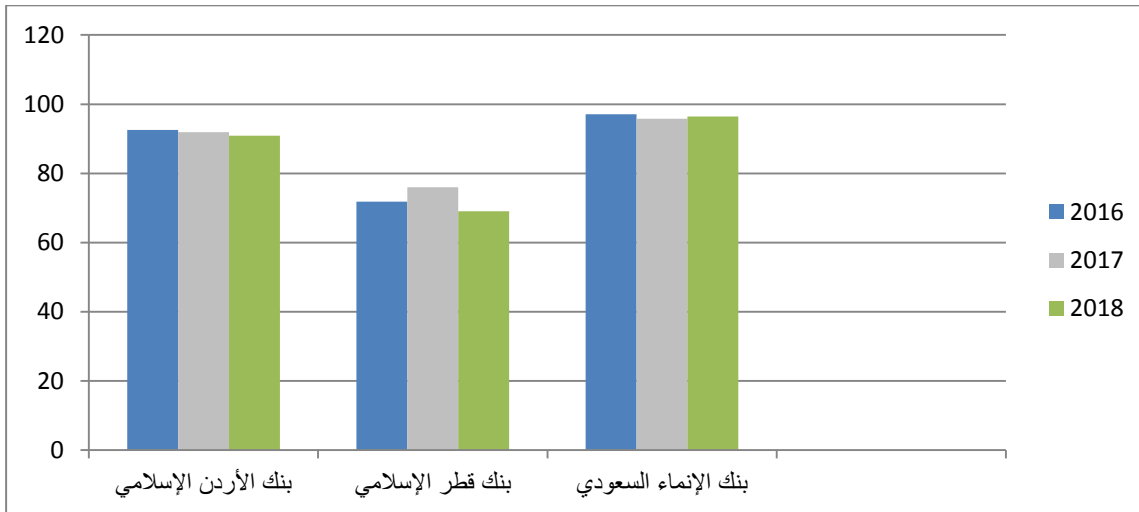
من خلال الجدول رقم (3-10) نلاحظ أن نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم في بنك الأردن الإسلامي مرتفعة، حيث قدرت النسبة سنة 2016 بـ 92.58% وهذا راجع إلى كون حسابات البنوك والعملاء مرتفعة بنسبة كبيرة من إجمالي الخصوم. لتتخفف النسبة في كل من سنة 2017 و سنة 2018

لتصبح 91.94% و 90.93% على التوالي، ونتج ذلك بسبب انخفاض كل من إجمالي الخصوم وحسابات العملاء والبنوك بالمستوى نفسه تقريبا. ومنه نلاحظ أن نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم مرتفعة وهذا يدل على مدى سيولة المطلوبات حيث يجب على البنك توفير حجم عالي من الأصول السائلة لمواجهة أي سحبيات ممكنة في أي وقت.

ونفس الحالة لبنك قطر الإسلامي ولكن بنسبة أقل من بنك الأردن الإسلامي، حيث قد بلغت نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم في بنك قطر الإسلامي سنة 2016 ما نسبته 71.86%، لترتفع سنة 2017 لتصبح 76.01% بسبب ارتفاع لكل من إجمالي الخصوم وحسابات العملاء والبنوك، لتتخفض سنة 2018 وتصبح 69.01% بسبب انخفاض في حسابات العملاء وارتفاع في إجمالي الأصول.

أما بالنسبة لبنك الإنماء السعودي بلغت نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم ما نسبته 97.06% و 95.77% و 96.41% خلال السنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي.

الشكل رقم (3-8): نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم للبنوك المدروسة خلال الفترة (2018-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-10).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم في البنوك الإسلامية مرتفعة، مما يعني أن سيولة المطلوبات مرتفعة لدى البنوك المدروسة. حيث أنها تتناقص من سنة لأخرى بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي، ومتذبذبة بالنسبة لبنك الإنماء السعودي وبنك قطر الإسلامي. وأكبر متوسط لنسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الخصوم كان لبنك الإنماء السعودي. إذ يجب عليها توفير حجم عالي من الأصول السائلة لمواجهة أي سحبيات ممكنة في أي وقت، ومما يعني أيضا أن الودائع الأكثر تعاملًا بها في البنوك الإسلامية هي الودائع تحت الطلب أما الودائع لأجل فتقريبا منعدمة ولا يلجأ إليها كثيرا، رغم أنها تعتبر مصدرا تمويليا مهما. لكن هذا في البنوك التقليدية لأنها تمنح المودعين معدلات فائدة عليها مرتفعة، أما في البنوك الإسلامية فهناك صيغ إسلامية حلت محل الفائدة كالمرابحة والمشاركة، لهذا قل التعامل بهذا النوع من الودائع.

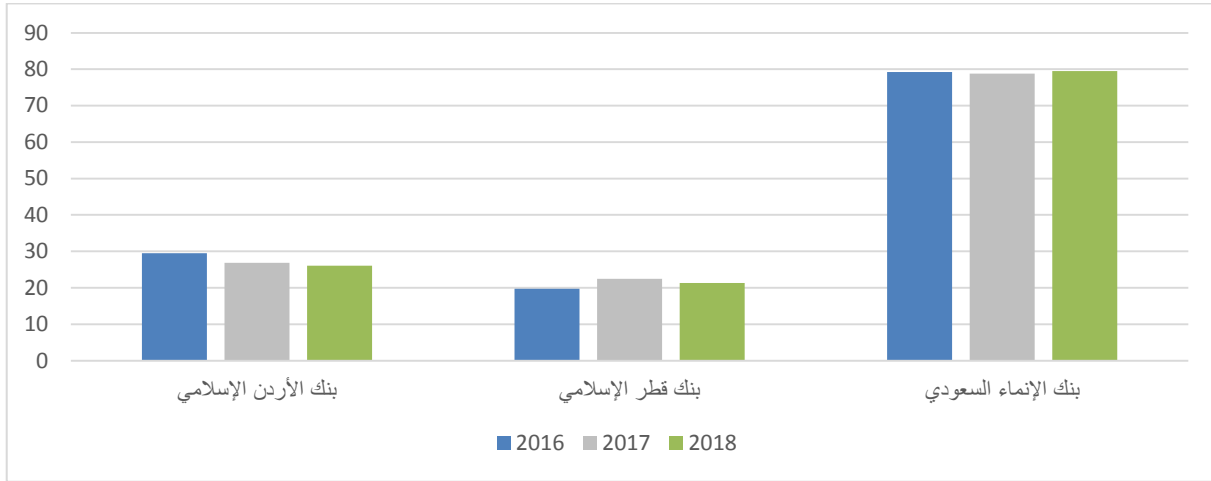
ثالثاً: نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول

من خلال الجدول رقم (3-10) نلاحظ أن نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول في بنك الأردن الإسلامي قدرت سنة 2016 بـ 29.47% وهذا راجع إلى كون حسابات البنوك والعملاء أقل من إجمالي الأصول. لتتخفص النسبة في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 26.89% و 26.05% على التوالي، ونتج ذلك بسبب انخفاض كل من إجمالي الأصول وحسابات العملاء والبنوك.

ونفس الحالة لبنك قطر الإسلامي ولكن بنسب أقل من بنك الأردن الإسلامي. حيث قد بلغت النسبة في بنك قطر الإسلامي سنة 2016 نسبة 19.78%، لترتفع سنة 2017 لتصبح 22.47% بسبب ارتفاع لكل من إجمالي الأصول وحسابات العملاء والبنوك، وتتنخفض سنة 2018 وتصبح 21.31% بسبب انخفاض في حسابات العملاء وارتفاع في إجمالي الأصول. أما بالنسبة لبنك الإنماء السعودي بلغت نسبة اعتماد البنك على الودائع تحت الطلب في تمويل موجوداته 79.29% و 78.79% و 79.48% خلال السنوات 2016 و 2017 و 2018 على التوالي، وارتفعت النسب بسبب ارتفاع كل من إجمالي الخصوم وحسابات العملاء والبنوك.

الشكل رقم (3-9): نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول للبنوك المدروسة خلال الفترة

(2018-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-10).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول في البنوك الإسلامية تختلف من بنك لآخر. حيث أنها تتناقص من سنة لأخرى بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي، ومنتدبة بالنسبة لبنك الإنماء السعودي وبنك قطر الإسلامي. وأكبر متوسط نسب الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول كان لبنك الإنماء السعودي، حيث أنه يعتمد بشكل كبير على الودائع تحت الطلب في تمويل موجوداته.

المطلب الثالث: مؤشرات النشاط

تشير هذه المؤشرات الى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، من ودائع واستثمارات والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات للبنوك الإسلامية المدروسة:

الجدول (3-11): مؤشرات النشاط للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018) الوحدة %

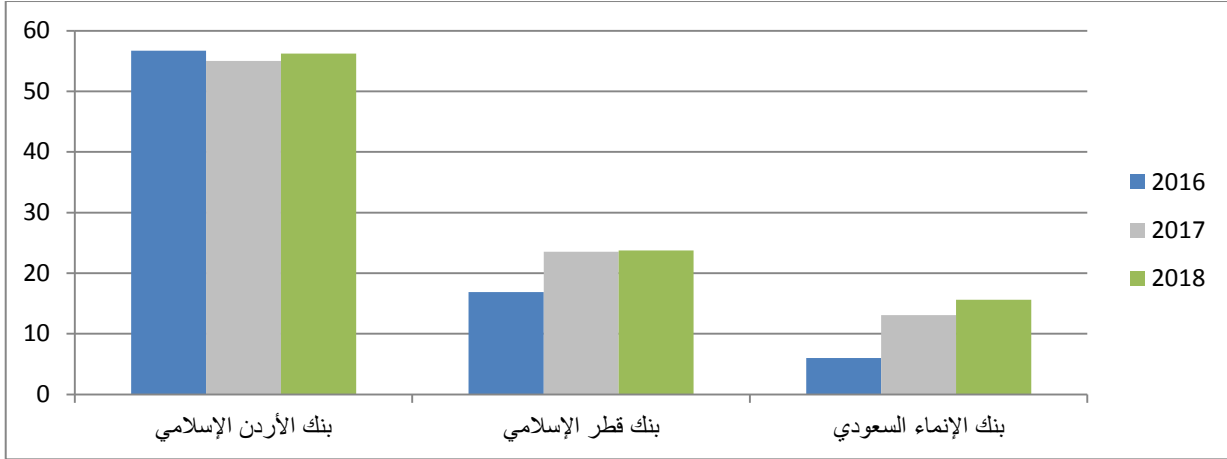
بنك الإنماء السعودي			بنك قطر الإسلامي			بنك الأردن الإسلامي			البنك
2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016	النسبة / السنة
15.62	13.6	6.02	23.77	23.53	16.87	56.25	55.02	56.7	معدل توظيف الموارد المتاحة
19.04	16.66	7.42	27.95	27.64	19.86	62.41	60.65	62.1	معدل توظيف الودائع
26.33	29.02	54.04	20.94	18.77	25.21	6.55	6.6	6.69	مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للبنوك المدروسة (كل الملاحق).

أولاً: معدل توظيف الموارد المتاحة

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أن معدل توظيف الموارد المتاحة في بنك الأردن الإسلامي أي نسبة الأموال المستغلة من إجمالي مصادر الأموال قدرت سنة 2016 ب 56.7% وهذا راجع إلى كون إجمالي الاستثمارات أقل من إجمالي الودائع وحقوق الملكية. لتتخفص النسبة سنة 2017 وتصبح 55.02% وذلك بسبب ارتفاع في إجمالي الاستثمارات وكل من حقوق الملكية وإجمالي الودائع، و56.25% سنة 2018. ونفس الحالة لبنك الإنماء السعودي وبنك قطر الإسلامي ولكن بنسب أقل من بنك الأردن الإسلامي. حيث قد بلغ معدل توظيف الموارد المتاحة في بنك قطر الإسلامي سنة 2016 نسبة 16.87%، لترتفع في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 23.53% و 23.77% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع لكل إجمالي الاستثمارات وإجمالي الودائع وحقوق الملكية. أما بالنسبة لبنك الإنماء السعودي فكانت نسب توظيفه للموارد المتاحة قليلة جداً، حيث بلغت نسبة توظيف الأصول ما نسبته 6.02% سنة 2016 لترتفع هذه النسبة ف السنوات 2017 و 2018 ب 13.6% و 15.62% على التوالي بسبب الزيادة في إجمالي الاستثمارات بنسبة أعلى من زيادة كل من إجمالي الودائع وحقوق الملكية.

الشكل رقم (3-10): معدل توظيف الموارد المتاحة للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-11).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معدل توظيف الموارد المتاحة في البنوك الإسلامية تختلف من بنك لآخر. حيث أنها تتزايد من سنة لأخرى بالنسبة لبنك الإنماء السعودي وبنك قطر الإسلامي، ومتدببة بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي. وأكبر متوسط لمعدل توظيف الموارد المتاحة كان لبنك الأردن الإسلامي، مما يعني أن بنك الأردن هو الذي يتمتع بنسبة عالية في الأموال المستغلة من إجمالي مصادر الأموال مقارنة ببنك قطر والإنماء. ويليه بنك قطر الإسلامي بمتوسط 21% وأخيراً بنك الإنماء بمتوسط 11%.

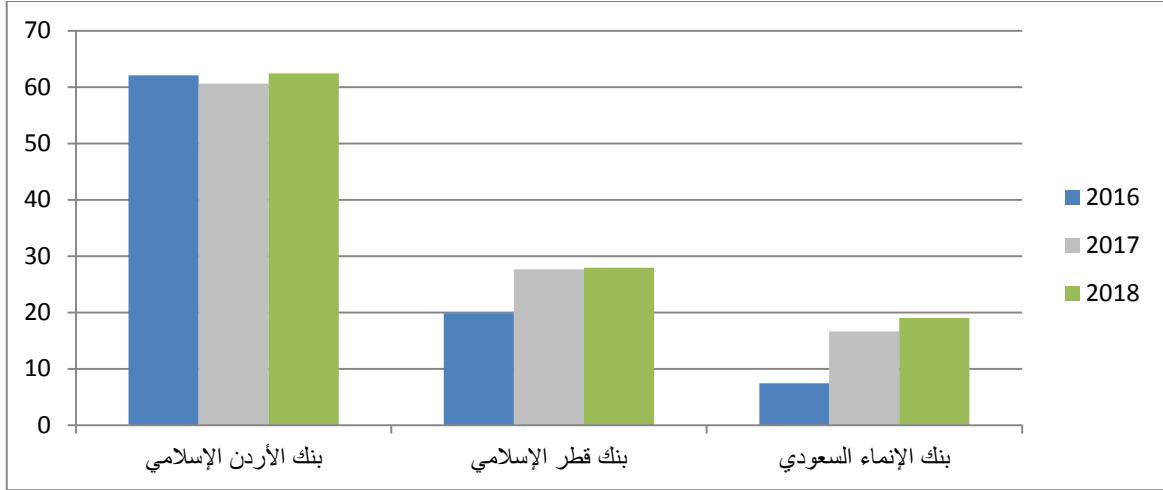
ثانياً: معدل توظيف الودائع

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أن معدل توظيف الودائع في بنك الأردن الإسلامي أي مدى كفاءة البنك في توظيف ما يقوم بجمع من ودائع في استثمارات ذات عائد قدرت سنة 2016 ب 62.1% وهذا راجع إلى كون إجمالي الاستثمارات أقل من إجمالي الودائع. لتتخفف النسبة سنة 2017 لتصبح 60.6% وذلك بسبب انخفاض إجمالي الاستثمارات وارتفاع إجمالي الودائع، وترتفع ب 62.41% سنة 2018 بارتفاع في إجمالي الاستثمارات وانخفاض في إجمالي الودائع.

أما بالنسبة لبنك قطر الإسلامي قد بلغ معدل توظيف الودائع سنة 2016 نسبة 19.86%، لترتفع في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 27.64% و 27.95% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع لكل إجمالي الاستثمارات وإجمالي الودائع بنسب عالية.

أما بالنسبة لبنك الإنماء السعودي فكان معدل توظيف الودائع فيه قليل مقارنة بالبنكين الآخرين، حيث بلغت ما نسبته 7.42% سنة 2016 لترتفع هذه النسبة في السنتين 2017 و 2018 ب 16.66% و 19.04% على التوالي، بسبب الزيادة في إجمالي الاستثمارات بنسبة أعلى من زيادة إجمالي الودائع.

الشكل رقم (3-11): معدل توظيف الودائع للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-11).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معدل توظيف الودائع في البنوك الإسلامية تختلف من بنك لآخر، حيث أنها تتزايد من سنة لأخرى بالنسبة لبنك الإنماء السعودي وبنك قطر الإسلامي، ومتدبدة بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي. وأكبر متوسط لمعدل توظيف الودائع كان لبنك الأردن الإسلامي، مما يعني أن بنك الأردن هو الذي يتمتع بنسبة عالية في توظيف الودائع والاستثمارات، ويمكن تفسير ذلك بوفرة الفرص الاستثمارية التي تمكن البنوك من توظيف مواردها المالية، بالإضافة إلى الثقة والسمعة التي تحظى بها وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على مقدرة إدارة البنك على توليد الإيرادات من خلال نشاط الاستثمار. ويليه بنك قطر بمتوسط لتوظيف الودائع فقدر ب 25%، وأخيراً بنك الإنماء.

ثالثاً: مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أن مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار في بنك الأردن الإسلامي أي مدى مقدرة البنوك على توليد الإيرادات من خلال نشاط الاستثمار قدرت سنة 2016 ب 6.69% وهذا راجع إلى كون الإيرادات أقل من إجمالي الاستثمارات. لتتخفف النسبة في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 6.6% و 6.55% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع إجمالي الاستثمارات والإيرادات بنسب متقاربة. أما بالنسبة لبنك قطر الإسلامي قد بلغ مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار سنة 2016 نسبة 25.21%، لتتخفف في كل من سنة 2017 و سنة 2018 لتصبح 18.77% و 20.94% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع لكل إجمالي الاستثمارات والإيرادات.

فيما يخص بنك الإنماء السعودي فكان مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار فيه مرتفع مقارنة بالبنكين، حيث بلغت ما نسبته 54.04% سنة 2016 لتتخفف هذه النسبة في كل من السنتين 2017 و 2018 لتصبح 29.02% و 26.33% على التوالي زيادة في إجمالي الاستثمارات بنسب عالية عن الزيادة في الإيرادات.

الشكل رقم (3-12): مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-11).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار في البنوك الإسلامية تختلف من بنك لآخر، حيث أنها متذبذبة بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي وقطر، ومتناقصة بالنسبة لبنك الإنماء السعودي. وأكبر متوسط مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار كان لبنك الإنماء السعودي، مما يعني أن بنك الإنماء هو الذي يتمتع بنسبة عالية توليد الإيرادات بشكل مستمر من خلال نشاط الاستثمار، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على أن البنك قد استطاع تحقيق التوظيف في مشروعات ذات مردود عالي، في حين باقي البنوك عرفت تراجعاً بنسب متباينة، حيث بلغ متوسط مؤشر الإيراد إلى إجمالي الاستثمار لبنك قطر 21.75% تحقق ما مقداره 21 ريال قطري كإيرادات عن كل 400 دولار مستخدم في نشاط الاستثمار. وأخيراً بنك الأردن الإسلامي بنسبة ضئيلة قدر متوسطها ب 6.6%.

لكن من الملاحظ أن بنك الأردن هو أكثر البنوك قدرة على توظيف أمواله وودائعه في أنشطة استثمارية مقارنة بالبنكين الآخرين، لكن عند حساب نسبة العائد على الاستثمارات العكس، وهذا يدل على أن الاستثمارات التي يختارها بنك الأردن لا تأتي بعائد مثل استثمارات التي تختارها البنوك الأخرى رغم قلتها إلا أن عائدها كبير.

المطلب الرابع: مؤشرات الربحية

تضمنت مؤشرات الربحية المستخدمة للتقييم مؤشر العائد على حقوق الملكية ويتمثل هذا العائد في النسبة بين نتيجة الربح الصافية وإجمالي حقوق الملكية. بالإضافة إلى معدل العائد على الأصول حيث يهدف هذا المؤشر إلى الكشف عن كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق مستوى معين من الربحية. أما بالنسبة لمؤشر هامش الربح يبين نسبة كل وحدة نقدية من الربح الصافي المحقق من الإيرادات. وفيما يلي الجدول التالي يبين لنا نسب الربحية في البنوك المدروسة خلال ثلاث سنوات:

الجدول رقم (3-12): مؤشرات الربحية للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018) الوحدة %

البنك	بنك الأردن الإسلامي			بنك قطر الإسلامي			بنك الإنماء السعودي		
	2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016
النسبة / السنة									
معدل العائد على حقوق الملكية	15.76	14.44	12.66	10.55	10.77	12.73	7.83	9.88	11.82
معدل العائد على الأصول	1.31	1.28	1.19	1.5	1.49	1.72	1.43	1.75	2.07
هامش الربح	36.11	37.60	33.87	38.45	36.3	38.27	45.14	45.99	51.96

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للبنوك المدروسة (كل الملاحق).

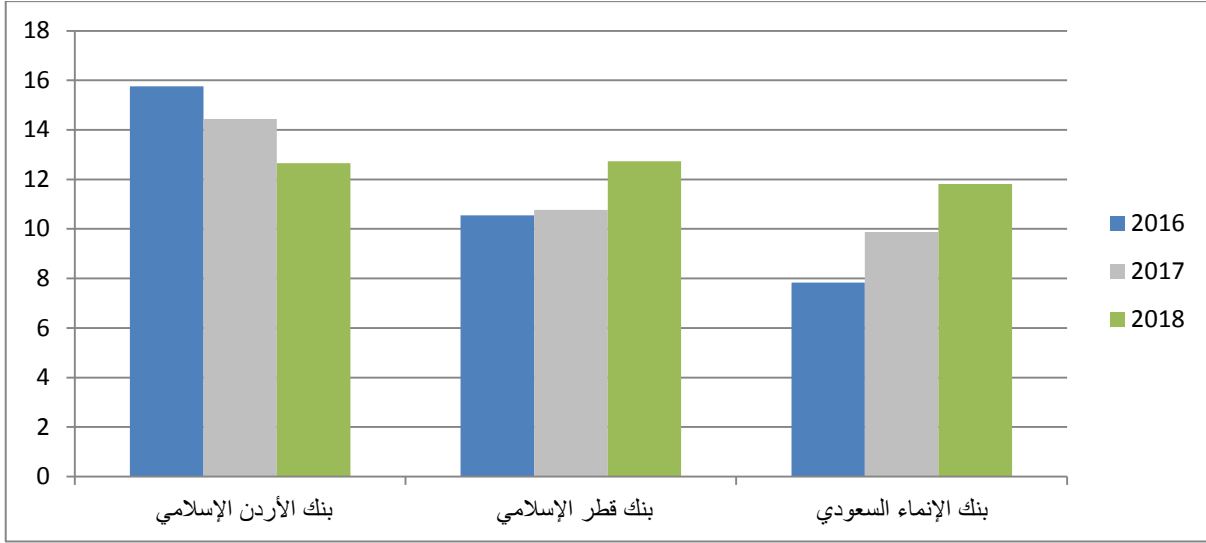
أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية

من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية في بنك الأردن الإسلامي أي النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية حيث قدرت سنة 2016 ب 15.76%. لتتخفص النسبة في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 14.44% و 12.66% على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع حقوق الملكية وانخفاض الربح الصافي.

أما بالنسبة لبنك قطر الإسلامي قد بلغ العائد على حقوق الملكية سنة 2016 نسبة 10.55%، لترتفع في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 10.77% و 12.73% على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع الربح الصافي وانخفاض حقوق الملكية.

فيما يخص بنك الإنماء السعودي فكان العائد على حقوق الملكية فيه قد بلغ ما نسبته 7.83% سنة 2016 لترتفع هذه النسبة في كل من السنتين 2017 و 2018 لتصبح 9.88% و 11.82% على التوالي، بسبب كون نسبة الارتفاع في الأرباح أكبر من نسبة الارتفاع في حقوق الملكية.

الشكل رقم (3-13): العائد على حقوق الملكية للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-12).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية تختلف من بنك لآخر، حيث أنها تتخفف بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي، ومتزايدة بالنسبة لبنك الإنماء السعودي وبنك قطر الإسلامي، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن البنك يمكنه توزيع العديد من الأرباح على المساهمين. حيث كان أكبر متوسط العائد على حقوق الملكية لبنك الأردن الإسلامي بلغ ما نسبته 14.28%، مما يعني أن كل واحد دينار مستثمر من أموال المساهمين في بنك الأردن يحقق ربح صافي ب0.14 خلال الفترة، في حين باقي البنوك عرفت متوسطات أقل من بنك الأردن، حيث بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لبنك قطر 11.35% مما يعني أن كل واحد ريال قطري مستثمر من أموال المساهمين يحقق ربح صافي ب0.11 خلال الفترة. أخيراً بنك الإنماء السعودي بنسبة متوسطها 9.84%. كما نلاحظ ارتفاع المؤشر خلال فترة الدراسة للبنكين قطر والإنماء وهو ما يؤشر على أداء أفضل للبنكين.

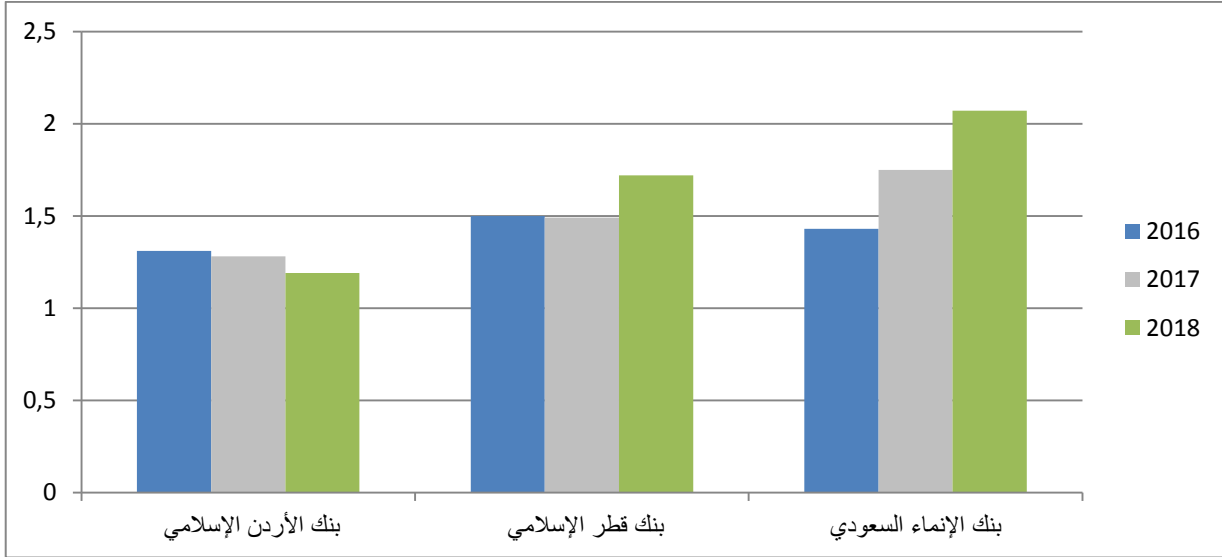
ثانياً: معدل العائد على الأصول

من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ أن معدل العائد على الأصول في بنك الأردن الإسلامي أي عدد الوحدات النقدية من الأرباح الصافية المتولدة عن استخدام كل وحدة نقدية من إجمالي موجودات البنك، قدرت سنة 2016 ب 1.31%. لتتخفف النسبة سنة 2017 و2018 لتصبح 1.28% و 1.19% على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع إجمالي الأصول وانخفاض الربح الصافي.

أما بالنسبة لبنك قطر الإسلامي قد بلغ العائد على الأصول سنة 2016 نسبة 1.5%، لترتفع في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 1.49% و 1.72% على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع الربح الصافي بنسبة أكبر من ارتفاع إجمالي الأصول.

فيما يخص بنك الإنماء السعودي كان معدل العائد على الأصول فيه قد بلغ ما نسبته 1.43% سنة 2016 لترتفع هذه النسبة في كل من السنتين 2017 و2018 لتصبح 1.75% و2.07% على التوالي، بسبب كون نسبة الارتفاع في الأرباح أكبر من نسبة الارتفاع في إجمالي الأصول.

الشكل رقم (3-14): معدل العائد على الأصول للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-12).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن العائد على الأصول في البنوك الإسلامية تختلف من بنك لآخر. حيث أنها تتخفف بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي، وبتزايد بالنسبة لبنك الإنماء السعودي وبنك قطر الإسلامي. وكان أكبر متوسط العائد على الأصول لبنك الإنماء السعودي حيث بلغ ما نسبته 1.75% أي أنه يتمتع بكفاءة أعلى من كفاءة البنكين الآخرين في توظيف أصوله خلال الفترة، وبلغ متوسط معدل العائد على الأصول لبنك قطر 1.57%. أخيراً بنك الأردني بنسبة متوسطها 1.26%. كما نلاحظ ارتفاع المؤشر خلال فترة الدراسة للبنكين قطر والإنماء لأمر الذي يعكس كفاءة البنك في توظيف أصوله.

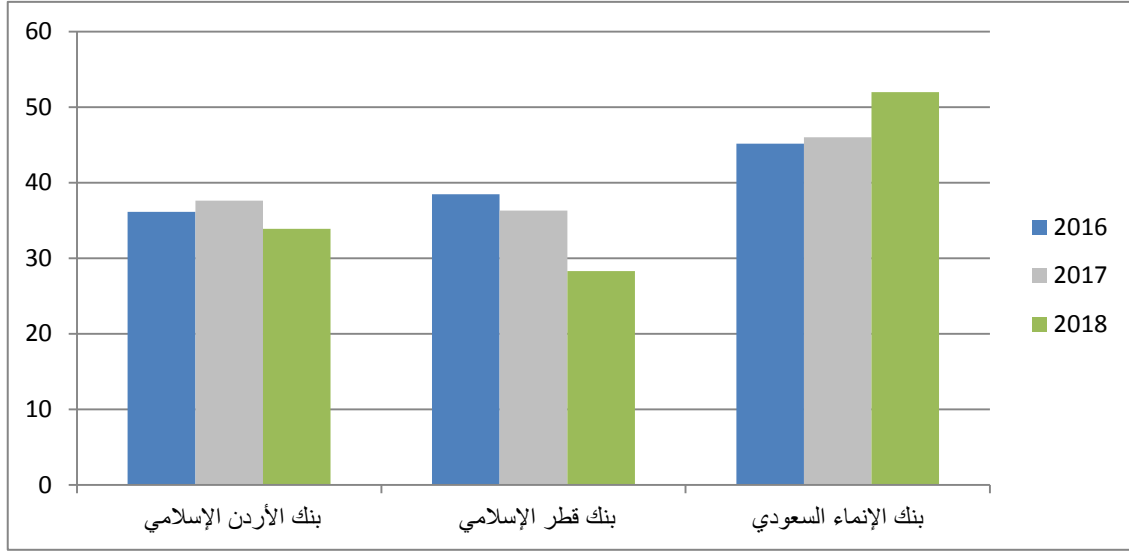
ثالثاً: هامش الربح

من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ أن هامش الربح في بنك الأردن الإسلامي أي مدى قدرة البنك على التحكم في مصاريفه أو نسبة كل وحدة نقدية من صافي الربح المحققة من الإيراد الكلي، قدرت سنة 2016 بـ 36.11%، لترتفع النسبة سنة 2017 وتصبح 37.6% وذلك بسبب ارتفاع الربح الصافي وانخفاض قليل في الإيرادات، لتتخفف سنة 2018 لتصبح 33.87% وهذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات وانخفاض الربح الصافي.

أما بالنسبة لبنك قطر الإسلامي قد بلغ العائد على الأصول سنة 2016 نسبة 38.45%، لتتخفف في كل من سنة 2017 وسنة 2018 لتصبح 36.3% و38.27% على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع الربح الصافي بنسبة أقل من ارتفاع الإيرادات.

فيما يخص بنك الإنماء السعودي كان هامش الربح فيه قد بلغ ما نسبته 45.14% سنة 2016 لترتفع هذه النسبة في كل من السنتين 2017 و 2018 لتصبح 45.99% و 51.96% على التوالي، بسبب كون نسبة الارتفاع في الأرباح أكبر من نسبة الارتفاع في الإيرادات

الشكل رقم (3-15): هامش الربح للبنوك المدروسة خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-12).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن هامش الربح في البنوك الإسلامية تختلف من بنك لآخر، حيث أنه ينخفض بالنسبة لبنك قطر الإسلامي، وبتزايد بالنسبة لبنك الإنماء السعودي. ومتدبب بالنسبة لبنك الأردني. وكان أكبر متوسط العائد على الأصول لبنك الإنماء السعودي حيث بلغ ما نسبته 47.69% أي نسبة كل وحدة نقدية من صافي الأرباح المحقق من الإيراد الإجمالي، حيث بلغ متوسط هامش الربح لبنك قطر 37.67%. أخيراً بنك الأردني بنسبة متوسطها 35.86%، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات أصوله.

خلاصة الفصل

من خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل وتقييم الوضعية المالية للبنوك المدروسة، بنك الأردن، بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي. وذلك من خلال عرض القوائم المالية للمدة من 2016 إلى غاية 2018، وتحليلها ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى حساب مؤشرات الأداء المالية. ومن أبرز النتائج المتوصل إليها اعتماد البنوك الإسلامية المدروسة على التمويل الخارجي أكثر من التمويل الداخلي، وتمتعها بسيولة منخفضة في كل من بنك الإنماء وبنك قطر الإسلامي مما يعرضهما لمخاطر السيولة، وكذا كفاءتهما في استغلال الموارد المتاحة من ودائع وحقوق الملكية أحسن استغلال لتحقيق الأرباح بأعلى قدر ممكن وكل هذا بنسب متفاوتة بين البنكين المدروسين. وسيولة كافية لبنك الأردن الإسلامي واستغلال للموارد بنسب أعلى من بنك قطر وبنك الإنماء السعودي وريح أقل مما يعكس لة العائد في الإستثمارات التي يختارها.



الخاتمة العامة

البنوك الإسلامية هي مؤسسات حديثة إذ ما قورنت بالبنوك التقليدية، وهي مؤسسات مالية تهدف إلى تجميع المدخرات لكل من لا يرغب في التعامل بالفائدة، وتوظيفها في مشاريع استثمارية وتمويلية مختلفة وفق طرق وأساليب متعددة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

وتحتاج البنوك الإسلامية إلى إجراء تقييم لأدائها المالي لما يتمتع به من أهمية خاصة في كل النظم الإقتصادية، ذلك لندرة الموارد الإقتصادية والمالية مقارنة بالإحتياجات الكبيرة، لذا تعد كيفية توظيف الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة من التحديات التي تواجهها إدارة البنوك الإسلامية. ويتجلى هذا التحليل والتقييم في توفير المعلومات المهمة للوقوف على نقاط القوة للتركيز عليها ونقاط الضعف للتكفل بها ومحاولة تدعيمها.

أولاً: النتائج النظرية

- إن تجربة البنوك الإسلامية هي تجربة حديثة لا يتعدى عمرها بضع عقود، فرغم الجدل الذي اثارته هذه البنوك إلا أنه استطاعت خلق مكان لها على مستوى السوق البنكية؛
- للبنوك الإسلامية عدة أهداف تسعى لتحقيقها مثلها مثل البنوك التقليدية كالأهداف المالية والاستثمارية والتنمية، إلا أنها تتميز عن البنوك التقليدية في أن لها أهداف اجتماعية وتكافلية؛
- يتمتع البنك الإسلامي بمجموعة من الوظائف يقدم من خلالها خدمات بنكية، استثمارية واجتماعية؛
- تقوم البنوك الإسلامية بتجميع مواردها المالية من مصدرين أساسيين يتمثلان في المصادر الداخلية والخارجية، فبالنسبة للمصادر الداخلية فتتمثل في حقوق ملكية المساهمين، أما بالنسبة للمصادر الخارجية فتتمثل أساساً في الودائع المصرفية بمختلف أشكالها، كما أن هناك مصادر تمويلية أخرى يمكن للبنوك اللجوء إليها للحصول على الموارد المالية؛
- البنوك الإسلامية قائمة في عملها على أساس المشاركة في الربح والخسارة وبذلك فهي تختلف عن البنوك التقليدية من حيث مبادئها وأهدافها، كما أنها تختلف في عدة نقاط أبرزها عدم التعامل بالفائدة حيث تعتبرها شكلاً من أشكال الربا المحرمة شرعاً؛
- تتمثل عوامل نجاح البنوك الإسلامية في عوامل شرعية من خلال الدور الفعال الذي تلعبه هيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى عوامل مصرفية تمثلت في الهندسة المالية وكفاءة إدارة الاستثمار في البنوك الإسلامية وإدارة كل من السيولة والتسويق والمخاطر، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية؛
- تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر متعددة لا تقل عن مخاطر البنوك التقليدية بل وهناك مخاطر إضافية خاصة بصيغ التمويل الإسلامي؛
- تقييم الأداء المالي عبارة عن وصف لوضع البنك حالياً وتحديد الإتجاهات التي استخدمت للوصول لهذا الوضع، وذلك من خلال دراسة وتحليل للقوائم المالية حيث يعتبر تحليل القوائم المالية أحد الأساليب المساعدة على تقييم الأداء المالي للبنوك، توجد العديد من الأساليب والأدوات التي تسمح بتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية كل بطريقته وأسلوبه؛

- تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأساليب التي يمكن الإعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وذلك للوقوف على مدى سلامة المركز المالي.

ثانياً: النتائج التطبيقية

ومن أبرز النتائج التي توصنا إليها بعد تحليل القوائم المالية للبنوك المدروسة (بنك الأردن الإسلامي، بنك قطر الإسلامي، بنك الإنماء السعودي) خلال الفترة الزمنية (2016-2018)، وكذا تقييم أدائها المالي من خلال حساب مجموعة من النسب المالية ما يلي:

- تلتزم البنوك الإسلامية المدروسة بقواعد الشريعة الإسلامية في تعاملها خدمة لمصلحة المجتمع العامة؛
- عرف إجمالي الودائع زيادة لدى البنوك المدروسة بنسب متفاوتة، وهذا يدل على ثقة التي تتمتع بها البنوك المدروسة حيث تعمل على جذب المزيد من الودائع وتعدد مجالات توظيفها واستثمارها في البنوك المدروسة، ليكون بنك الإنماء السعودي هو صاحب أكبر نسبة زيادة؛
- عرفت حقوق الملكية زيادة لدى البنوك المدروسة بنسب متفاوتة وهذا ما يفسر قدرة البنوك على تمويل نسبة من استثماراتها عن طريق أموالها الخاصة، وكانت نسبة الارتفاع في بنك الأردن أكبر من البنكين الآخرين؛
- عرف إجمالي الاستثمارات ارتفاع في البنوك المدروسة وبالتالي ارتفاع في موجوداتها، حيث كانت أكبر نسبة زيادة في الموجودات لبنك الإنماء السعودي الذي يعكس الارتفاع الكبير جدا في إجمالي استثماراته بنسبة أعلى من البنكين الآخرين؛
- عرفت البنوك المدروسة زيادة في كل من إيراداتها وتكاليفها، وكانت أكبر زيادة فيهما لبنك الإنماء السعودي الذي حقق زيادة في إيراداته أكبر من الزيادة في تكاليفه مما يدل على كفاءة البنك في إدارة التكاليف. وكذا الحال مع بنك قطر الإسلامي الذي عرف أيضا زيادة في الإيرادات أكثر من الزيادة في التكاليف سنة 2017 وزيادة في الإيرادات وانخفاض التكاليف سنة 2018 مما دل أيضا على كفاءته في إدارة تكاليفه. أما بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي فقد عرف زيادة في إيراداته أكبر من تكاليفه وهذا مؤشر يدل على عدم كفاءة البنك في إدارة التكاليف. وهنا نثبت صحة الفرضية الأولى بالنسبة لبنك الإنماء السعودي وبنك قطر الإسلامي، ونفيها بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي؛
- لدى البنوك المدروسة قدرة عالية على امتصاص المخاطر التي يمكن أن تنتج من الاستثمارات عن طريق حقوق الملكية، خاصة بنك الإنماء السعودي الذي حقق نسبة 100% في تغطية المخاطر وهو ما يعطي الأمان للمودعين، ويليه كل من بنك قطر الإسلامي وبنك الأردن الإسلامي بنسبة أقل؛
- عرفت البنوك المدروسة انخفاضا في كل من مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات مما يدل على أن البنوك تعتمد على الودائع في هيكلها المالي أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة، وأن نسبة مساهمة المساهمين في تمويل الموجودات قليلة،

بالإضافة إلى ذلك حققت ارتفاعاً في مؤشر مضاعف حقوق الملكية مما يعني أن البنوك تعتمد بنسبة عالية على التمويل الخارجي. ومن هنا نثبت صحة الفرضية الثانية في كون البنوك المدروسة تعتمد على التمويل الخارجي أكثر من اعتمادها على الأموال الخاصة؛

- نسب السيولة المنخفضة في بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي تعكس الأرباح المرتفعة، مما يدل على استغلال النقد السائل في استثمارات ذات عائد مريح، على عكس بنك الأردن الذي رغم تمتعه بسيولة أعلى وهو ما يعكس الأرباح المنخفضة؛

- يتمتع بنك الأردن الإسلامي بنسبة كافية من أصوله بشكل سائل، على عكس بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي اللذان يتمتعان بسيولة منخفضة حيث تقل عن 20% مما يعرضهما لمخاطر السيولة. ومن هنا ننفي الفرضية الثالثة؛

- حقق بنك الأردن الإسلامي أكبر معدل في كل من توظيف الموارد المتاحة والودائع مقارنة ببنك قطر والإنماء، لكن عند حساب العائد على الاستثمار نجد العكس وهذا يدل على أن الاستثمارات التي يختارها البنك الأردني غير مذرة للأرباح وهذا ما يعكس انخفاض أرباحه. على خلاف كل من بنك قطر وبنك الإنماء، حيث كان إيرادهما المحقق يعكس استثماراتها فرغم قلتها إلا أن عائدها كبير مما يعكس ارتفاع أرباحهما الصافية. ومن هنا نثبت صحة الفرضية الرابعة في كل من بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي، وننفيها بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي؛

- يتراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين 10% و15% في البنوك المدروسة، وينمو المعدل بشكل متزايد في كل من بنك قطر والإنماء السعودي مما يعكس تبني البنوك استراتيجية تعظيم حقوق الملكية وبالتالي تحقيق أرباح الملاك، أما بنك الأردن فينخفض المعدل وهذا راجع إلى انخفاض في أرباحه؛

- يتراوح معدل العائد على الأصول بين 1.1% و2%، حيث يرتفع في كل من بنك قطر وبنك الإنماء السعودي مما يعكس قدرة البنك على استثمار موارده المالية المتاحة وكفاءتها في تحقيق عائد موجب. وينخفض في بنك الأردن وهذا راجع إلى اختياراته لاستثمارات لا تتمتع بعوائد ربحية كبيرة؛

- نستنتج من خلال الدراسة أنه كلما ارتفع هامش الربح دل ذلك على انخفاض المصاريف، فقد عرف كل من بنك قطر وبنك الإنماء السعودي انخفاضاً في المصاريف وارتفاعاً في هامش الربح خلال فترة الدراسة، والعكس بالنسبة لبنك الأردن الإسلامي الذي لم يحقق كفاءة في خفض المصاريف بل ارتفعت وهو ما يعكس انخفاض هامش الربح خلال الفترة المدروسة.

ثالثاً: الاقتراحات

- السعي لنشر ثقافة الوعي المصرفي الإسلامي؛
- تشجيع المدخرين على إيداع أموالهم في البنوك الإسلامية وذلك من خلال ابتكار أساليب تمويلية واستثمارية جديدة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

- توسيع مجالات الاستثمار في البنوك الإسلامية؛
- التركيز على مختلف الصيغ الاستثمارية من أجل تحقيق إيرادات متوازنة؛
- الإعتماد على التمويل الذاتي من خلال الرفع من حقوق الملكية وبالتالي زيادة الامان لدى المودعين.
- على البنوك الإسلامية التحكم في إدارة تكاليفها.

رابعاً: آفاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية، واقتصرنا في ذلك على دراسة بعض النسب والمؤشرات المالية، وهذه الدراسة تفتح الآفاق لدراسات أخرى في نفس الاتجاه حيث يمكن أن تنجز مستقبلاً دراسات حول:

- تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام المؤشرات الحديثة.
- تقييم الأداء المالي وآثاره على اتخاذ القرارات في البنوك الإسلامية.
- دراسة وتحليل المحددات الداخلية والخارجية لكفاءة الأداء المالي في البنوك الإسلامية.



قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. القرآن الكريم.
2. ابراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
3. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
4. أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998.
5. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية الماضي وتكنولوجيا المستقبل، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
6. بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012.
7. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
8. حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية (في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
9. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.
10. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي في دراسات وتقييم جدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
11. خديجة خالدي وعبد الرزاق بن حبيب، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
12. خلدون ابراهيم الشريقات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.
13. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري-التطبيقات العملية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
14. زاهد محمد ديري، الرقابة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
15. زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
16. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منشأة المعارف، مصر، 2005.

17. سيد محمد جاد الرب، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية)، 2009.
18. شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
19. شوقي بورقبة وهاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية (دراسة تحليلية)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
20. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، أربيد الأردن، 2013.
21. صادق رشيد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
22. عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية -بنوك تجارية- أسواق مالية شركات تامين شركات استثمار، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
23. عبد الله ابراهيم نزال ومحمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية (آليات تطوير عملياتها)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
24. عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.
25. عبد الله خباية، الإقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
26. عبد الناصر يراني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
27. عصام عمر أحمد المندور، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.
28. عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات إطار نظري، الطبعة الثانية، دار محلاوي للنشر، عمان، الأردن.
29. علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
30. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.
31. فلاح حسن الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
32. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
33. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008.

34. قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
35. محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
36. محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
37. محمد الطاهر قادري وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
38. محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر، 2000.
39. محمد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار ومكتبة الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
40. محمد محمود الكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.
41. مروان محمد أبو عربي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
42. منير ابراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، 2006.
43. مؤيد راضي حنفر وفلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006.
44. مؤيد سعيد السالم وآخرون، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)، الطبعة الثالثة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
45. نجاح عبدالعليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الإقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
46. وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009.

ثانياً: المجالات

1. بسام اسعد، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد الأول، 2018.
2. جميلة الجوزي وعلي حدو، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السابع، 2018.
3. دادان عبد الغني، قراءة في الاداء المالي القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.
4. رانيا زيرير ونرمين الحموي، مدى ملائمة مؤشر لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد الأول، 2016، ص 311.
5. سامية جديني وجمال الدين سحنون، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر.
6. سمير عبد الرزاق السرايري، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، بحوث اقتصادية عربية، العدد أربعة وأربعون، جامعة الملك سعود، 2008.
7. الطيب بولحية وعمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية لفترة 2009/2013، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.
8. عبد القادر برسيت وزينب خلدون، الابتكار في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الثالث، 2016.
9. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001.
10. عز الدين الكور القيومي، أثر قوة السوق على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد الثالث.
11. فاضل موسى حسن المالكي وإسراء نظام الدين حسين الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد العشرون، جامعة كربلاء، العراق.
12. فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد الرابع، 2017.
13. محمد اليفي، الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الرابع عشر، 2016.
14. محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمشورات (CAMELS) في ظل المخاطر، مجلة المراقبة للعلوم الإدارية، العدد الخامس والأربعون.

ثالثا: رسائل جامعية

1. أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، إدارة الأعمال، جامعة حلب، سوريا، 2010.
2. حياة بزقاري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2011.
3. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014.
4. خديجة سعدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2017.
5. دلال بربح، قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2018.
6. زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
7. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2011.
8. عبد الباقي بوضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2009 / 2012، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2014.
9. عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
10. عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013/2014.
11. محمود علي حسن الزمار، مدى إلتزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة المالية رقم (01) الخاص بالعرض والإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2014-2015.

12. مريم زايد، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
13. مندر صبحي عبدالله السقا، تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة واثرها في تحسين الاداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.
14. موسى محمد شحاده، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الإقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في التسيير، إدارة الأعمال، الجامعة الحرة في هولندا، القدس، فلسطين، 2011.
15. نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2009.
16. هاجر رزاق، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2012.
17. هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج التمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

رابعاً: ملتقيات

1. صالح مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، الجزائر، يومي 20 و 21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
2. نصر الدين بن ندير وأيوب شمال، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداغ، يوم 25 أفريل، جامعة البليدة، الجزائر، 2017.

خامساً: التقارير

1. التقرير السنوي لبنك الأردن الإسلامي (2016/2017).
2. التقرير السنوي لبنك الإنماء السعودي (2016/2017).
3. التقرير السنوي لبنك قطر الإسلامي (2016/2017).

4. التقرير السنوي لبنك الأردن الإسلامي (2018/2017).
5. التقرير السنوي لبنك الإنماء السعودي (2018/2017).
6. التقرير السنوي لبنك قطر الإسلامي (2018/2017).

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. <https://www.jordanislamicbank.com/ar/content> .
2. <https://www.qib.com>.
3. <https://www.qib.com.qa/ar/about-us/mission-vision-values.aspx>.

سابعا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Melaty Binti Ghazali, **the bank-specific and macroeconomic determinants of islamic bank**, of the requirements for the Degree of Master of Business Administration, faculty of business and accountancy, unversity of malaya, 2008.
2. Houcem Smaoui and Ines Ben Salah, **Profitability of Islamic Banks in the GCC Region**, Global Economy and Finance Journal, No 01, March 2012.

ملخص

تهدف الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وكذا إبراز أهمية تقييم الأداء المالي من خلال تحويل البيانات المتحصل عليها إلى معلومات ذات دلالة معينة، بالإضافة إلى ما حظيت به البنوك الإسلامية من انتشار وإهتمام من مختلف دول العالم. وقد أجريت الدراسة على ثلاث بنوك إسلامية (بنك الأردن الإسلامي، بنك قطر الإسلامي وبنك الإنماء السعودي) للفترة الزمنية (2016-2018)، وكان ذلك بالإعتماد على القوائم المالية الخاصة بالبنوك الإسلامية والمتمثلة في كل من قائمتي المركز المالي والدخل، وتقييم أدائها المالي باستخدام النسب المالية المتمثلة في نسب كفاية رأس المال، نسب السيولة، نسب النشاط ونسب الربحية. وقد توصلنا إلى أن البنوك الإسلامية تعتمد على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة، رغم ذلك حققت أداء مقبول في معظم أنشطتها في مجال الحصول على الموارد أو استخدامها كما حققت نمو في الأرباح وهذا بنسب متفاوتة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، القوائم المالية، النسب المالية.

Résumer

L'étude a pour but d'évaluer la performance financière des banques islamiques et à mettre en évidence l'importance d'évaluer ces performances en convertissant les données obtenues en informations spécifiques et significatives, en plus de ce que les banques islamiques ont reçu de la diffusion et de l'intérêt dans de différents pays du monde. L'étude a été menée sur trois banques islamiques (Banque islamique de Jordanie, Banque islamique du Qatar et Banque Al-Enma d'Arabie saoudite) pour la période 2016-2018, sur la base des états financiers des banques islamiques représentées dans les listes de la situation financière et des revenus. Dans les ratios de fonds propres, les ratios de liquidité, les ratios d'activité et les ratios de rentabilité.

Nous avons constaté que les banques islamiques sont fortement tributaires du financement extérieur, bien qu'elles aient réalisé des performances acceptables dans la plupart de leurs activités dans le domaine de l'accès aux ressources et à leurs utilisations, ainsi que de la croissance des bénéfices dans des pourcentages variables.

Mots-clés: banques islamiques, performance financière, évaluation de la performance financière, états financiers, ratios financiers.